



بازرسی شد
۲۷ - ۲۶

٧٧٠٤ - فن

2878



سارہ ثبت کتاب

VA 021

5691

کتابخانه مجلس شورای ملی

كتاب المضاع الفوائد في شرح القواعد

مؤلف فخر المحققين (محمد بن حسن بن سيف بن أبي الحلبي)

موضوع
شماره قفسه ۳۰۱/۹

بازدید شد
۱۳۸۴

خطی - فهرست شده
۲۰۷۶

۷۷ - ۹۷

سنة ١٢٨٠ هـ

بسم الله الرحمن الرحيم
سيد المرسلين اجمعين
المرتبين

الحمد لله الواحد المتفرد بالجلالة والصلوة على نبيه الذي ختم به الرسالة و
على اهل الطاهرين ذوي الجلال والنبالة صلوات وسلامه عليهم
اجمعين الى يوم الدين **قوله** فخرنا بغير صفات من ابراهيم
كقوله كتاب سبهر ركب مقدس الغائب سلطان سلاطين بسط ارضه
فما نفعنا من جلاله اذ شاعنا ونفعنا من سبيل جلاله اذ انزلنا
افضل الوصيين غلام خاص خادم باخلاص عنيت صلوات عليهم اجمعين
السلطان الاصل الاعظم والخاتمان الاجل الاخير مالك رقاب الامم باسط
بساط الجود والكرم المؤيد بنا بديان الملك المثلان السلطان بالسلطان
والخاتمان بن الخاتمان **ابو المظفر شاه سلطان حسين الصفوي الموسوي**
الحسيني بهادر خان ايدى تعالى ايام دولته وسلطنته وشياد كان جمته
وعظمت درويلى سعادت انما ابن كتاب شرح قواعد افرية الى تعالى و
طلب الموضاهة بحسن تدريس بار كجديد لطا في وقت صحيح شرعي مؤيد وحين
صريح لادم تخلص مؤود فبؤدوس وطي كشر وحاو وظهر كشيكة كجفت
مبارك كمر نور وفتع مؤوده اند فلي شدة وفتا اجمعا شرعيا لارفا تبا نبلا

بسم

بسم الله الرحمن الرحيم
سيد المرسلين اجمعين
المرتبين

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الواحد المتفرد بالجلالة والصلوة على نبيه الذي ختم به الرسالة و
على اهل الطاهرين ذوي الجلال والنبالة صلوات وسلامه عليهم
اجمعين الى يوم الدين **قوله** فخرنا بغير صفات من ابراهيم
كقوله كتاب سبهر ركب مقدس الغائب سلطان سلاطين بسط ارضه
فما نفعنا من جلاله اذ شاعنا ونفعنا من سبيل جلاله اذ انزلنا
افضل الوصيين غلام خاص خادم باخلاص عنيت صلوات عليهم اجمعين
السلطان الاصل الاعظم والخاتمان الاجل الاخير مالك رقاب الامم باسط
بساط الجود والكرم المؤيد بنا بديان الملك المثلان السلطان بالسلطان
والخاتمان بن الخاتمان **ابو المظفر شاه سلطان حسين الصفوي الموسوي**
الحسيني بهادر خان ايدى تعالى ايام دولته وسلطنته وشياد كان جمته
وعظمت درويلى سعادت انما ابن كتاب شرح قواعد افرية الى تعالى و
طلب الموضاهة بحسن تدريس بار كجديد لطا في وقت صحيح شرعي مؤيد وحين
صريح لادم تخلص مؤود فبؤدوس وطي كشر وحاو وظهر كشيكة كجفت
مبارك كمر نور وفتع مؤوده اند فلي شدة وفتا اجمعا شرعيا لارفا تبا نبلا



بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الواحد المتفرد بالجلالة والصلوة على نبيه الذي ختم به الرسالة و
على اهل الطاهرين ذوي الجلال والنبالة صلوات وسلامه عليهم
اجمعين الى يوم الدين **قوله** فخرنا بغير صفات من ابراهيم
كقوله كتاب سبهر ركب مقدس الغائب سلطان سلاطين بسط ارضه
فما نفعنا من جلاله اذ شاعنا ونفعنا من سبيل جلاله اذ انزلنا
افضل الوصيين غلام خاص خادم باخلاص عنيت صلوات عليهم اجمعين
السلطان الاصل الاعظم والخاتمان الاجل الاخير مالك رقاب الامم باسط
بساط الجود والكرم المؤيد بنا بديان الملك المثلان السلطان بالسلطان
والخاتمان بن الخاتمان **ابو المظفر شاه سلطان حسين الصفوي الموسوي**
الحسيني بهادر خان ايدى تعالى ايام دولته وسلطنته وشياد كان جمته
وعظمت درويلى سعادت انما ابن كتاب شرح قواعد افرية الى تعالى و
طلب الموضاهة بحسن تدريس بار كجديد لطا في وقت صحيح شرعي مؤيد وحين
صريح لادم تخلص مؤود فبؤدوس وطي كشر وحاو وظهر كشيكة كجفت
مبارك كمر نور وفتع مؤوده اند فلي شدة وفتا اجمعا شرعيا لارفا تبا نبلا

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الواحد المتفرد بالجلالة والصلوة على نبيه الذي ختم به الرسالة و
على اهل الطاهرين ذوي الجلال والنبالة صلوات وسلامه عليهم
اجمعين الى يوم الدين **قوله** فخرنا بغير صفات من ابراهيم
كقوله كتاب سبهر ركب مقدس الغائب سلطان سلاطين بسط ارضه
فما نفعنا من جلاله اذ شاعنا ونفعنا من سبيل جلاله اذ انزلنا
افضل الوصيين غلام خاص خادم باخلاص عنيت صلوات عليهم اجمعين
السلطان الاصل الاعظم والخاتمان الاجل الاخير مالك رقاب الامم باسط
بساط الجود والكرم المؤيد بنا بديان الملك المثلان السلطان بالسلطان
والخاتمان بن الخاتمان **ابو المظفر شاه سلطان حسين الصفوي الموسوي**
الحسيني بهادر خان ايدى تعالى ايام دولته وسلطنته وشياد كان جمته
وعظمت درويلى سعادت انما ابن كتاب شرح قواعد افرية الى تعالى و
طلب الموضاهة بحسن تدريس بار كجديد لطا في وقت صحيح شرعي مؤيد وحين
صريح لادم تخلص مؤود فبؤدوس وطي كشر وحاو وظهر كشيكة كجفت
مبارك كمر نور وفتع مؤوده اند فلي شدة وفتا اجمعا شرعيا لارفا تبا نبلا

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله ذي الغفر والبقاء والقدر والعلو والكبرياء والسطوة
القاهر والغالب المترف عن ادراك النواظر المتقدسين عن عقل الخلق
احمد على نعم الفاعله واشكر على تمتد الوافره وصلى الله على الموبدين
المنتد بالعهدة محمد النبي الله الطاهر من المعصومين **قوله** فلما كان كاشفا
الاعظم وامانا المعظم افضل المتأخرين والمتقدمين لسان الحكماء و
المكلمين مشيد قواعد المسلمين الموبدين بالنفس القدسية لا فلاق
النبوة والدي جمال الملة والحق والدين ابي منصور الحسن بن الامام السعيد
العلامة ملك المتأخرين افضل المتقدمين سديد الملة والدين سديد
المطهر ادام الله ايامه الموسوم بقواعد الاحكام في مغزى اللال والحرام هو
اشرف الكتب الفقهية واسناتها وارفعها واعلاها قدرا شتمل على
اسرار محجته وراء استار لا يكشفها الا البارح في الاصولين اذا كان
العلوم بخط جامع بين مجتوب حفظ طويل المطالعة كثير المباحة وقد يكون
اشكاله وكان بعض اخواننا في الدين ومعاشرنا في طلب اليقين سألني ان
اعمل كتابا كشافا لاشقان موضحا لاسرار فاسرى والدي ادام الله
ايامه باجته فمادرت في مقتضى اياته خروقا من الاخلاق بطاعة علي هذا
الكتاب وسيتبعه باصباح الفوائد في شرح اشكال القواعد راجعا الى
التوفيق واصابة الحق بالتحقيق **كتاب الصلاة** وفيه مقاصد **الاول** في
انواعها واسماها قال **دام ناله** ويكي غسل الجنابة وخرج منها **الاول** في
العكس فان اشتمل الوضوء فاشكال **اقول** الاجزاء لوجوه **الاول** ان غرض

اقول

اقول لوجوه ثمة لتقصه لاحتياجه الى الوضوء لما انصر اليه الرضوخ
قاجله لوضوء حدث البول الحوي عن حدث الغاية الثاني انه مع الانضمام ان
استباح الصلوة ثبت المطلوب لتوقف الاستباحة رفع الحدث الجنابة و
الاول بين لوجوهها قايلا وصار وجودها كعدمها وهما حالان الفصل **الاول**
في اجزائها من فعل اخر واجبا اذا اشتمل على جميع وجوه الوجوب فيه فالاشتمل
الآخر كذلك بجوازها عنه والاشتمال اجتماعها في الوجوب اختيارا والاشتمال
رواية زيارته في الحسين اصبها عليها السلام انه قال في حديث طويل المرأة غرما
غسل واحد جنبا تنها واخرها وجعها وغسلها من جيعها وعيها ولو بشرط
فيه الجنابة او لاطلاق فلما كان المراد احدهما عين اللزم تاخير الجنابة عن وقت
الحاجة والخطاب وكلاهما عطف وخصوصا في الجنابة الكذب وفيه نظر
الرابع روايته محمد بن علي الحلبي عن ابي عبد الله عليه السلام قال غسل الجنابة
والوضوء واحد فتعقد اذا انت بغسل اليضوخ الوضوء فقد انت بغسل الجنابة
والاول صدق الوجه مقولك بالتكليف على مغان الحسوس والاول بدجيز
عن ابي جعفر عليه السلام قال اذا احاصت المرأة وهي جنب اجزاها غسل واحد
وحتمل لعدم ترجيح الاول ان الفصل وحده لا يجزى الوضوءين له
تاثير في رفع الحدث الجنابة والاول اثر الوضوء مع التمسك عليه وهو باطل اجمعا
ب الجنابة سبب لوجوب الغسل والاصل عدم اجزائه غيره عنه والكمال
في داته كعمل من المقدم **قال** **دام ناله** وبنته الاستباحة افرى **الاول**
اقول لوجوه لا استباحة لا غير اشتمل الاجزاء لقره عليه السلام لكل اجزا
نرى وعدمه لانه لواجزا لكات اما باعتبارها وضوءه الى غسل الجنابة
وهو باطل لا اشتمل عليه الاستباحة بينهما ولا دالة لما به لا اشتمل على

به الإيماء فتخصيصه بالجانبين ترجيح من غير مرجح أو لا اقتضاء شبهة إلا
 سبأخته المطلقة رفع الأحداث وهو باطل والأجزاء غسل الخيط
 المنزلة به الاستباحة عن الجأزة لوجود العلة ولا تكمل اثر تية
 الاستباحة المطلقة في رفع الحدثين اثرت في رفعها فتقيد بها باحدا
 كالبول والغالب ليس بقياس والأول أقوى لأنه نرى شيئا فيحصل للحدث
 القدم ذكره ولا قضاها رفع كل واحد عند الاقتضاء فكذلك عند الاختراع
 لعدم ما عتبه احدهما الآخر ولرحمان هذا الاختلاف كان عدم الأجزاء أقوى
 اشكالا ولا يرد الاحتجاج باستلزام بينه المذموم تية اللازم لحي الغفلة
 عنه لأنه ليس يبين وعدم ارادة اللازم **قال** دام ظله ولو تخاصم قبل
 الاستحباب وضعه وعند ان التيمم كان لعذر لا يمكن زواله فكذلك
أقول هذا ينبغي على ان التيمم يصح في اول الوقت مطلقا وعند عدم العلم
 بعدم زوال عذره او لا مطلقا وهو باقى **قال** دام ظله الاقرب جواز
 الاستحباب في الخارج من غير المعتاد اذا صار معتادا **أقول** للقرين وجان
 الاول ان المخرج كل طبيعي يصدق على الطبيعي وغيره مما هو معتاد وروم
 الحكم للملكي يستلزم ثبوته لا فراه الكافي ان المشقة موجودة فيها و
 الاستحباب وهو لا أقوى عندي وما غير المعتاد فهو لمنزلة زواله
 النجاسة وتختل عليه لأن روال النجاسة الا بالما خرج عنه
 المنصوص عليه فيبقى الباقي على أصله ولأن المخرج انما يطلق حقيقته
 على المعهود لأنه المختارف والسابق الى الذهن **المقصود الثاني** في المياه
قال دام ظله ولو اوقفت النجاسة الجارية في الصفاة فالوجه
 عند الحكم بنجاسته ان كان يغير شكلها على تقدير الخلقه والآثار

انفراد

أقول وجه اختيار المنصف وجود المقتضى وهو صيرورة الماء مقهورا
 كما لا يصر مقهورا لغيره تغيرها على تقدير الخلقه ويتعكس بعكس مقتضى
 الى قولنا كلما تغير على تقدير الخلقه كان مقهورا ولا يلزم من عدم امانة
 شيء عدمه والاحتياط يحتمل عدم التخصيص مطلقا لاصالة الطهارة واتقاء
 المقتضى للتخصيص وهو التغير حقيقته لقوله عليه السلام طلق الله الماء
 مقهورا لا يجنسه الا ما غير لونه او طعمه او ريحه والا فربى عندي الاول
قال دام ظله الثاني لو اقر غير النيران كان كذا فصار عدا مائعا على الحال
أقول نشأه وجود حقيقته الماء بل على كذا ومن مشابهته للاجسام
 الجامة لعدم استهلاك الواقع فيه واتصاله به اتصال مماثلة لا ما رجة
 فلا ينفصل عن باقى الأجزاء ولحق لاخير الموقوف سقط هذا الاشكال
 عمل بلاخير **قال** دام ظله وان لاقته من غير تغير فقل ان قوتها البقاء
 على الطهارة **أقول** اختلفوا في تجنيس البزج ملافا الفخاسة فقال الشيخان ولا
 وابن ادریس بالتجنيس لان على من يقطين سال كذا ظهر عليه السلام عن النبي
 فيها جمع الحامه والدرجاجة او الفارة والكليب او العنق فقل ان تجنيسه لان
 التفرقة منها كذا فان ذلك يظهرها ان شاء الله وهذه الرواية تدل على
 وجوب الترح لقوله تعالى ان لا تأخذوا الاخرى انما يستعمل في الواجب وعلى ان الترح هو
 المؤثرة تطهيرها فلو كانت طاهرة قبله لزم تحصيل الحاصل والجمع الامثال
 والرواية صحيحة وقال الشيخ في بعض كتبه وابن ابي عمير والمحقق بعده
 لعقل الرقوى عليه السلام ماء البزج واسع لا يفسد شيء الا ان يغير رده او
 طعمه فيخرج منه حتى يذهب البزج ويطيب الطهارة له مادة وهذا هو الحق
 عندى لان النبي صلى الله عليه وسلم كان يربى على بارا لمشركين في الوضوء

الماء وهو من اللسان راوه ابو سعيد الخدري وقول لا يغيره عليه السلام
 الماء يطهر ولا يطهر ولا يطهر ولا يطهر تذب لصفات طهارة الماء وهي باقية
 واشار عليه السلام الى ذلك بقوله خلق الماء طهورا وذهب الشيخان و
 ابن ابي عمير الى عدمه المشك فيه ولقول الصادق عليه السلام الماء الذي
 يغسل به الثوب او يغسل به الرجل من الجأزة لا يجوز ان يتوضأ به و
 لعن النبي صلى الله عليه وسلم لا يغسل احدكم في الماء الدائري وهو جوف
 فلو ان يفسد معنى لونه عنه وهذا الحديث من الصحاح ولان الصحابة لم
 يجمعوه لدى الاعواز والجواب النفي الكراهية وعدم جمع الصحابة ليس
 حجة وايضا فان الصحابة لم يجمعوا ماء الوضوء الى العوازا ايضا وهو
 مطهر باجماع علمائنا **قال** دام ظله اما القليل فانما يطهر باناء كرفعه
 عليه لا بامتامه كذا على الصحيح **أقول** هذا اختيار الشيخ والجنيد وهو
 الاصح لا استحباب ولا نهى من النجاسة في تجنيس القليل لا استحباب
 اجتماع طهارة مع نجاسة غسالة للحمام لان بلوغ الكربة اماك مقتضى
 الطهارة ولا وانما كان ثبت في المصنفين ادلا مقتضى غيره عند القابل
 به لكن الثاني ثابتا بالنقل ابن ادریس والجمع عليه والاجماع المنقول
 خبر الواحد حجة وقول ابن الحسن عليه السلام لا يغسل من البزج حتى
 يجمع فيها ماء الماء الحديث وقال السبيل المرتضى والقاضي وسلا وابن
 ادریس يطهر لوجود الكربة المرافعة للنجاسة وهو ممنوع وتردد في ذلك
قال دام ظله او يجب بعض هؤلاء ترجع الجميع فيما لم يرد فيه نص بعضهم
 اربعين **أقول** القولان للشيخ في طواختا ابن ادریس وابن زهر الاول
 لا ترجح من ولهم بين الشرح له مطهر واختا ابن حنبل الثاني لا شهادة

يا من بالترج والالتفات كما قيل غير من اواحه ونواحيه وكيف وهو ما تم
 البولي والجواب عن حجة من هذه الرواية الدالة عن الطهارة نص و
 تلك طاهر والظاهر لا يجارض بالنص ولأنها قد اشتملت على علة الحكم والراد
 في قوله يطهر الطهارة اللغوية جمعا بين الاما ديت **قال** دام ظله ولو لم
 يلقه المطلق للطهارة فتمت بالاضاف الطاهر وتبقى الاصحح الوضوء الاقرب
 وجوب التيمم **أقول** ذهب الشيخ الى عدم وجوب التيمم والجزا الوضوء بعد عدم
 استلزام الاشياء في الحسن واتحاد الحقيقة والوجوب تابع لالحق الحقيقة
 وصحة الوضوء لصدق الاسم ووجه اختيار المصنفين الاستعمال تابع للاسم
 والآخر غير وقيل كلام الشيخ متضاد وليس تجل فان وجوب الوضوء
 مشروط بوجود الماء والمكروه منه ومطلق بالنسبة الى تحصيل الماء و
 استعماله فلا يوجب اتحاد الماء لعدم وجوب شرط الواجب المشروط
 الوضوء به مع حصوله **قال** دام ظله وانما ماء الغسل من الحدث الاكبر
 فانه ظاهر اجماعا وظاهر على الاصح **أقول** الماء المستعمل في الغسل هو الماء
 المنفصل عن الاعضاء المستعمل قبله في طهارة بيحة للصلوة من الحدث
 الاكبر واجمع اصحابنا على طهارته وكونه مطهرا من الحدث وهل يطهر من
 الحدث الاصغر والا كبر عنى انه لا يبيح الصلوة من احدهما اختلف اصحابنا
 فيه وما اختاره ههنا هو اختيار ابن ادریس لرفع الحدث وهو
 اقوى ولا استحباب وهو الحق عندي لقوله تعالى فان لم تجدوا ماء فامسحوا
 بغيره على قدام مطلقا تجوز الطهارة به مطلقا سواء كان مستعلا
 او غير مستعمل والا لكان قتل اخذ غير السبب مكانه ولا يجوز لقل النبي
 صلى الله عليه وسلم خلق الماء طهورا لا يجنسه شيء علق على مطلق

ولم ينف فيه على روايته **قال** دام ظله ولو احتدالة تسع العدد والاول
الاكتفاء **اقول** وجه القرب استحالة ورود المزج على الدلالة فالمراد الماء
والدلاء مقدار فيكون القدر دواء وتقيده بالعدد لا تضابط وطهر
مخالفة وغيره وتحتل عدمه لصورة الامر **قال** دام ظله ولو زال تغيرها
بغير المزج والاتصال فالأقرب مزج الجميع وان زال ببعضه لمكان على
اشكال **اقول** وجه القرب الحكم بنجاسته وتعد مضابط تطهيره وتحتل
مزج ما ينزل التغير لو كان موجودا لانه المناط مع التغير حقيقة فمع
تقديره اولى والاصح الاول **قال** دام ظله ولو اشتبه المطلق بالمشا
تطهره ومع انقلابه والتميز وكذا يصل في الباقي من الثوبين و
عاريا مع احتمال الشا في خاصه **اقول** تحتل سقوط الوضوء لانه انما كلف
بالوضوء بالماء المطلق علما او ظنا وهو منفي هنا لقوله تعالى فليست
ماء فيتيهوا جعل نقدا الماء سببا للتميز ولا فرق بين فقد ونقص العلم
به مع عدم امكانه والا لزم التكليف للحال والثاني مخرج والوجه
وجوبه لعدم حصول تيقن لبراهة الآيه وكذا البحث في الثوبين المتغيرين
لو تلف أحدهما فانه تحتل ان يصلح عريا تا لوجوب المصلو في ثوب طاهر
علما او ظنا وهو متيقن من اختلاف الجاه بالمصلو في الثوبين والوضوء
بالأناين لحصول العادة بيقين وتحتل وجوب صلاتين عاريا وفي الثوب
كما تقدم في الأناين قوله مع احتمال الشا في خاصه يريد الثاني المسائلين
وهو التميز خاصة في المسألة الاولى وعاريا في المسألة الثانية اى
يصلح عاريا خاصة فيصلي في المسكين صلوه واحدة **قال** دام
ظله ولو اشتبه بالمغضوب وجب اجتنابهما فان تطهر بهما فالوجه

المطلان

المطلان **اقول** وجه المطلان انه منه عنه لا يستلزمه المنصرف في
المغضوب بغير الاذن واليهن في العباد يقتضي الفساد ولا يمكن
العدول عن شرط المكلف به حلوه عن وجوه الفاسد ولا يستلزم الخوا
في المغضوب فلهذا المجمع فيرجع بالابطال تحتل الصحة لا تحتل
عامة مملوك مباح فان رجع حدث فزال لما منع كما لو زال النجاسة بالمغضوب
ولعدم دلالة النبي على الفسا عند البعض والاول قوي لا يزعمه بعض
مخالف ازاله النجاسة **قال** دام ظله وهل يقوم ظن النجاسة مقام
العلم فيه نظر فغير ذلك لا يستلزم سبب **قال** قال ابو الصلاح
يقوم لان الشكيات كلها ظنية لان العمل بالمرجع مع قيام الراجح باطل اجاب
وقال ابن دربيس يقوم للاصل وقال المعتزلي يقوم ان استدل في سبب
الافلا رجا نه على الاصل بسبب كرجان الشهاده وضعفه مع عدمه كالفاء
شهادة الواحد الموجب للظن بالنجاسة والاصح عند اختيار المعتزلي **قال**
دام ظله ويجب قبول العدلين فان عارضهما مشكها فالوجه الحاقه بالمشتبه
اقول التعارض ما في ناء واحد اذ ان بين فضا مسلمان الا وفيها اذا
كان التعارض في اناء واحد وتحتل اربع وجوه الاول العمل بكسبة الطهارة
لاختصاصها بالاصل وهو قول بعض الاصحاب الشا في الطهارة للعارض الموجب
للتساط والرجوع الى الاصل فعلى الثاني اذا شهدت بيناخرى بالنجاسة
كالوشهدت وحدها معارضة بكسبته بينا الطهارة لم تحت بينة
الطهارة باحد وجوه ترجيح السند عليها عمل بالنجاسة هنا سقوط بينة
الطهارة بالاولى وعلى الاول العمل بالطهارة والعدالة واعلم ان فرق بين تعادل
البينتين وتعادل الامارتين عند المجتهد فان التساط في الاول بطلان

مستلزم لا متناع الحج بين نفقسي الازمين وتخبر الصيد ثابتا للجماع
ولما رواه الجلي في الصحيح عن ابي عبد الله عليه السلام انه سئل عن
رجل رمى صيدا وهو على جمل او حائط فيصرف منه السهم فيموت قال
كل منه وان وقع في الماء من ريتك فمات فلا تأكل منه فثبت الحكم
بالنجاسة **قال** دام ظله ولا يطره الجبن الجنب بخبره بل لا يحل لمرء انما
وروى سبعة على استحلال الميتة او دفعه **اقول** روايته البيه عن رواية
محمد بن علي بن محبوب في الصحيح عن محمد بن الحسين عن ابن ابي عمير عن بعض
اصحابنا قال والدي في لفا ما احسه الاخص بن الجبيري قال قيل لابي
عبد الله عليه السلام في الجبن نجس من الماء الجنب كيف يصنع به قال
يبعه من يتحل الميتة وروى محمد بن عيسى في الصحيح عن بعض اصحابنا عن ابي
عبد الله عليه السلام قال يذفن ولا يبيعه وقال الشيخ في الاستبصار يطهر
بالتار وما رواه في الصحيح عن محمد بن عيسى عن رواء عن ابي عبد الله عليه السلام
في عجين عجن وخبره علم انه قد كانت فيه ميتة قال لا بأس باكله لئلا
ما فيه فيقول نفى الباس ما الطهارة الماء بان لا تكون الميتة قد نجست
او بسبب تماسه النار فعلى الاول لا يبقى ذكر النار فيه فيبين الثاني
والجواب ان المختار الاول وذكر النار لا يرفع كراهة النفس **المقصد الثالث** في
النجاسات **قال** دام ظله والا قرب طهارة المسوخ ومن عد الخوا
والغلاة والناسب المحسنين المسلمين **اقول** حكم الشيخ رحمة الله تعالى
المسوخ والمجهر والمجسم واختار المصنف طهارة المسوخ والمجهر للاصل
اجب الشيخ على نجاسة المسوخ بالتحريم بيها ولا يقتضي له الا النجاسة
فتكون نجسة اما المقدمة الاولى فلما رواه مسمع عن ابي عبد الله عليه

والثاني وقف الثالث النجاسة لانها نافله عن حكم الاصل وتلك مقرب
والثاني قول من المقر عند التعارض ولما فيها الاحتياط ولترجح الشارع
الاختلاف زعن النجاسة على تحصيل الطهارة ولهذا روى النجاسة بالماء ويغير
مع الرضا لانها في سائر الانبيات والطهارة في معنى النجس والوجهان لا يكونان
الشيخ واختار ابن ادريس الثالث الرابع الحاقه بالمشتبه لصديق
لا عينها وهذا الاولى المسألة الثانية ان يكون التعارض في اناين وهذا
تحتل الطهارة للعارض والتساط فيرجع الى الاصل والاقوى الحاقه
هنا بالمشتبه لانها في البيتين على نجاسة احد الانين والتعارض فافهم
في التعيين فيحكم بالانقراض فيه ويتوقف موضع التعارض وهذا هو
معنى حكم المشتبه **قال** دام ظله ولو اشتبه استنابا دموت الصيد في
القبيل الى المزج والماء احتمال العمل بالاصلين والرجح المنع **اقول**
لاصل الطهارة حكما تاول الحكم بها الثاني حل الصيد ولا صاله الموت
حكما ولا لخرق حكام الميتة بالصبيح الثاني نجاسة الماء فيجعل
يكل منهما في نفسه لاصلته فيه دون الاخر فزعتبه فيه وعدم
العمل بظن سبب كل واحد منها والاصل عدمه ولا تضاد لعدم
تضاد بينهما لان سبب الحكم بالطهارة هو عدم العلم بموت الصيد
حتف لنقصه وسبب تحريم الصيد عدم العلم بدكاته وهما لا يتضادان
لصدقهما هنا لا نرا التقدير وكلاهما يتضادان لاسا لروضا الميتة
والا قرب الحكم بنجاسته الماء لا متناع للظن الملزومين اعني موت
الصيد بل المزج والمستلزمين لحيل الصيد فان لا لارم للاول
ونجاسته الماء فانه لازم للثاني وامنناع للظن الملزومين

مسلم

المسلم ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم نهي عن سح القرد وشرها
 واما المقدمه الثانيه فلا تستند لما ضررها ثبتت نجاسته القرد ثبتت
 نجاسته غيره من المسوخ الامه بينهما والجواب منع المقدمات و
 الروايه ضعيفه والسند والنهي هنا كذا هو جمع بين الأدلة وهذه المنه
 النجاسته غير المومن لقوله تعالى كذا لا يجعل الله الرجس على
 الذين لا يؤمنون ولقوله تعالى ان الذين عند الله الاسلام ومن يتبع
 غير الاسلام دينا فلن يقبل منه والايما ان السجود معايرته للاسلام
 فمن ليس بمومن ليس بمسلم وليس بجعل لقوله تعالى قالوا لا عرف
 أمنا قل من توعدوا ولكن قولوا اسلمنا ولقوله عليه السلام من
 ان اقاتل الناس حتى يقولوا لا اله الا الله محمد رسول الله والمراعاة
 هنا هو الاسلام استعمال اللفظ الخاص في العالم **قاف** دام ظله
 والفارزة والمزعة والتعلب والارب وعرق الحب من الحرام والابل
 للجلاله اقر حكم الشيخ بنجاسته الفارزة للمؤمن بغسل اثرها على
 الثوب والامر للوجوب ولا شيء غير النجس يجب غسل اثره اما المقد
 الا وفي فلما رواه علي بن جعفر في الصحيح عن اخيه موسى عليه السلام
 قال سالت عن الفارزة الرطبة التي وقعت في الماء غشي على الثياب
 فيها قال اغسل ما رابت من اثرها ولم ترنا نضحه بالماء واما المقدمة الثانية
 فقد ثبت في الاصول واما الثالثة فظاهره والجواب المنع في المقدمة
 الثانية والثالثة واجبا ايضا بالمعاينة لما رواه الحسين بن سعيد
 عن علي بن نعمان عن سعيد الأعرج قال سالت ابا عبد الله عليه السلام
 عن الفارزة تقع في السمن والزيوت ثم يخرج قال لا بأس بأكله ويستعمل ان

نحو الحامد

ان يجس الحامد بها ولا يجس لما بيع وفيه نظر لان رواية علي بن جعفر
 الصالح وهذه ضعيفه السند صحيح بن المطهر يقول في الفضل الباق
 فلم اترك شيئا الا وسالته عنه اعني ابا عبد الله عليه السلام والسر
 لا بأس بالاصل فان الاصل في الاشياء الطهارة لقوله تعالى خلقكم
 لما في الارض جميعا وانما يتم الانقاع بالطهارة وانما يحكم بالنجاسة
 بدليل ولم يثبت لان الحكم بنجاسته ما جرح يعسل لا حذر عنه وهو
 منفي بالآية والا وحمل الفضل الامر على الاستنجاب جمعا بين الأدلة ونجس
 الزرع يقول في عديله عليه السلام في حديث طويل عن الزعفران
 لا ينفع يا بيع فيه والمنكره الغيبة للعموم احتج المطهر بالاصل وهو الحق
 لا يستلزم الجرح المنفي بالآية والمقدمة ظاهرا ونفي الانتفاع ليس عام
 لقبوله التقييده وبالحاصل فيكون ما يروى حكم الشيخ وابن البراج وروا
 الصلاح بنجاسته الثعلب والارب لا مراهها نهما بغسل يده اجتمع
 بالاصل وبانه كلما كان سورهما طاهرا كانا طاهرا من لكن القدم حتى
 فالتالي مثله بيان الملازمة ان نجاسته الماء القليل بقاء الحيوان
 ويشبه قد ثبت في تجسس القليل وسلك كل من قال به واما حقيقة المقد
 فلما رواه الفضل بن العباس في الصحيح قال سالت ابا عبد الله عليه
 السلام عن فضل الهرة والاشاة والبق والابل والحمار والخيول والبعال
 الوحش السباع فلم اترك شيئا الا سالت عنه فقال لا بأس حتى ينتهي
 الكل فقال رجس تجس الحديث والتعلب الارنب داخلان في
 السباع والوحش لقوله فما تركت شيئا الا وسالته والجواب عن جهم
 بان امرها بها بغسل يدها واما ورد في رواية يونس عن بعض اصحابه

عن أبي عبد الله ثم قال سألته هل يجوز أن يسير العليل والأرب و شيئا من
السباع حيا وميتا قال لا يبيح ذلك ولكن يغسل يده وهن الرواية من
نحوه على الاستحباب وحكم الشيخان وابن البراج نجاسته العرق نجس من الحرام لا من
بفسله وعرق الأبل الحذلة لقول أبي عبد الله عليه السلام لا تأكلوا من الحلال
وان أصابكم من عرقها فاغسلوه لنا أنما غير نجسين فلا نجس فيها ولا من هذا الاستحباب
قال دام ظله ولو زاد الدم عن درهمهم مجتمع وجبت زلفته والأقرب في النجاسة
الأزالة ان يلحده لوجع **أقول** هذا مذهب الشيخ في المسبوط الأصل لقوله في
جعله عليه السلام فان كان أقل من درهمهم فلا يحد الصلوة وان كان أكثر
فيلحد الصلوة إذا رآه لم يغسله على إطلاق الأقل والأكثر **قال** الشيخ في
النهاية لا تجب لأزالة الدمع المتناحش لعدم وجوب إزاله كل واحد فكذا الدمع
كما في اختيار **قال** دام ظله وفي تطهير الكحل الخنزير إذا وقع في المعلقة صار
اتحيا والعنبر إذا امتزجت بالتراب وتقادم عهدهما حتى استحالتا ترابا نظرا
أقول من شاء النظر ان العين والجسمة الخاصة موجودة وانما يصير في الغاية
فنتفى النجاسة لأن نجاسته دايرة وان النجاسة حكم معلق بثلاث الكحل اياها باليد
صوتيرة النوعية أو باعتبار الآخر أو الخاصة بالحق للظاهر المسأولة مع القول
بعدم استغناء الباقي وعلاكمه التقديرين فقد زالت عنه النجاسة فتمزج باليد
واما على القول باستغناء الباقي فالنجاسة باقية لأن نجاسته هذا الجسم قد
ولم يرد نص على الطهارة والأصل البقاء وامّا على مذهب الشاعري وكثير من العامة
فلا شك في طهارته فان الشارع علو النجاسة على الاسم وقد زال والإحكام المعلقة
على الاسم تأييده لها فلا ثبت مع عدمها بالأدليل ائروان نجاسته هذا الاسم
ثبت والأصل البقاء والاسم معروف وامارة ولا يلزم من زوال الأمانات

زوال الحكم وعلى قول النظام وعدم اشتراك الأجسام او بعدم بقاها للحالة
ظاهرها والأقوى عند الطهارة **قال** دام ظله واللبث اذا كان ما وبجسده
او لجسده طهر باليد على أشكال **أقول** من شاء من المراد من حاله
الثان للنجس تبيين وما اذا اوجبه أخرى غير له ولا نجس يصدق عليه
اسم الا ولو كانا فعلى الأول لا يطهران الرطوبة لم تزل بالكلية والابقيت و
تفاوتت وعلى الثاني طهر الاصح عند البقاء على النجاسة كالكم في الآية **قال**
دام ظله وهل يخرج الخادما الغير المستعملين من النجاسة نظرا لقرينة الحر
أقول واقفد الشيخ لاشتماله على المقطوع المناسبات لا من النجاسة والله
عن الآية وهو متخا والحداد المجرم وهل اقوى عندي وقال ابن ادريس و
المصنف في المختلف لا يخرج **قال** دام ظله وبكره المفضل قيل يجب
اجتناب موضع المفضض **أقول** في المفضل قال ثلثة الأزل الخمر وهو
قوله الشيخ في الخلائي الثاني الكراهة وهو اختيار المصنف الثالث جواز الاستعمال
مع مجرد اجتناب موضع المفضض وهو اختيار الشيخ في المسبوط وهو الاصح عندي
والأكثر حرارا استعمال الذهب المفضض ولو رآه عبد الله بن سنان فحميه
عن أبي عبد الله عليه السلام قال لا بأس ان يشرب الرجل من القدر المفضض و
اعزل عن موضع المفضض والأمر للوجوب اجعل الشيخ على الأول من رواية الحلبي عن
أبي عبد الله عليه السلام قال لا تأكلوا في آناء من فضة ولا في آناء من فضض و
العطف يقتضي التماسا في الحكم اخرج الفايولن الثاني بان قدح رسول الله
صلى الله عليه وسلم انكسر فالتخذ من الشيع المسلمة من فضة ورواية زيد
عن الصادق عليه السلام انه كره الشرب في آناء الفضة وفي الاقداح المفضضة
والجواب ان المراد بالكرهية اما التحريم والكرهيةما وكلهما والثالث

محال لا ارادة استعمال المشترك في كلمة معناه لا قربا وفي الحقيقة والحجاز معا
والشأن في بلوغ كراهية القصد وهو خلاف الإجماع والأول المطلوب لا يقال
لجواز ارادة القصد المشترك لا لما نقول لادالة للعام على الخاص لا لتجانس في القدر
المشترك إجماعا ولا للحمل على الحجاز مع إطلاق اللفظ بدون قربته **قال** دام
قله ولو غسل بالياء عوضا لزيادة لم يطهر على أشكال **أقول** منشأه الاقتصار
على المصنوع عدم حصول الفرقين من إزالة الأجزاء العارضية ومع أنه يبلغ لأن العمل
في تطهير الماء والحدوث في غير رخصة وهو مذكور هنا والأول هو الأقرب عند
قال دام ظله المقصد الرابع في الوضوء في أئمة القصد في رفع الحدث
أو استباحة فعل شرط بالطهارة والتقرب إلى الله تعالى وإن توعد لوجوبه
أو ندبه أو وجهها على رأي **أقول** أئمة شرط في الوضوء إجماعا علميا وأما اختلاف
في كيفية فقا لأشياء في النهاية بينه القريب كافيته وتوافق في المسبوط
من أن يفرض رفع الحدث أو استباحة فعل من الأفعال التي لا تصح إلا بالطهارة
مثل الصلوة والطواف أحكامه ابن ادرسين وأوجب السيد المرتضى بينه
استباحة الصلوة وقال إجماعا لا بد منها وقيل بالإكفا بينه
القريب مع الوجوب والندب واختاره الشيخ أبو القاسم سعيد احتج
الشيخ على قوله في النهاية بقوله تعالى وَمَا أَمْرُ الْأَلْبِيسِ وَاللَّحْلِ خَلْفَيْنِ
وهذا يدل على القربة ولو شرط زياده كان مستحبا فإن زياده على النص المأثور
الحصر في أنها ثبت الحكم المذكور وينبغي عن غير ما زيادة تتأخر أحدهما
والأخر تكتف زياده لا تقريرا وعلى كلا التقديرين ترفع حكما شرعيا بدليل
شرعي متأخر فيكون نسخا صحيح المرتضى بقوله تعالى يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ
فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَلِرَأْسِكُمْ غَسِيلًا الْأَطْلُ الصَّلَاةَ وَالْمُحَارِقَةَ لِللَّعْنَةِ

الحيث إذا لقيت العدو فخذ سلاحك وإذا لقيت إلا مبرحنا هبتك أو لأجل
لقاء العدو ولقاء الأمير فلا بد من إرادة أنه الصلوة وهذا هو معنى الاستباحة
وأصح والذي لمصنف على الاختلاف بأحدهما بقوله عليه السلام إنما الأعمال
بالنيات وإنما لكل امرئ ما نوى فإذا نوى رفع الحدث مع باقي الصفات من
الوجوب والندب والقربة أجزاء لا تترك حصوله ما نواه وهو رفع الحدث
عليه بالحديث قول المانع من دخول الصلوة ونظيره القاية في يتقن إخلال
عضو من الأجزاء ونية الوجوب في وقت الندب أو بالعكس دخول
الوقت في أثناء المنع وبه والى غير ذلك **قال** دام ظله ودو الحديث الذي
كالمطون وصاحب السلسل المستحاضة يتولى الاستباحة فإن اقتصر على
رفع الحدث فالأقوى لبطان **أقول** وجهه أنه نوى بالتحصل له وتدخل
الصفة لأنها لازمة ونية المذموم ملزمة لنية اللاتيم وفيه منع لجواز
الفعله عنه إذ ليس يبين والأصل فيه أن التكاليف تختلف في إرادة المذموم
هل تستلزم إرادة اللازم أو لا فعلى الأول يصح أن علم الملاءمة وعلى الثاني
لا يصح والأقرب عندى ما قرأه المصنف **قال** دام ظله لوضوح الترتيب على
أشكال **أقول** ينشأ من إخلال بالأجزاء من حصوله وإن لم يكن نوى
بالتكبير لإعلام مع الترتيب والأصح أنه لا يصح ضيقه بالبرد **قال** دام ظله
عربية لئنه في الأقسام صح الوضوء وإن اقتربت بفصل الكفين بعد نوى البرد
في باقي الأعضاء بعد غروب لئنه فالوجه البطلان **أقول** دليله انتفاء الشرط
وهو استدارا لئنه حكمها مخالفة الأخيرة لما تقتضيه الصحة لجماعتها الأولى
ولعدم إبطالها في الابتداء قلنا في الاستدانة وتبطل باقتضاها الترتيب
الابتداء والمختص بها والتحقيق أن هذه المسألة هنا مبنيّة على ضيقه بالبرد

في الاستدعاء فان قلنا يا بطلها فترفعها بطل قطعا وان قلنا بالاحتمال
التي هنا لا فعل لاني في عين الينة فله تنافي حكمي لان كل ما لا ينافي في عينها
لا ينافي في حكمي لان الحكم فيه وحكمها هنا ثابت فلا ينافي فيه فيصح والاصح البطلان
قال دام ظله لو نوى ما يتجلى له لقراءة القرآن فلا اقوى العتقة **اقول** التقابل
بالاكتماء بنية الغزاة لا يمكن في العتقة عندنا واما القول بان شرط الاتيان فترفعه
انه قصد ايقاع الفعل على الوجه الاكمل المتوقف على رفع الحدث وقال الشيخ
وابن ادريس لا يصح لا باحته مع الحدث فلا ينفذ قصرها رفعه لعدم استلزام
العام الخاص والعموم عندنا لا يلزم في لا يلزم في رفع الحدث لان كل ما كان مستلزما
للمشقة يمنع الاجتماع من قبضه وهذا يمكن الاجتماع فلم يرد رفع الحدث ولا ما يستلزمه
هذا اذا لم يجز عليه الوضوء او وجب مع عدم اشتراط يده الوجوب امامها فلو نوى
قطعا والا اجتمع التيقن **قال** دام ظله لو شك في الحدث بعد يقين الطهارة
فتوضا احتياط لم يمتنع الحدث فلا اقوى الاعادة **اقول** ذهب القائل بالاكتماء
بنية القرية الى انه يلزم وعلى اشتراط بنية رفع الحدث او الاستبراء فلهذا
شرط الجزم مطلقا او يلزم على تقدير جرده بجهل الاول لان الثاني على التخيير
فيك فيه فله ترجيح حيث يدور في ذهن الثاني لانه شرطه بما هو مشروط به
في نفسه ولانه جزم به على تقديره وهو ثابت فيثبت لفتنه عليه السلام انما
لكل امرئ طوى ولا تدرى لولا ان لم يثبت به الاحتياط لانه انما نقل من طوى الى طوى
اقوى ووجه القوة الى انه لم يجرم بوجوبه ويشترط في الينة الجزم وهو الاصح
عندنا **قال** دام ظله لو اغفل المحرم في الاولى فانفصلت فالتبينة على قصد
الذوق فلا اقوى البطلان ولذا لو انفصلت في تجديد الوضوء **اقول** هذا ينبغي
على ان المجرد هل يلزم عن الاصل الوضوء وهو ينبغي على الاكتماء بنية القرية

والخلاف

والخلاف قد مضى وجه القوة ان الغسل الثاني انما قصد طهرتها ولا
تأثير لها في الاستبراء ولهذا لا يصدق على الماء المغسول به انه مستعمل في الوضوء
وجه العتقة الخارج من الوضوء لانها وضعت لاستنطارها على ما لم يغسل في الاولى
واجب من ذلك غسلها في المجد **قال** دام ظله اما لو نوى غسل الوجه عند
رفع الحدث وغسل اليدين عند رفع الحدث وهكذا فاما فزاد العتقة **قال** وجه
القرب انه يصح غسل كل عضو بنية مطلقا فصحته بنية مضمومة او لا يلزم
كلها لان الوضوء عبارة عن المجمع وهو هنا عبارة عن شيء مع شيء فقطر
يحتل البطلان لان الوضوء عبارة واحدة فلا يجوز تفريقا البنية على اجزائها
كالصلوة والصوم ولا زكل واحد غير المجمع والا فضايم لم يقوه ويقوى ذلك
لقوله تعالى يا ايها الذين آمنوا اذا قمتم الى الصلوة فاغسلوا وجوهكم
الا به فامر الله تعالى بكل واحد واحد وتبعه وجوب المجمع بالانفراد والاقوى
عندنا لا يصح لقطع عليه السلام وقوله هذا وضوء لا يقبل الله الصدقة الا به
قال دام ظله ولو دخل الوقت في ثاء المندوبه فلا اقوى الاصل في الضيق
اقول وجه القوة اشتقاء شرط وهو بنية الوجوب دخول الوقت وهو غير شرط
ولا في الطهارة الواحد لا يقع بنية عدم وروده في الشرع وتختل الامام لقاد
الاولى ويختل فيه الوجوب في الباقي لانه الواقع في الوقت فيكون واجبا ولا
يجوز ايقاع الواجب بنية الذنب والا اقوى عندنا ما قرأه الضيف **قال**
دام ظله فان زال السبب في الاعادة من غير حدث اشكال **اول** ينشأ من
عن علل اجزاء الضرورة وقد زالت ومن ارتفاع الحدث لما في من الصلوة
وهذا دقبة وهو ان ينشأ هذه المسألة على رجع احدى قاعدتين هما
ان كل رخصة حازت لضرورة تقتصر بها على محل الضرورة وان كل طهارة

رافعه للحديث لا يقتضيه الاحتاد اما الاولى فيجمع عليها واما الثانية فكل
 من قال بان التيمم يرفع الحدث قال بصدقها عليه وكل من قال ان التيمم
 يرفع الحدث قيد ما يقوله كل طهارة ما يبيد رافعة للحدث اذا عرفت هذا
 فان لم يرفع هذه الطهارة للحدث فلا كلام في وجوب عادتتها وان قلنا يرفع
 الحدث فوجه الاشكال والا فري عنى الاستئناف على كل حال لان صلوة
 الفعل مقصوده لان قصد التيمم رفع الحدث وحله خاصه بل نفس الفعل
 ايضا والضرورة استقطبة **قال** دام ظله فنادى الرضوخا ليا لواحدا
 قال لا قرب الصلوة والكفارة المراد اذا نذر الرضوخا ليا لواحدا في وقت معين
 موابيا ثم فعله نيتته وشرايطه داخل بالمولاه اتمل حقه الرضوخا للمندور
 بشرط فيه ما يشترط في الواجب والمالاه ليست بشرط في صحة الواجب بل وجد
 فيه يرفع الرضوخا لتمام عدم النية لان الصفة المشترطة في النذر لا يخل
 فيبطل لان فايده الشرط ذلك ولا نذر ليا بالمندور وقد بواه يبطل
 فان قلنا بالبطلان والوقت بان عاده ولا كفارة وان قلنا بالصحة و
 جيب الكفارة وان خرج الوقت وجبت الكفارة سواء قلنا بالبطلان
 او الصحة **قال** دام ظله والا شهر التيمم في الثالثة **اقول** به **قال**
 الشيخ وابن بابويه وابن ادريس وابن الصلاح واكثر علمائنا لانها ليست
 من الرضوخا والا استحب فيمنع من المبالاة الواجبة لقول الصادق عليه
 السلام والثالث بدعة الحديث وجوزها ابن الجنييد والمفيد وابن ابي
 عمير لقول الله عليه السلام الرضوخا ليا لواحدا من راد له يوجب عليه
 وقوله والاصل عدم التيمم والا فري عنى التيمم **قال** دام ظله ومسكتات
 القرآن اظهر مشهرا على الاقوى **اقول** واقفه الشيخ في الخلاف وابن

الصلح

الصلاح لقوله تعالى لا يعتسه الا المطهرون لما رواه ابو بصير **قال**
 سالت ابا عبد الله عليه السلام عن من قرأ في المصحف وهو على غير طهارة
 قال لا بأس ولا يمين الكفاية ونفى التحريم قال ابن ادريس وابن ابراهيم
 يكن لا يصل والا فري عنى التحريم **قال** دام ظله وذو الجبيرة يترعها
 مع المكتة او يكرها لما حتى يصل البشارة لقوله وفي الاستئناف
قال دام ظله والافلا التفات في الوضوء والمرتمس والمغنا على
 اشكال **اقول** لا اشكال في الرضوخا ليا لواحدا في وقت معين
 الاشكال في الغسل في سبيلين احدهما في المرقس والثانية في مقام
 المبالاة وعدم التأخير فيجتمعا بالماء فبالوضوء لوجوه المبالاة
 الشيخ في الصحيح عن ابي عبد الله عليه السلام قال لزيارة اذا خرجت
 من شيء ثم دخلت في غيره فشكت فيه ليس بشي وهذا الوجه الصحيح
 المذكورين ولم يرويه زيارته ايضا في رجل ترك بعض ذراعه او بعض
 جسده من غسل الجنابة فقال اذا شك وقد دخل في صلوة فليغسل
 في صلوة وليس عليه شي واذا استيقنت رجوع واعاد عليه الماء فان
 راه وبه بلة مسح عليه واعاد الصلوة باستئناف الشا في لان لا بأس
 في الماء مع عدم الحاييل سيوصل الماء الى سائر الاجزاء والاصل في
 السبيلين يراى الى مسير فتختلف بعض الاعضاء على خلاف الاصل
 يلتفت اليه لوجان تقيضه وهو وصول الماء الى الجميع ويتم العمل
 بالرجوع مع وجود الدراج الثالث ان الغالب هو وصول الماء
 الى جميع الاجزاء والاعضاء مع الاتقان وعدم الحاييل وتعلق بعضها
 تادر ولهذا اجزاء من عين اعتبار الشارح انما يحكم بالاعمال الدارج

ح الزوال لتمام
 البحث في السجدة الاولى في التيمم في المصباح

الظاهر وحصل الماء والاصل عدمه ومع تماثل الظاهر والاصل قيل في
 الظاهر وقيل بالاصل ولهذا اشكله المصنف لما مر العادة قد تقيد العمل
 قد تقيد الظن كون العمل لما حصل منها ضرر أو غيره على خلاف الأصل فيقبل
 عدم الاحتياط لأن الحدث يثبت والرفع شكوك كفيه والاصل عدمه فيحكم ببقاء
 الحدث والاقوى عندنا أنه لا يثبت وينبغي على الصحة في المعتاد والمرقس والاصح
 تفريق اليمين كالرفق في شرائط المولاة فيه والاصل في فعل العاقل المكلف الذي
 يقصد إزالة ذمته بفعل صحيح وهو فعل الكيفية والكيفية الصحة والاولى عدم الصحة
 لما تقدم في الفصل **قال** دام ظله ولو جرد تدبيره كراهة لعدم من احدهما
 اعادة الطهارة والصلوة وان تقدمت على رأى **ام** كل من قال بالاكتمال بنية
 القربة يجعل لصلوة الواقعة غيب الطهارة وان تعددت دون المتكلمة بينها
 وكل من قال بعدم الاكتمال بها وشك الاستباحة اوقع الحدث اوجبه لاعادة
 مطلقا ومن اكتفى بالوجوب والتدبر كافي في القاسم ان صحها وجب لاعادة وان
 كانت احدا للطهارة وتبين واجبه وان كانتا متوالتين كمن توضأ ندبا لا يشي
 الصلوة قبل الوقت ولا قضاء عليه ثم جدد ندبا لم يعد الوعد للجدد ولو تفرق
 الثاني بعد الاول لم يوجب للصلوة في نفس الامر **قال** دام ظله والاقرب جواز الملة
 النية فيها والنتيجه في تأمل **اول** الخلاف مع ابي الصلاح حيث اوجب
 فيبين فانه صلوة لا يطهر بها اعادة الخمس هو قول ابن عمر فانه على قولهما
 لا يجوز له اطلاق النية بل يوجب عليه التبيين فيكون على قولهما انه لا يكتفى باليمين
 وسياق عالم البحث فيه والاستدلال باب القضاء المقصد لما مر في غسل
 الجنابة **قال** دام ظله وغيبوبة المشقة في فرج ادنى في قوله منقول على رأى
ام اوجب المصنف المقتضى الجيد وابن حجر وابن ادريس في الشيخ في المسطر

بالخطي وبسالملة والظاهر من غير تال الفصل على افعال والمفعول لقوله تعالى
 افعلا مستم النساء فدل بجمعه على وجوب الغسل بوطي المرأة في الدين من غير
 انزال والاجماع المركب فان كل من اوجب الغسل بوطي الغلام من غير تال ومن
 في وجوب من احدهما انفي الوجوب عن الآخر ورواية زرارة الصيغة عن
 سرانا الباقية عليه السلسلة قصة اختلاف الصحابة في الجماع في الغسل من غير
 افعال وانكاره على السلسلة على الاما وحيث لم يوجبوا الغسل فيه لقوله
 ان يجرى من عليه الرجوع والملاحة لا يجرى من عليه صاعا من ماء ولم يوجب الشئ
 في الاستنجاء والتهايد وسلا ورواية الخليلي الصيغة قال صالح باعبدالله عليه
 السلام الرجل يصيب المرأة فيها دون الفرج عليها غسلان هوائل ولهم
 تنزل على قال لم يمس عليها غسل وان لم يمسها فليس عليه غسل **المراد** انهم
 دل على صحة انتفاع فان الذي يمسى فرجا لقوله تعالى والذي يمس فرجهم
 لم يمسها ولانه ماخذ من الانتفاع والاقوى عندى وجوب الغسل عليها
قال دام ظله لكل منهما الايتام بالآخر على اكمال **اول** منشاره استقاط
 الشرع اعتبارا وبينه في الاختراع في المسجد وليتقن كل منهما الطهارة و
 شك في الحدث ومن يتقن حصولها في احدهما فيقبل المأموم ولانه يستحيل
 تكليف واحد الصبي لزمه التنجيع من غير مسح وغير معين يستحيل نزجه العتق
 عليه ولم يوجب الغسل عليها للمنع على عدم وجوبه عليها ولا على واحد منهما
 بعينه لثبوتها في العلم او السبب لثبوتها اليها ولا ترجيح لاحدهما فاستقط
 الشارع اعتبارا وكل حكم في الجنابة يستلزم احدا للحالات المذكورة بخلاف
 الفعل المترتبة على مجامعة صلاخر له فان حقوق حكم الجنابة بذلك لا يستلزم شيئا
 من الحالات المذكورة وهو لا يمس لكل واحد من اجزاء ما فقهه لئلا يكملان ملوكة

المأموم وعدم انقطاعها عنهما معا ايضا بان لم يتوقف صحة صلوة احدهما
 على صحة صلوة الآخر وان توقفت المصيبة عنهما الصلوات وان توقفت احدهما
 خاصة بطلت المتروكة خاصة كصلوة المأموم وان توقفت كل واحدة منهما
 على صاحبه الاخرى بطلتا كالجمعة فيبطل كل صلوة متوقفة على صحة الصلوة
 كالجمعة اذا توجه بها العدد **قال** دام ظله وفي وجوب الغسل لنفسه او لغيره
الاجابة ذهب المصنف الى وجوب الغسل لنفسه وهو احتيا رابن حزم الوجه
 اولها لقوله عليه السلام اغا الماء من الماء ومن لم يصبه هنا فعل مسببه وحته
 الغسل وجوب الماء من غير فعل على عيازة لا يقال هذا الحديث كان في صدر الاسلام
 وليس لانا نقول افاضت الحصر وما سببه الماء للغسل لم يمتنع باجماع المسلمين فانها
 روى الشيخ في الصحيح عن محمد بن اسحاق قال سألت الرضا عليه السلام عن الرجل يجمع
 المدة في الفرج فلا يبرئ من فعله في الغسل فقال اذا التفتي لثان فقد وجب
 الغسل عقب بالقاء وهو التعقيب بغير فعل فلا يغفل على شئ آخر ثم فعله تعالى
 ان كنتم جنباً فاطهروا على كونه جنباً وعقباً من الماء وهو متبقي التعقيب
 بلا فصل والامر بالمسح به يتاخر عن الجنابة لا بعدها **قال** رسول الله عليه وسلم
 اذا جلس بين شعبها الأربع فرجعها فقد وجب الغسل وان لم يترك وهو
 من الصحاح والفاء للتعقيب بلا فصل وفيه الماء الى اليسيرة وقال ابن ابي
 عمير ليعين لعطف جملة وان كنتم جنباً فاطهروا على جملة **قال** أحمد بن محمد بن ابي القاسم
 فاعسلوا فينشأركان في الشطآن المصدرة به الجبل يرجع الى الجميع وان
 المصطفوف عليه ينشأركان في الحكة ما رواه الشيخ في الصحيح عن ابي عبد الله بن يحيى
 الكاهلي قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن المرأة تلجأ معها الرجل فتحيض
 وهي في المقتسل فتغتسل ام لا فتغتسل قال لا قد جاء ما يغسل الصلوة فله

غسل

فتغتسل تبقى وجب الغسل لتبقى صحة الصلوة والجواب لا يغسلون عطف الجمل
 بعضها على بعض فتبقى المسأوة في الحكم وتنعى عود الشطآن الى الجميع والوجوب
 الى غير ذلك في الوجوب لنفسه لان الوجوب للغير بعيد اشتراطه في ذلك
 الغير والاسباب الشرعية علامات فلا يستحيل فقد دها وقوله لا تغتسل
 تبقى الغسل لا تنقأ فحاجة وهو رفع الحدث الا تنقأ ولا يفيض ما وقع للحدث
 اذا زال تبقى غسل الجنابة والفايد تظهر في الغسل قبل وقت الصلوة وانتقاء
 القضاء فعلى الماء لن يورى الوجوب وعلى الثاني ينوي الذب **قال** دام ظله
 بتدوير احدهما في الاثناء اعاديهما على الاقوى **الاجابة** هذا مذهب الشيعة وابن
 بابويه لا يطاله حكم الجميع اولى لانه قد ابطل باثره لكما يمتنع في
 الاباحة وكما ابطل تأثيره في الاباحة ابطل في رفع الحدث لان رفع الحدث
 ملزم للاباحة والمرجحين ما الباقي من الغسل وهو محال لانه غير المؤثر
 التام وجز المسبب التام لا يكون سبباً تاماً واما الجمع والمسبب المركب في الحكم
 مستلزم لليسية كل واحد من اجزائه في المسبب سبباً ناقصاً وقد ظهر على
 الكلام ذلك فاذا لم يكن المركب ناقصاً لم يكن الكل سبباً ناقصاً وقال
 ابن القزاح وابن ادريس محمد بن اسحاق عليه السلام لا يصح في الاكبر وهو باق
 وقال السيد محمد بن يوسف لا يرفع بعد الاكمال والجواب بالعرف فانه بعد الاكمال
 قد ارفع الجنابة ووجد ما يوجب الوضوء الاقوى عند الذي قد افاضت
قال دام ظله وفي المصنف نظر **الاجابة** ينشأ من عموم قول الشيخ صلى الله
 عليه وسلم اذا جلس بين شعبها الأربع فرجعها فقد وجب الغسل
 وان لم يترك وهذا لغويته يتناول صورة النزاع وعموم قوله عليه السلام
 اذا اجاز الحنان للثان وجب الغسل وهو من الحسن ومن انه

قد ورد قوله عليه السلام اذا قعد بين شعبتي الاربع والصنم لختان
 فقد وجب الغسل فلو حصل لصاق لختان ولائهما ليس محل الاستماع والجمع
 الاول لما ورد في الصحيحين عن علي عليه السلام انه قال اذا التقى لختان
 فقد وجب الغسل واقتضا لختانين يراى به الحاد فلو هذا يقال ان التقى القار
 اي اتحادهما وليس المراد بالاصاق الحقيقة بل الاتحاد ايضا **قال** دام ظله
 ولو خرج المني من ثقبته في الصلاة فلا قربا اعتبارا ولا اعتياد وعدمه
اول وجه القربان ان القار الشارح انما قيل على المعهود والمعاد فيحمل
 وجوب الغسل مطلقا لقوله عليه السلام انما الماء وقوله تعالى من ماء
 واذا خرج من بين الصلابة التي يبذلها من بين الصلابة فاذا
 خرج من ثقبته في الصلاة لم يعتبر اسمه ولا محله فلا يبين حكمه وتحتل
 عدم وجوب الغسل مطلقا جلا على الغالب ويقرب في نفس احتياط
 المصنف **قال** دام ظله ولو وجد المني من ثقبته في الخوة **القول** اقرى
 الاحتمالات في هذه المسئلة الاجماع فحملها خاصة لان اقرى
 الوجهين في المني من ثقبته انما يتبين فترتله في القربة الا لو اراد
 بصلها وغسل ما بعدها مساواة الارتماسا لتزيب لعله فعل
 ذلك فكذا المرنس والمرا قد قوله ما بعدها الغرض لثاني الغرض
 الذي وجدت المحنة فيه وتحمل الاعادة لعدم صدق الوحدة
 على الغسل فلا تقع مجزئة وهذا المصنف الاحتمالات المقصود الساد
 في الجيق **قال** دام ظله ويحتمل الحمل على الاقرى **قال** هذا
 مذهب المرتضى ابن بابويه لروايته عند الرحمن بن الحجاج
 الصفي عن ابي اسحق عليه السلام عن النبي صلى الله عليه وسلم ان
 المني اذا خرج من ثقبته في الصلاة فلا قربا اعتبارا ولا اعتياد وعدمه

اياد او اربعة ايام تصلي قال فمسك عن الصلوة المفيدون
 الجنيده لانها مع الحمل لقوله عليه السلام ما كان الله لمحل حيضا
 مع جلد ولا ينجس طلقها مع روايته لدمه ولا يصح طلاق الحائض اجماعا
 فلا يكون حيضا ولما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال لا
 تطهر الحائض حتى يفيض ولا الحائض حتى يستبين حيضه جعل الحيض
 علامته فراجع الرحم فدل على ان لا يصور مع الحمل والحائض من الاول بالتمتع من
 جهة السيد وعن الثاني بالتمتع من حكمه الكدر وانقضاهما بالغايت
 فانما يصح منه طلاق الحائض وعن الثالث ان العلامة يكون فيها الغالب
 وقال الشيخ في النهاية ان راى في زمن عادتها فحيض وان تأخر عنها
 بمقدار عشرين يوما فليس بحيض وقال في الخلاف الحائض ما لم يبين
 حملها فان استبان فلا حيض واجتمع على قوله في النهاية ما رواه في الصحيحين
 عن الحسن بن سعيد الصفي **قال** قلت لابي عبد الله عليه السلام ان اولادك
 ترى الدم وهي حامل كيف تضمن بالصلوة قال قال اذا دان الحامل الدم
 بعد ما يفيض عشرين يوما من الوقت الذي كانت ترى فيه الدم من الشهر
 الذي كانت تعفيه فان ذلك ليس من الرحم وانما الطبع فمستوفى
 فجلس تصلي الحديث واجتمع على قوله في الخلاف بالاجماع على ان المستدين
 حائضا لا ينجس وانما الخلاف وقع في غير المستبين والجواب المنع من الاجماع
قال دام ظله ولو اجتمع العادة واليمين فلا اقوى العادة ان قلنا
 زمانا **اول** هذا مذهب المرتضى المفيد وابن الجنيده والشيخ في الحمل
 لقوة العادة ولقوله عليه السلام عن الصلوة ايام اقرايد واما العادة
 على ايام اقرايدها لان العادة قد تغير العلم كالعلم العادي ونقيضه

الغالب وقاسى الهزيمة ترجع الى التبرؤ لانه اذا صل العادة لانه انما يصل في كل
 بشاريط الحيض تضعيفتها وجمعها الاكثر وكلما كان جامعاً للشرائط
 الحيض في وجوبه الا في عند الحاجة والارواء الشيخ في الصحيح على ما
 بن جرير عن ابي عبد الله عليه السلام قال قلت له ان الدم يستمر بها
 الشهر والشهرين والثلاثة كيف تصنع بالصلوة قال تجلس ايام حيضها
 فتغتسل لكل صلاتين وايام الحيض وهي ايام العادة وترك الاستحصال
 مع قيام الاحتمال يدل على العموم في المقال لان النبي عليه السلام قال اجيبني
 والمرأة التي استحييت لها امرئها رجل واقع امرئها وهي طامث قال لا تغتسل
 معن ذلك قد نهى الله تعالى ان يقر بها قلت فان فعلت عليه كفارة قال لا اعلم
 فيه شي يستغفر الله تعالى فلا يكون فيه كفارة ولا عتق ولا تطهيرة خفاء في
 من الشيخ عن الامام لا ندر حافظة المقصد التماسه غسل الاموات
قال دام ظله وفي جوب الاستقبال الى القبلة حالة الاختصاص بقرآن
 اقول قال الشيخ والمقيد في موضع من النهاية وابن البراج واما جوب
 يجب لغير ابي عبد الله عليه السلام فيقبل بوجه القبلة ويجعل يديه
 ما بين القبلة وصيعة افضل للجوب وقال الشيخ في المبسوط وفي موضع
 من النهاية والمقيد في الرسالة الغنية يستحب للاصل والاقرب عند ذلك
قال دام ظله وفي المبسوط اشكال **اول** بيضاء من قرحه حله حكم
 البيت وفترات محل الخط **قال** دام ظله وفي عادة الغسل ولو وجد الماء
 بعد اشكال **اول** بيضاء من روال الص ورمه المسووع وجوب الطهارة
 ولو تحصل مع امكانها مع اندا في بالامور فيخرج عن العهد لا نقاً
 الامر بالجزاء والا ترى عند وجوب عادة الغسل **قال** دام ظله

و يوم من وجب قتله بالاعتساف قتله ثلاثاً على اشكال **اول** من حيث انه
 غسل الاموات على الموت وهو هو بعينه **قال** دام ظله وروى انهم قيل
 فحاشها بديها ووجهها **اول** هذه الرواية هي رواية الفضل بن عمر
 قال سألت ابا عبد الله عليه السلام جعلت ذكاً ما تقدر له المرأة تكون
 في الصغر واليسر فيها محرم ولا معها امرأة فتتوف المرأة ما يصح
 بها قال لا يغسل منها ما وجب الله عليه التيمم ولا يشقها شي من محاشها
 امرأته يستتر تغسل كيف يصح بها قال يغسل وجهها ثم يغسل ظهرها
 ولو خيف شأثر بجله المحرق والمجدود لو غسله بمر مرة على وكذا الخش
 الفاسل على نفسه من استعمال الماء او فقد الفاسل منشاء من الغسل
 واحد لا كفارة بعينه واحدة وتقدم على الثانية والثالثة ولحقه
 مع غروبها قبلها ومن انه بدل الغسل وهو واجب ثلاثاً والتيمم اضعف
 قال لا في اجزاء الواحدة والا كان اقرب قول **اول** فقد الفاسل وذلك كالم
 لم يجد الا شخص سار وكان عاجز عن الغسل لعله لا التيمم **دام**
 والاقرب سقوط الترتيب مع غلبة الكثير توجه الاقرب انه لغسل الحنة
 ووجوب الصلوة الحرة في الجنابة وتختل عدمه لعدم التيمم عليه والا ترى
 عندي الاجزاء مع وضع السدر والكا فور **دام** ظله واقل الواجب
 للطرء المرأة ثلثة اذاب سبب وقبض وازار على راي هذا مذهبا اكثر
 اصحابنا لغير ابو جعفر عليه السلام فا الكفن المفروض انك اقرب وهو الاقرب
 عندي وقال سار قلة واحد الاصل **دام** ظله والاقرب عدم الكفارة
 به في السقوة اذا المني ما يتفق ربع لاث وجه القرب انه شرع بدونه
 فلا يستلزم بعينه بنة رفع الحلات ويجعل الاكثر بناء لان الفيلة الثانية

متوقفه على وقع الحدث وقد نواها والاصح عندى الاول **وام** دام ظله
 ولو دمن قبل الصلوة صلى عليه يوم وليلة على راي اقول هذا مذهب
 ابن ادريس ابن ابراهيم وابن حزم وهو لا قوى عندى قائل سئل عنه ايام
 وقائل ابن الجنييد ما لم يعلم فتبين صورته وقادر الله في منتهى الطلب
 لرافض على رواية في التقدير **وام** دام ظله والظاهر ان النجاسة ضالكة
ام قيل انها عينية لا تفعل الغير بها مع عدم وصول نجاسته خارجة
 اليها وقيل انها حكمية لا تحتاج الى عينه والعينية لا تحتاج ولا فاعل
 كانت عينية لم تظهر لقوله عليه السلام لا نجس موتا كما كان حاله
 في الاغتفا اذا لم يطوب وان كان بايصال النجاسة فيكون ظاهر اغتفاله
 لو كان نجسا لم يتحقق التنجيس ولا اثر وهو محال والى هذا مال السيد
 المرتضى اختارا لتجانب غسل مس الاموات والموت النجاسة الحكمية تظفر
 على تلك معان او لما ظاهرا العين اذا وجب عليه الغسل كالجند ثانيا
 النجس بالعرض بالذات بل بايصال النجاسة به اذا لم يكن محسوسا كالبرق
 اليابس على الثوب وثالثها ما يقبل التطهير والعينية ما يقابل ذلك البتة
 بخس بهذا المعنى **المعصية الثامنة** **سورة** التيمم طهارة تراعى فخرج
 ما نوب الطهارة والنجاسة لا يتصور مجازا من المستعار **قائل** لا ولا يرفع
 الحدث لان صحاها اجنب لتمامه **وام** فقال له النبي صلى الله عليه وسلم انضلي
 بالناس

في الاستحسان بالعدل دائره مع شديته المصلوة وجوده ما وكذا سعتة منته
 ومن ثم يطل الصوم بالاحكام بالغسل الواجب بها لا بخلاف الجنازة الطاهرة بعد الوضوء
 تجدد النفس بعد صلوته الفجر فلا غسل بعد وجوبه للصلاة الا ان يسيل فوجب لوجوب
 للظهور في ان اغتسل في كل يوم وكثرته الموجه للغسل بتعدد اثاره ونحوه اخذوا
 الصلوات كما يلوح من الاجابة فلا بد من قضاء الكثرة الى وقت الظهر من وبرهنا
 سعي الوجوب لعدم القطع بانظما به قبل الوقت وان لم يقصر في ذلك وقت الصلوة
 روي في وجوب الغسل في وقت الصلوة لبا وللصوم وجوبه الغسل وقتا نظرا
 ان الدم حدث فيحدث مانع سواء في الوقت ام قبله وفي الارض فمرة لان حدث
 الاستحسان فاما يتبينه سابق اذا انقطع للبر والبر في وقت الغسل بعد اليان
 في حال الغسل واستمر الى وقت صلوته اخرى لم يغسل من هذا بعد ان طلق
 المع وجوب الغسل للصوم مع غسل الوضوء يستقيم على الطلاق وانما غير الصلوة لا يوجب
 البياض حيث غيما وجوب الغسل بوجوب الاغسل والتاثير والخلق فلهذا يجب
 ولا غيره لعدم التفاضل المقصود للحكم بترك التعديل بخلاف الصوم
 لشدة الاختلاف من الجنب والمستحاضة وجوب الغسل لانه ثم اطلق الاصل
 وقصل ههنا وما ذكره في حكم الحيض والنفس فانه اذا انقطع دمها لم
 الحرجة من الغسل وجب عدمه على الصوم الواجب كما يجب وقد صرح للصوم
 ان يحكم في كونه وفي بعض الاجابة ما يدل عليه **قوله** وكلما قرب من الروا كان
 افضل **قوله** في بعض افضله اخر الاداء والتعديم واول المتصا وما قرب من
 الافضل فيلزم في الغسل **قوله** واول ليلة من رمضان الى ليلة نصف رمضان
 مولد الحسن والحسين وعليهما السلام وليكثرت ليلة النقاء الجسد من ربه وليله
 تسعة عشر تكبيرة في الحج والحدادى وعشرين احيى فيها الايام
 فيها رفع عيسى بن مريم وقصص موسى عليهما السلام وليله ثلاث وعشرين نزع
 فيها ليلة القدر ويستحب فيها ثمان اولى الليل واخره ويستحب الغسل في
 قراى رمضان **قوله** في يوم المبعث هو السابع والاربعون من رجب
 ويوم الغدير الثامن عشر من المحرم ويوم الميادله الرابع والعشرون من رجب

يسمى

تجديد

نقل

تأني

تأني

الاشهر

في الاثني عشر يوما يوم غفر هو اليوم التاسع منه والما من وز الغفر هو اول سنة الزمان
 وقصر حلول الشمس كحل وبها لا بد من يوم من شهر من فروع دين القديم العاشر
قوله وتارك الكسوف عدل استحباب الاضراق في الفارق بين كسوف الشمس
 والشمس ذلك لانه الاجابة عليه **قوله** والمولود في البيت في الغسل وقت
 من ولادته فوجب الغسل **قوله** والسعي الى زوجه المصلوب بعد طهارة
 في المراء بعد طهارة ايام من صلبه وحل بر حرجه والمستند طفيف ولا فرق بين
 من صلبه من اوطى وبين من صلبه على البينة المحترمة فحاشا وغيره مما لا ينفك
 والتعدي خلاف ذلك لا يعتد به **قوله** والتسوية عن فسق او كفر لا فرق في المسن
 بين كونه عن صفة او كونه عن غيرهما فالتعدي بالكلية هو التسوية
 وحلوه للحاجة والاستحسان في ليس المراد في حلوته آخرها المكلف لا حد
 الامور بل المراد بذلك ما قبل الاجابة عن الائمة عليهم السلام ولم يعط ان يطلب فيها
قوله ولا يداخل وان انضم اليها واجب في الفصول في تداخل قرايتها في الحاشا
 بوضع الامور مع تحيها لال على طهرتها المتعارضة ما اقرب المع من عدم تداخلها عند
 الاجتماع في عدم الاكتفاء بفصل واحد لا سببا متعوضة سواء عنها في البشام
 لا سواء كان معها غسل واجبا لا هو البول المنصور لعدم الدليل الا ان الدليل
 وليست كالغسل الواجب لان المطلوب بها وهو الرضوخ والاستسباب هو واحد
 بخلاف المندوب وبمع انضمام الواجب لعدم التداخل اظهر لا خلاف الوجه بالوجه
 والذهب وتما شعا دان وفصل بالتداخل طائفي وفصل مع انضمام الواجب يستند
 الى بعض الاجابة التي لا تدل على ذلك صرحا مع معارضة ما قرى منها ولم يذكر الا صاحب
 في الرضوخ اذا اجتمع له سببان كل واحد منهما فاقربهما ولم يذكر الا صاحب
 من كلامهم ان الرضوخ الرافع لحادث كقائه في مثل التلاوة ودخول المياد الكون
 على جهارة وزيادة الثمار والسعي في حاجته وحيت يمنع الرضوخ كانه نوم الجنب
 طاعة الخت او امثالها شرح الرضوخ مع وجود المانع من الرضوخ فيمنع التعدي
قوله ومردكم بالنعفل في ما يستحب للامان من قبيل النعفل لانه يستحب
 له حوله ورد عليه ان بعض ما يستحب للنعفل من الغسل انما يستحب للنعفل

منه

طائفي

النعفل

في

ومرغيل نارك كسوف بالقيدين وغسل السج الخ ويزه المطوب وغسل التوبة عن قس
او كفو وغسل قبل النزع واعتسدر شقي الشهد عن ذلك بان اللام في قوله
للفعل لام الغاية اي يقدم ما عاينه الفعل وقوله المذكورات اسباب الاستحباب
الغسل لا غايات وموضع لخص الغسل في فان اللام لتبيل مطلقا واراوه الغاية
منه حتى حال فرسه ومع حجة ارادة ذلك فاي شيء الغاية في لغز في ما عاينه
الفعل وعنده عن غيره **والسهم** كالمصلاة والطواف الواحش ايجد الحصر
لوجوب التيمم كما ذكره المستحقا من السباق ومن قوله والمنع ما عداه نافية
الا عطف برب التيمم بل ان كل من الطهارتين وان سببا به بالاستحباب بها و
بكذا ضمن في كنهه وليس كجهل قد فعل سببا الشهد في كنهه ان التيمم كنه
سبب له الطهارة كما قد يفرج الجنب وشبهه من المحرمين هو الصواب لان ان
كان لا من الوضوء فغاية الوضوء غايتها وان كان بدلان الغسل فكل كنه في الصوم
الجنب وشبهه على الاصح كما يستحب المتع من الصوم الى ان يفتق المنزل
بعد التيمم حتى لا ان فيه اتفاق فتيين ومن استند ان المطلوع الفخا الا ان يعرض
ما لا يمكن دفعه من نوم فلا يخرج **وقوله** ويجوز ان يكون في المصير من في طاهر العباد
ان المراد به من اجب في احد المسجدين وهو قريب من موزة الجوفان موزة الختم
في احداهما والحق من غرض الاجابة في سبب آخر كما هو طاهر العباد ومن اجب في
ودخل الى احد المسجدين عاده او ناسيتا او ما لا لعدم تعقل الفرقين من ذكرين
الاحتكام بجمع الى طهر لا ينفذه النص اذا عرفت ذلك فاعلم ان موزة الجوفان التيمم لم يوجبه
اكن الغسل فعمل يقدم فكل ذلك لعدم شرعية التيمم مع التعلم من بيده ووضوؤه واجب
لان لا مان التيمم او قصوره عند الاصح عدم وقفا مع طاهر النص لعدم العلم بارادة حقيقة
الطهارة لان التيمم واجب ولو لم الغسل لم يجب الطهارة في هذا التيمم لا يوجب وضوؤه
فقد علمنا واللام يجب الخروج عن غير غسل تجوز اقرب الطرق وان لم يطل فاعلم ان التيمم
فيه البدل ولم يذكر المص وجوب التيمم على الجاني والاصح انها ما يجب في ذلك لرواية
ان حجة السامي عن الباقر والظاهر من اية النص انها لا لها حائض في المعنى دون
المسحاحه الكثرة الدم لعدم النص **وقوله** والمنع ما عداه في قد ذكر سببا

لأن

لأن

فان

ان

التيمم في مواضع مخصوصة كالتيتم لغوم ولصلاة الجحزة ولومع وجود الماء ولا كلام في استحبابه
في تلك المواضع لكن على سبيل كل موضع سبب فيه الوضوء والغسل لا استحبابه استحياب
اذا كان المصل راغبا او مهيئا انما الاستحباب فيهما سوى ذلك والحق ان ما ورد النص به او ذكره
من يرتب به من الاحكام كالتيتم في الامور وهو انما الاستحباب فيهما سوى ذلك والحق ان ما ورد النص به او ذكره
بشأن دليل **وقوله** في سبب الشك في الجنب والمذنب والعهد في الماء كان الاكثر وجوب الطهارة
باصول الشرح صدر بقدر الدلالة على التعميل اذا دخلت على المضاع غائبا في الوجوب باحد الايجاب
الصادرة من المكلف لا يسلطه برأيه في محل تعلق الشك شرعية فلا يفتقر اليقين واحكام على
الوضوء الا اذا كان مشوقا والملاقاة بعضهم انما في الجنب عليه واجزه ما قد لا يصدق اليقين
على الوضوء غسل الجنب لا يوجب عليه الوضوء في الغسل كذلك فلا يفتقر اليقين على موزة
الغسل الذي لم يثبت شرعية كغسل الوضوء في غيره وقوله ما قيل من ان يتيمم على الماء وقوله
تعلق ببيان تساوي الطرفين فاسد لان العباد لا يتصور فيها الا باصبره المعنى لهما
قريب فلا بد منها من الرجحان ومن هذا علم حكم التيمم وتدريب الطهارة بالحق عن الفاعل
ان يستاجر عن ميت الوضوء نذر داخل به او لما في شرطه وهو طاهر **والسؤال**
في اسبابها يجب الوضوء بوجوب البول والغائط والرجح من المتأخر وغيره ما عداه
لما اعلم ان السبب في عرف الاصوليين هو الوضوء الجردى الطاهر المنقسط الذي
لا يكتفى بالشئ على انه مرفوعكم شرعي وهو احد متعلقات خطاب الوضوء وقول المص
في اسبابها اراد بها الامور التي ترتب عليها فعل الطهارة في الجملة انتم من ان يكون واجبه
او مستدبره اذا يجب الا بوجوب شئ من الغايات السابقة لا غل الجنب في غير المتطهر
وبما سميت هذه مرجحات نظرا الى ترتيب الوجوب عليها وجوب الطهارة وليس في انفس
ايضا باعتبار طهر شئ منها على الطهارة فاعلم ان قد لا يديم الحدث لا تنقص حده البراءة
الا على نفس الوجوه والا فاعلم مطلقا ومن الاحكام عموم من وجه **وقوله** من المتأخرات
بالاعتدال ههنا الذي اعتيد خلقه بشك مصفا للنفوس المعنوية وهو طهر الجسيم وارا
بالاعتدال مع قوله مع اعتبوا وذكر فرج الفضيلة من بعد اخرى لانها يصير محاسنها
حسنا والخطا عات المعصية الواردة بالاعتدال بالبرح من التيمم لا يخرج من الخطا
الشيخ النعمان في ما يجب له من دن خروجه ضيف واعتبر بعضهم في صوره متعادلا

بالنقد

الاصول

بشرط

الاصول

الاصول

لأن

جروح الخارج من غير منقصة من البنية حادثة فينبغي التفتيش في الشايد وفي جرحه ورتبه في جرحه
عظما فظهره لواءه في صدق الابر عليه كذا من غير تعيين عدد كنان وجهها لان الحنفية الشرعية
اذا التفتت او لم يوجد صريح العرفية وليس يتركها في الجرح على عدم خلاف
ما زاد على الميراثين في غير ان في كل الجرح في جرح احد الثلث من غير البنية قبل استداد
فلا نقص منه كل من قبل المشكل وهذا انما هو اذا لم يشك في البنية فاذا اشك في الجرح
من غير ما لا يتركه كما ذكره المصري المتبع في الجرح ويصح ان يعلم ان الجرح قد
من المتنازع متعلق بجرح المعتبر في كل من الثلث فلما نقص جرح الزجر من ذكر الجرح لا
من قبل المراه الا على الاعضاء على الاجح قبل المراه وينبغي ان يراد بالجرح المتعلق
وبه جرح الخارج بنفسه منفصلا عن حد الساطن فلو جرت المعقولة لموتها في جرح
فما نقص على الاجح **قوله** والنوم المبطل على استمن مطلق في اراد ما يستعمل في
والبصر وانما خصها لانها اعظمها من النقص اذ كان بطلان الادراك بها غالبا
بطلان الادراك في غير ما دون العكس في النقص ما يصلح فيها انما المجهول في تفسيره
بالمبطل او لم ينقص غيره بالثالب لان اصح في نفي النقص عن الشك في ما دون النوم
واراد بقوله مطلق تعني النقص في جميع الحالات سواء كان التام واعداد متفرقا
او تاما او راسا لان جرحا في تمام فلهذا لا يفرق وتخصص بين ما هو الحكم بالمنفرد
صحيح ولو شك في جرحه القدرت ام لا وانما خالف تمام ام حديث النقص في
على استحباب العلة ولو كان فاقده احسن قدر وجودها وعلى ما يفتي عليه **قوله**
والاستحاضة القليلة ان اراد على العيادة شيعي الشيعي قسمي المتوسط في غير
الاصح فاتها بوجان الوضوء فاحسن وكان عليه ان يذكرها فيكون كلاما حاصرا لاسباب
الوضوء كما صنع شيخنا في كثره وممكن وضع الابراد بان المتوسط من اسباب الغسل
لانها سبب بالنسبة الى الوضوء او بما لا يقطع ومنها للبركة وقت الغفران او العكس
وجيل نفس اذا كان في وقت الضيق بوجه ما المتوسط من اسباب الغسل وان
يختلف الحكم معارض كل هذا لا يشك في استقامته ان يكون من اسباب الوضوء وحده
ثارة ومن اسباب الغسل في كل ما يفرق في كل ما يفرق المذكور حاصرا لاسباب
كل منهما **قوله** والمستحاضة القليلة كالود المتنازع ناقصا ما فيه فلهذا في هذه

متن
شك

تقدم
علاكم

العبادة

العبادة ناقصة لان مستحاضة القليلة من الغسل مستحاضة القليلة الى ما صا حده
كانه اركان في ذلك فربما من الجرح لعدم البنية والغيرية قوله اما غيره من اسباب
المستحاضة لان الجرح غير الى الود في غير **قوله** ولا يجب بغيره كما في
والفقير وغيره **قوله** راد ذلك الرد على من يقول ما مضى الوضوء بغيره
الاسباب من اسبابها وفي العبادة وما ورد في اخبارنا من وجوب الوضوء بغيره ذكر
حالا لا يتدل به الاحباب بالضعف للحديث والشد في والحق بالمعنى ما دون جرح
جرح غيب شدة الجرح والملاءمة عاين والملاءمة ليس بما مضى وانما جرح
ابن الجرح ببقية غيب المشهور الجرح ضيقه كما صحت قوله ان جرحه بالنقص
بالحق اذا لم يخل **قوله** والاستحاضة مع غسل النطقة لم يرد عليه شيئا منها
في حرب النقية في النطقة بوقت الضيق ان اراد عليه ما عرفت من انها في غير
اسباب الوضوء فاحسن وليس ان يقول ارادتها من اسباب الغسل في الجملة لان
انظر ان المراد في جميع الاسباب انها اسباب متى حصلت واعلم ان قوله ويجب
الغسل بالجملة والغيرية تحتاج الى فصل تكلف لان الحيف هو الدم والمراد بالجملة
الغسل ارجا بخرجه اذا لم يمتد للجملة بغيره نفس لما عرفت من ان السبب هو الدم
والجرح بغيره الحاجة التي تحصل بالانزال او بالجرح في غير من غير شئ ولو قدرته معالج
الذي لا بد من تقديره مع الميض في المعنى في جرحه ان يكون العبادة هكذا في الغسل
بالجملة بخرجه الجرح واخبره **قوله** ومثل الجرح من الناس بعد بره قبل
الغسل او ان غط منه وان ابره حتى ان قيد الجرح يكون من الناس لان ينشر
غيره اذ لا يثبت بغيره غسل بقية المتسكون بعد بره الجرح بالمتسكون اذ لو نشره حازم
بغير الغسل لان الحارة من تواضع الحيوة والمتسكون بغيره ايضا يكون قبل الغسل كما دلت
الاجابة عليه في جرحه بعد من سنان عن ابي عبد الله عليه السلام اذ امته وقيل
و قد ردد عليه الغسل بالابر ان يمتد به الغسل بقوله والمراد بالغسل الغسل
المعروف وهو الجرح في حال الاخر لانه المتساوي في الغسل ولانه المطلوب شرعا
وسترط الطلب من بعضه لتقديره لا يمتنع عدم اعتباره مع الغسل من ثم لو
غسل لغيره بغير غط او ثم غط بعض الغسلات وامكن الغسل المتعبر

وقيل

دعها

قبل الوضوء كان المني وجوب الاعادة ولان استعجاب ما كان قبل غسل الفرج
 الى ان يحل المني فكل من فعل ذلك قبل من لم يغسل مالا بعد الوضوء ومن
 غسل فاستاء ومنه تقسيم الكافر عند غسل المسلم ان قلنا به ومن سبق موته
 قبله وقد اغتسل او قبل بغير السبب الذي اغتسل به ومن فقد غسله احد الخليلين
 والميم ولعن بعض الفضلاء والكافران فغلبهم صورة الغسل ويخرج عنه من لم
 يغسل ما لموت ومن غسل صحيحا وان تقدم الغسل بالثبوت اليه قبل ان يسيق
 سقيه ان شاء الله تعالى وحكم القطع ذات العظم حكم الميت في ذلك سواء ابيدت
 من حي او ميت وفي العظم المحيى قول بالمساواة ولا سواه فكل من كل من يجب
 تقسيمه يجب غسله ومن لا فلا وفي قوله وادانت عظم منه وان ابيدت من حي
 خافه لان الغسل المبرور يوجب الميت فغسل الميت من حي بان الوضوء لا يوجب
قول وغسل الاموات هو مستداه فخره الجزاء واجب وانما غير الاستلوا
 في العباد لا غسل الاموات ليس على الحج الا غسل النسايقه ولا يحق ان ينادى
 الميت المسلم ومن حكمه **قول** ويغسل الجنازة عن غير وجهها لو كان معروفا دون
 العكس في الضمة قوله شهيد رجح الا الاعمال والمستنتر في قوله لو كان معروفا
 الجنازة الاخر بعدد الى غير وجهه انه اذا اجتمع على المكلف غسلان فصاعدا من
 هذه الاعمال احدهما غسل الجنازة فاذا اغتسل غسل الجنازة كمن عن ذلك الغير
 ارتفع الحدث دون العكس فلو اغتسل عن ذلك الغير ولم يتوضأ بعد ذلك المصباح
 لا يلزم عن الجنازة ويقتل الحدث وقيل بان يكره عن الجنازة كما يحى غسل الجنازة
 من غير احتياج الوضوء اما وجه الفرض الاول فانه في الاجماع فهو ان الحدث الذي
 هو عبارة عن الحيض الحكمة منه كسبب طهره وان قوت اسبابه فاذا نوى
 ارتقاءه بالسبب الاقوى ارتفع ما لا خلاف له فيه وسبق في دلائل الفرض الثاني
 من الاجماع ما يصلح دليلا لهذا وما وجه القول الاول من العرض الثاني وهو الذي
 جزم به المصنفون ان غسل الجنازة اكمل من غيره من الاعمال لانه في قوه طهارته
 وغير طهارة واحدة واقوى لانه يرفع الحدثين الاكبر والاخر وغيره انما يرفع حدثا
 واحدا ولا ضعف لا يقوم مقام الاقوى ولا يحى عنه الاصل ويدل على القول الثاني

الغسل

الغسل

الغسل

الجملة الاولى

وجوه الاول ان الاحداث التي سبب الطهارة وان عودت فان سببها وموالت
 الحكمة التي للمنع من الاستسقاء المحض ومنه وبغير عنها بالبحث ايضا فتدبري مشرك
 في الدلالة على فاذ انزل المكلف الغسل لرفع الحدث متصفا واحدا من الاسباب
 عند تعدد ما فتدبري رفع ذلك المشترك فيجب ارتقاءه لان لكل امرئ ما نوى فيه
 فجزا والمانع المضاف الى الجنازة بان الجنازة انما له لو عود لوجب لرفع كل واحد
 من افراد غسل والتسليم لا يكمل الا بكون الحدثا في بعض من سببها ناسبا لغيره
 ومنه في طهارته من غير طهارة ولا طهارة الا بكونه من سببها فالتقدم مثلا بان الملاءمة ان
 الاسباب المتعددة اذا اجتمعت فالاصل عدم تعدد سببها منها ومن ثم لم يتعدد
 الطهارة الصغرى بتعدد اسبابها وببيان الملاءمة نظر لان في اوله لم يغسل
 الجني عن الجنازة مثلا عند اجتماعها لم يكن لوجوب غسل الجني فائدة اصلا وكان
 وجوده كعدمه والثاني طاهر البطلان فالقديم مثله بان الملاءمة ان وجوب
 التسليم معا ان يكون بمعنى تحقهما معا او تحقير سببها على ان يكون كل منهما عن الاخر
 في التسمية والمضى اجزاء احدهما عن الآخر فامتنع دون العكس والاول معلوم
 البطلان والعرض بطلان الثاني فتمتنع الثالث وح فلا يكون لوجوب ذلك
 الا في فائدة لانه لو اتي به لم يكن محميا ولو اتي بغيره اجزاءه وذلك نص لان لا يكون
 لوجوب فائدة وان يكون وجوده كعدمه ويمكن ان يبق الدليل على وجهه او غير
 بها بان تعال لولم يغسل الجني عن الجنازة عند وجودها امتنع وجوبه والثاني في
 البطلان بيان الملاءمة ان وجوب الفعل يقتضي القطع بترتب الاجزاء على الايات
 به مشتق على جميع وجوه الوجوب وسقوط الظلمة عن المكلف غسل الجني
 على ذلك المتعذر لا يترتب على فعله الاجزاء والاستسقاء الطلب والخروج عن علة
 التخييف وانما يترتب الاجزاء على فعل الفصل الثاني له وهو الجنازة وجوده
 هو كعدمه فيكون التكليف تكليفا لا يحكي وهو محال فتمتنع او يقال وجوب
 غسل الجني على تقدير عدم اجزائه عن الجنازة ليس واحد من اقسام الوجوب فيجب
 استقراءه بيان الملاءمة ان الوجوب يقتضي اعتبار العقل في الحكم المرتب
 والمخير وجوب غسل الجني في العرض المذكور على تقدير عدم اجزائه عن الجنازة

الم

فتدبري

في الجنازة كعدمه
 وهو كعدمه
 وهو كعدمه
 وهو كعدمه

الغسل

المسألة الثانية
 في وجوب غسل الجنازة
 في الجنازة

الغسل

وجبت بحكم العكس ان يكون على قدر الحرب حتى انقص عنه رواية جبر عن ابي
جعفر عليه السلام قال اذا حاضت المرأة وهي جنب او انا غسل واحد من ارجل
الرجل اكلها عن الاقضية المذمومة والالزم تأخير اليقين عن وقت الحاجة وهو
مجال ومن حسن زيارته عن احدنا عليها السلام انه قال في حديث طويل للمرأة
تكره ما غسل واحد من رجليها او ارجلها وجعلها غسلها من جنبها وغيره وتقرئ
ما يتقدم وعليه اشكال فان الاكتفاء بغسل واحد بحيث يكفي عن الاعمال
المندوبة ان كان مع الشك في غلبتها يلزم وقوع غسل واحد على وجهين متباينين
والالزم وقوع غسل غير متين لزم استعمال الاجزاء في حقيقة ومجاز
فحققت في الخوض عن غرضه الواجب فمكن ان يراد بالواحد الواحدة النوع مع
انه بعيد ولا ريب ان القول بالاجزاء اقوى وهو محض وصاحب المعتمد وشيخنا الشريف
والا فاصح **قوله** فان انقص الوضوء شكالا بناء على احرازه المصير للحرم
بعد ابراء العكس تروى في الاجزاء على تقدير انضمام الوضوء الى غير غسل الجنابة
ومثل الاشكال من ان عدا الجنابة مع الوضوء كما في غسل الجنابة في شئ من اجزاء
الصلوة وكما بكل واحد منهما عند الانقلاء وكل من المتكافئين لعدم تمام الاثر
فيجري عنه ومن ان الغسل وحده لا يفي عن الجنابة لبعضه وصوره والوضوء
لا يدخل فيه في رفع حدث الجنابة فيبقى الحدث محال ولا شبهة في ضعفه في اليوم
والاول لان جزء السبب لا بد ان يكون صالحا للثابت وليس للوضوء مدخل في
رفع حدث الجنابة اصلها وجوده كعدمه وجزء السبب لا يكون سببا براسه
قوله وبه الاستسبابه اخرى شكالا لا المراد ان عدم الاجزاء بالنسبة
اليها اقوى اشكالا فيكون الاجزاء اقوى كما يدل عليه سوق العبارة حيث
استعمل ما لا يحوي عنه مما في اجزاء اشكال استوى طرافه ومتنقلا لا احتمال
اليها يكون حاجب الاجزاء فيه اخرى ومن اشكال ابن ابي عمير صالح لكل من
الاضعف والا قوى والرفع انما يحسن بانصرافه الى الاقوى وانصرف اليه
تخرج من غير مرجح ومن عموم قوله علم انما كل مؤمن مؤمنة ودينه بالاستسبابه
زوال المانع مما ان يحصل له وانما يتحقق برفع حدث الجنابة فيرفع وقوة

ما تقدم

غيره

في المرقع

في الوجه طاهره ولو نوى رفع الحدث والاطلاق كما لا يشك فيه وبه الكتاب على ان
العكس لا يفي **قوله** ويجب التيمم بجميع اسباب الوضوء والغسل في الماء حتى
التيتم به لان الغسل بجميع اسبابها فطاهر لان التيمم به لا من الغسل لو احدث حدثا
اخر وجب عليه التيمم به لان الغسل لا من الوضوء على الاصح كما سيأتي وانما
التيتم به لا من الوضوء كما ينبغي باسباب الوضوء ولا ريب ان التيمم لو احدث حدثا
اخر لم يكن من استغفار الطهارة انقص شيئا فاذا فقد وجب التيمم كغيره في الغسل
من استعمال الماء سيما في حاله وانما قلنا ان الوضوء لا يجامع مطلقا لرواية جبر
بن سليمان قال سمعت ابا عبد الله يقول يقول الوضوء بعد الغسل بدعة وموسلة
احسن في الوضوء قبل الغسل وتقدمه والمراد غسل الجنابة لرواية جبر بن مسلم قال
قلت لابي عبد الله ان اهل الكوفة يروون عن عليهم السلام انه كان ياربيا الوضوء قبل
الغسل من الجنابة قال كذا هو على الخبر ولا شك ان اللاحق الرواية تنص
كون الوضوء بدعة سواء كان واجبا او مندوبا وتزعم الشيوخ في التيمم على
الوضوء واجبا وانما يستحب الوضوء مع الغسل جفائيا وانما في تركه لا
يغني عن ابي جعفر وهو كذلك كيف صنع اذا احتج فقال اغسل بحدك وقربة من ماء
الحديث وجوابه ان تنزيل قوله على التقيد واجزاء الروايتين على ظاهرهما لا يان
ظاهرا وجوب الوضوء وموافقا لمذاق العامة والذي عليه الاصحاب في استحباب
الوضوء قال المصنف المقتدر لا سعي الوضوء عند نية خلافه في التيمم في التيمم
وعادة الكتب بغيره الصواب في الوضوء مع غسل الجنابة في فرضه مع
غسل الاموات عظم من تيممه في الثالث ارادة الاطلاق في الاول
جواب التيمم **قوله** وكل اسباب الغسل اسباب الوضوء الا الجنابة وان
غسلها كاف عنه وغسل الاموات كاف عن فرضه لا لما كان غسل الجنابة
لا جامع الوضوء لا فرضا ولا نفلا كان حقيقة البدعة والكنى بالغسل
في استسبابه الصلوة فمن كان غسل الجنابة كافيا عن الوضوء لا في غير ما
فيكون حدث الجنابة بعد الوضوء ايضا والوضوء موجب لبقول الصادق
سبحه عده اجزاء ترعا وضوء الصلوة وهو من الغسل على الاستحباب لاصالة البر

عق

الاولى في قولنا ان الغسل لا يفي عن الجنابة في غير ما ذكرناه

هذا الوجه طاهره ولو نوى رفع الحدث والاطلاق كما لا يشك فيه وبه الكتاب على ان
العكس لا يفي **قوله** ويجب التيمم بجميع اسباب الوضوء والغسل في الماء حتى
التيتم به لان الغسل بجميع اسبابها فطاهر لان التيمم به لا من الغسل لو احدث حدثا
اخر وجب عليه التيمم به لان الغسل لا من الوضوء على الاصح كما سيأتي وانما
التيتم به لا من الوضوء كما ينبغي باسباب الوضوء ولا ريب ان التيمم لو احدث حدثا
اخر لم يكن من استغفار الطهارة انقص شيئا فاذا فقد وجب التيمم كغيره في الغسل
من استعمال الماء سيما في حاله وانما قلنا ان الوضوء لا يجامع مطلقا لرواية جبر
بن سليمان قال سمعت ابا عبد الله يقول يقول الوضوء بعد الغسل بدعة وموسلة
احسن في الوضوء قبل الغسل وتقدمه والمراد غسل الجنابة لرواية جبر بن مسلم قال
قلت لابي عبد الله ان اهل الكوفة يروون عن عليهم السلام انه كان ياربيا الوضوء قبل
الغسل من الجنابة قال كذا هو على الخبر ولا شك ان اللاحق الرواية تنص
كون الوضوء بدعة سواء كان واجبا او مندوبا وتزعم الشيوخ في التيمم على
الوضوء واجبا وانما يستحب الوضوء مع الغسل جفائيا وانما في تركه لا
يغني عن ابي جعفر وهو كذلك كيف صنع اذا احتج فقال اغسل بحدك وقربة من ماء
الحديث وجوابه ان تنزيل قوله على التقيد واجزاء الروايتين على ظاهرهما لا يان
ظاهرا وجوب الوضوء وموافقا لمذاق العامة والذي عليه الاصحاب في استحباب
الوضوء قال المصنف المقتدر لا سعي الوضوء عند نية خلافه في التيمم في التيمم
وعادة الكتب بغيره الصواب في الوضوء مع غسل الجنابة في فرضه مع
غسل الاموات عظم من تيممه في الثالث ارادة الاطلاق في الاول
جواب التيمم **قوله** وكل اسباب الغسل اسباب الوضوء الا الجنابة وان
غسلها كاف عنه وغسل الاموات كاف عن فرضه لا لما كان غسل الجنابة
لا جامع الوضوء لا فرضا ولا نفلا كان حقيقة البدعة والكنى بالغسل
في استسبابه الصلوة فمن كان غسل الجنابة كافيا عن الوضوء لا في غير ما
فيكون حدث الجنابة بعد الوضوء ايضا والوضوء موجب لبقول الصادق
سبحه عده اجزاء ترعا وضوء الصلوة وهو من الغسل على الاستحباب لاصالة البر

من الوجوب ولا في الجدل التي تترتب عن وجوبه في الوجوب واما غسل الاسوات فاما يغتسل
 عن فرض الوضوء لا يجامع الوضوء واجبا كما هو منه سبب اكثر الاحباب وهو الاجماع
 قيل بالوجوب ونقل سدا عن شيخنا لا يرى وجوبه والعلى على الاستصحاب **باب**
الاشارة في ادب الخلوة وكيفية الاستصحاب **باب** قوله مشاهير في
 هو المشهور من الاحباب وبه رواية شريطين صالحين عن ابي عبد الله عليه السلام قال ما انت
 لم يجرى من الماء في الاستصحاب ومن البول قال مشاهير على ان من البول لا يضر ولا يضر
 قبح المص فيها بان في طهارة تركه من تعبد وليس معلوم حاله لا يستحبها وضيقها
 بين الاحباب والظاهر ان المراد بوجوب غسل البول يترتب في قول من يوجب هذه الرواية
 انما يجرى وقد ورد عنه اخبار بوجوب غسل البول يترتب في قول من يوجب هذه الرواية
 وانما بعض الاحباب وجوب المشيئين والكشف بالخلوص سواء كان مشيئين او اقل
 استمعنا في الرواية وشيئا في البيان قال ان الاختلاف في هذه العبارة ليس
 محيد وفي الذكر في الفصل بين المشيئين والظاهر ان اراد به محقق الفصلين
 وهو عراقي بان الخلاف معنوي وفي الرواية عن غير الغسل بما تزيل العين ورد
 بعد الزوال وهو كائنه الذكرى والعلى على المشهور وما اعتز به الذكرى من شرط
 تحلل الغسل بين المشيئين لم يتحقق بعد الغسل حتى لان التعدد لا يتحقق الا بذلك
 بل لان التعدد المطلوب بالمشيئين لا يوجد بدون ذلك لا بدود المشيئين في فقر
 واحد غير واحد ولو غسل باكثر من المشيئين بحيث يترجح اجراء الغسل بعضها من
 بعض في الزمان لم يشر الغسل قطعا الا ان هنا سؤالا وهو ان الغسل لما يتحقق
 اذا ورد لك على محلي التحلل لا مع الغلبة والحرمان وذلك مستفاد مع كل واحد
 من المشيئين فان الغسل للبلل الذي على احد كيف يكون غالبا عليه والذي
 شئنا في الاعتدال عن هذا هو ان الحشنة تتجاف عليها بعد خروج البول فكل
 الى ثوبين يده وبين الماء المتسول به ولا ريب ان القطر يمكن ان يجرها على الخرج
 وغلبتها على البول الذي يكون على حاش الخرج على **باب** انه يجب على العاقل
 في الاستصحاب من البول كشف البسرة وتطهير البول **باب** ان ما تحب من البول
 ولو ارتفعت امكن القول بوجوب التوصل اليه كالحكم وقد مر في المقام انتهى

في

افيدنا

وشئنا الذكرى

وشئنا في الذكرى بالحق قدما لمواطن تغسل بالظهور للظهور حال وكذا على
 البسرة ان تغسل ما يدور من الفرج عند الجلوس على القدمين ولو غطت وصول البول
 الى الفرج البول والميض غسلت ما ظهر منه وجوبا **باب** حتى تروا العين ولا شئ
 المراد بالعين معلوم واما الاثر فهو الاصل رسم الشئ وبقاياه والمراعية في
 عنها جوبا بخلاف على المحل عروس الحاشية وتنشيطها وليس المراد به المرطبة
 التي تحيل بعد قطع جرم الحاشية فان ذلك من العين وانما وجب ان الاثر
 لان الغسل باقى عليه بخلاف الاستصحاب **باب** ولا غيره بالراية قد يدل ذلك
 ما ورد عن ابي الحسن الرضا ع واقضى على ذلك شيئا ما وجود الراية برفع احد
 او صاف اليد وذلك متعلق بالحاشية واجابته بالعرفان الراية بالنعص والا
 جاع ونسب الا انه تطهر احدى بان الراية ان كان تحتهما لك ونسب الا ان
 وان كان تحتهما اليد والرجل فلاحق وهذا الجواب وعليه يزيل الرواية وكذا لا يتجاف
 ولو كان فالغسل محال **باب** وشبههما من خرق ونسب وجله قد رتبنا فاقه حاشية
 فيما ذكره فاعلم ان من انما للتنسيق او للتنقيص وكما ساء بعض ذلك وكان ينبغي
 ان يكون العبارة اشمل ما ذكرنا ان يقول من خرق ونسب واعلم ان لا فرق في الجدل
 بين ان يدفع ام كما استفاد من المطلق الغلط وتعلم ان حاله لم يترتب من غسل
 الجرم لا مضموم فان اكل الجمل مع اللحم شايخ في السكال ونسب جبرانه بعض البلدان
 كعصا وموسى والسنة من اكل ما عدا **باب** قوله الغلبين في اختراجه
 كما يكون متعلقا بغيره من الحاشية او خشنا جدا لا يمكن الا تعاقبه عليه وتعلمها
 او خشنا ذلك واستفاد من قوله زلة العين ان روال الاثر انما يتجاف عن الزم
 تعدده فبعضه من عرض الخلل من ذلك كان طاهرا **باب** والماء والغسل
 ان الجمع في المحدث افضل ان غسل الماء احد الواحد من حكمة كيف يكون
 افضل فقلنا الوجوب التخييري لا ينافي الاستصحاب العين لان متعلق الوجوب
 المتعلق ليس عين واحد من الاثر بل الاموال الكثر كما حقق في الاصول فيتعلى الاستصحاب
 والا فقلنته بواحد منها لا محذور فيه واورد ان الجمع في جبر المتعددين ايضا فعمل فلم
 خص المتعددين بالذكر واجيب بان الافضل في غير المتعددين هو الجمع واما الجمع

قال

المراد

بين وبين الاخرية فانه لكل لانه المرتبة الثانية في الفضل فاول المصالح المتعار
 مرتبة كل واحد في الفضل وجدا فضلية المساء على الاضداد فانه ينزل العين والار
 ثم يتبعها اذلية النجم فاطرف فان فيه تميزا للبدن عن غيره من النجوم وقد انزل الله
 على كل واحد من هذه النجوم لانه المطلوب تعدد موقع المسح كاذل عليه فحكم عليه السلام
 في بعض الاخبار بوجوب ثلث مسحات وهي لا يجرى وقوعها على طاهر النمل والار
 بثلاثة اجزاء ووجه ان الحكم مستفاد من نقله على ان طاهره لو اريد لم يجرى الا
 الاضداد دون الحق وكما في قوله **فصل** والمورد على اجزاء الجاهل هذا احد اقواله فيضاه
 المسح بمسح ادوات الاستسقاء بعض على النجاسة وبعض على النجاسة التي فيها بعض
 ما بقي مع حصول النقاء المعبر ووجه اجزائه ثلثه لاطلاق النجاسة وليس في ذلك
 النقص ما يدل على استصحاب الحكم بجمع المسحات وقيل بعموم الاجزاء
 لانه خلاف المتبادر من الاطلاق ولان الثلث خرج قوه منه واحدة وهذا
 احوط للمولين **فصل** ولو لم يرد بها وجب الاكمال نه اجمع القولين لاطلاق
 النقص باعتبار مسحات ثلث محسوسات فوجب معها ولان رد الالبسة مستفاد من
 فيقول ثلث على سبيل الشرع وقبل الاكمال لان الغيرة النقاء وقد حصل وفيه ما اذا
 المعية النقاء على الوجه المذكور في هذا اهل الحكم بطلان هذه المحل موقوف على الاكمال
 ام الطهارة وابتدأ مع النقاء والاكمال واجب الظاهر الا لانه لما قلناه طهره
 ومن لم يقع ملونه **فصل** ولا يجرى المستعمل ولا النجس هذا آتالا يجرى المستعمل
 اذا كان كذا حتى لو طهره اراستعمله ثانيا فلو حكم به بين النجس لافائدة فيه
 ويمكن ان يقال المستعمل بعد ما في المحل بادر في الثلث ليس بنجس مع صدق
 الاستعمال عليه فغاية الحكم للنجس على عدم اجزائه وفيه بديل الظاهر
 احرازه للاشتغال بالنافع فانه طاهر **فصل** ويجوز في الروث والفضة في لو رددت
 عن الاستسقاء بها مستحالة بانها طعام النجس وروايتهم ومنه يستفاد تحريم الاستسقاء
 بمطعمه الانسان **فصل** وتبرئة الجنب عليه السلام في موجد في عبارة بعض اصحابنا
 ما كتب عليه قوا وهدى فان هذا يقتضي كونه فاعدا في المرتبة المقدسة ان

الاستسقاء

ول استسقاءها على الاستسقاء بان يحسن طهارة النجاس كذا في قوله تعالى
 كل ما حدث من الامور المذكورة من الروث وما بعده وهذا اجمع القولين لعدم
 المشقة من النجس والار جزءا من نجوه فليس بعبادة اذ ليس مطلوبا لتبرئة
 فيها من النجس كالمسح بخروا ماء مقصودين قيل لا بد من النجس ومعرفة
 انما يتبع الف في العبادة المطلوبة لتبرئة لا مطلقا **فصل** ويجوز على النجس
 استسقاؤه في اي طهرت بحيث لا ترقى عورته ومعلوم ان ذلك حش يكون
 في طهرت بما تفرقة والحكمة في ساج وطوبى ومن حضوره وفيه سواد من
 الحداد والطفل الذي لا يميز بين النجس والنجس **فصل** ويجوز استعمال النجس
 واسد ياراه مطلقا **فصل** المراد الاستسقاء والاستسقاء ما لا بد من في حاله
 الحاشية وتوهم بعضهم ان يحرم ذلك منوطا بعورته حتى لو رقدت الى المتنجس
 بشي لا لا الزم من حرمانه على قلنا والمراد بالنجس العت للثوب والنجس
 وساد ومحمد ان الله تعالى واراد بقوله مطلقا استسقاء العت والنجس
 في النجس وقال بعض الاصحاب بكونه الاستسقاء والاستسقاء مطلقا وبعضهم في
 في النجس وانما يمتنع في النجس وما صغيرا وانما علم ان الاستسقاء والاستسقاء
 بالنجس الى النجس والنجس معلوم ان بالنجس الى المصطح والمستعمل فان
 بها الجواز في هذا الموضع لا كونه ان الاستسقاء والاستسقاء بالنجس النجاس
 النجس في كل حال استسقاء بها في الضلوع والافاضة ترد وثبت من ان يده جاز
 استسقاءه اسد ياراه في الجملة ومن ان ذلك انما هو بالنجس الى النجس فانه
 لو حلف باستسقاءه لم يشره في الجملة مع المقدرة على غيره ولعل هذا اقرب
 في النجس عليها في اي حو لا يثبت كونه عن الاستسقاء والاستسقاء بالنجس
 سدا ليدن في المراد بوجوب العت حاشية لا ترقى اليان في حقه او طهرت
 او يبعد بحيث لا يجرى **فصل** والنجس في المراد ما قبل باسم الله بالقدرة او بالقدرة
 من اجس النجس في الخرج **فصل** وتقدم البس في حوله في مانع البس في طاهر
 واما في النجس فلا يصدق الدخول في الخرج ويمكن ان يقال التقدم هنا منوط
 بموضع الجلوس على فيه من الكفاف **فصل** والاستسقاء في البول للرجل في حال

والاستسقاء في البول

قال الشيخ في الاستبصار يجوز به رواية بحوله على الاسمي في عبادة بالزول
 يشترط عدم استحياء المرأة وقرفا مع طاهر النصف ويحذف الاستحياء بها فيسقط
 عن فرض فان قلنا به فحمل تعدد اليها فأيده تحت حكم مطهراته البطلان المشتمل عليه
 وعدم كونه قاضيا وجهاً ويحتمل قوماً يحكم مطهراته الخارج منها وعدم التقصير
 مع استحياءه وان لم تستبرأ والقول بتعدد الحكم باستحياء الاستبراء
 اليها ضيق لان فيه خروجاً عن التخصيص مع اعتبار محلة **قوله** ولو وجده بعد الصلوة
 اعادة الطهارة حادثة **قوله** لان ذلك حدث متحد **قوله** وسبق بطله عند الفراق اي
 بعده فأيما يده اليه قال المصنف رحمه الله **قوله** وكيفية استقبال الشمس والقمر
 في المحدثين كالسجدة التي عن ذلك المراد نفس القصد دون الجبهة بخلاف البتة
 عن اي عبادة قال فانه سئل اقدم لا يقول احكم وقريبه بانه للفرق ما لم
 في المكي لو استعملها بشي فلما سئل لو استعمل عن الجبهة بالاحكام جازيتها
 اولى **قوله** واستعمال الرجز بالبول الذي عنه ولا يحل الرجز البول فوجه على حد
 المختار وشبهه وسئل الذي ذكر في المكي فأت استعمل الرجز واستعمله محلاً
 في استعمال المخرجه ويشهد لذلك قول الرضا عن من فقه الرجل ان يزاد بولاً اي
 يخرج موضعاً من سبيل المرفوع وكثير التراب **قوله** وقايا ومطعمه عطلت كراهة
 البول فأيما في الاخبار بانه من الجن، اي البعد عن الآداب ولا يجوز عليه غالباً
 حتى ان يطعم الرجل بولاً من السطح المحل وهو قريب من البول فأيما في العلة **قوله** وفي
 الماء جارياً وراكلاً في علته الاخبار بان الماء اهلاً ولا يشترط ان لا يشترط كراهة
 لانه قد قبلوا لما لا يتناول من روي عن ابي عبد الله قال لا بأس بان يبول الرجل
 في الماء الجاري ولا يبعد ان يقال ان الماء للعبادة يموت الخلق فيه لا يمتنع
 واكتفاً فاما كراهة في السجدة وما جرى بها من البلاد الكثيرة الماء لا يكره فأيما في
قوله والمحدث في الشوارع والمبشرين في الشوارع جميع شوارع وهو الطريق
 والمشاريع جمع مشرف وهي طرق الناس للوارد **قوله** ومواضع اللعن في عن زوالها
 انها ابواب الدور وقيل جمع النادى المتفرقة للصنم **قوله** تحت المذبة في الاشجار

المخرجه

المذبة والظاهرة لا يرد بها ذات الثمر الفعل بل من شأنه ان يكون في شاة بولاً
 ما جردوا به ولان المذبة لا يشترط طهارة بقاء احد لان ذلك موجب لبقاء
 المذبة من غير طهارة النفس وهذا انما هو من المملوك له او المباح اما ملك النفس
 يجوز قطعها الا بالذمة ويقضي ما يتلف **قوله** وفي النزال في المزارع موضع الظل
 لانه لا يقدح في المذبة فيكون موضع ظل حلاله شجرة ومركب ذلك يمكن ان يراد به ان
 من ذلك وهو الموضع المحل للزوالهم مطلقاً لانه انهم يرجعون في الزوال اليه
 من ما اذا رجع فيه يجوز الاول هو المخرج من الاجزاء **قوله** ويجوز للمحدث ان
 يمسك بغيره ويضع يده الى المصليين جمع حجر الذي عنه ولا يوجب خروج حيوان يمسك
 على ان سعد بن جبادة بالهجرة بالاشام واستعمل من شاة فصححت المذبة على
 بالذمة وقيل يخرج من سبيل المخرج سجدت سجادة ورميتا به من خارج
 فلهذا في رده **قوله** والافنية هي جمع فناء بكسر الفاء وهو ما امتد من جارية المداوة
 المداوة وجمعها خارج المملوك منها **قوله** والسواك عليه اي على حالة المحدث طلقاً
 مختصراً وعلته في الاخبار بانه تترك البهر **قوله** والكلام الا بالذكرا وكذا الاذان
 او قراءة آية الكرسي او طلبة الحائض المضر فأيما في اما الذي سئل عليه حدث
 ذكرى على كماله اما كراهية الاذان فكاهة شين في الذكرى بقوله وقيل مستند
 مجموع الامور بالحاجة وانه ذكر وما قيل باستثناء الصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم
 اما قراءة آية الكرسي فلقول ابي عبد الله صلى الله عليه وسلم في الكيف في اكثر من آية الكرسي
 وهذا قصداً وآية وحكمة واتسلا كما خرج به المصنف المذبة وسبب المحدث للعلم
 وفي ذكره والصلحية وقيل في **قوله** وطول المخلص في ما ورد في الاخبار انه يبول
 انما هو بالبول عند في حوله المتعقبة **قوله** والاستبراء باليمين لما روي عن
 النبي صلى الله عليه وسلم ان قال من لم يطهر باليمين وروي في المحدث انه من عنه وعن
 منس الذكر باليمين مع الحاجة رسول الله صلى الله عليه وسلم **قوله** والماء وهو ما جازم عليه
 اسم الله تعالى او انبياء او الائمة عليهم السلام او وصيه من حججهم من كل
 الاستحياء بالماء فان كان فيها حاتم عليه اسم الله او انبياء عليهم السلام او حججهم
 من حججهم لا يشترط بان المحدث انما يمسح بالماء والظن بان اسم فاطمة كاسم الائمة

والمراد به
 وهو ما جازم عليه
 المحدث انما يمسح بالماء

والمراد به
 وهو ما جازم عليه
 المحدث انما يمسح بالماء

والاذا كان نقص من غير نزع فقد روي منقولاً عن جماعة الاستسقاء وهو على اليد و
 الاثر من غير عدا رادته واورد عليه ان اجماع المجتهد من المحدثين على وجوب الاستسقاء
 وذلك ليقين واثبات هذا الحكم من قبل الوقوع لا على الجواز فلا يلزم من وقوعه جوازه
 كمن قال شيئا في الذكرى وفي سبيلها في الكليفت ايراد هذه الرواية بلفظ من جملة
 زعموا فليس هذا يكون هو المراد من قولهم حاله وسببه هذا كقولهم بسقط الحال
 اصلا والنقص بقية البناء والزيادة بالنزاع والاقوال المجتهدين قال في العاشر الزيادة
 باللفظات وقد اختلفوا في وجهه **قوله** فان كان حمله في اي ملك اليد الى غيرها
قوله وعند ان الاستسقاء كان العذر لا يمكن رده الى ذلك هذا من غير ان يتم ان كان
 العذر لا يبرح في رادته مع عدمه مع صدق الوقت فانه يتبين من قبل ان يستسقى
 بالاستسقاء ويبرح على هذا فلو كان العذر مخرجا للزوال لم يصح التمسك بالاستسقاء
 لوجوب رادته حتى الوقت في وجهه نعم التمسك فاذا وقع قبل الاستسقاء لم يكن جرمه
 الوقت على وجه التمسك والصلوة اذ لا بد للاستسقاء من وقت فيلزم وجوب التمسك
 مع السعة مع كون العذر مخرجا للزوال على القول بكون التمسك مع السعة مطلقا
 التمسك قبل الاستسقاء مطلقا وبذلك الحكم على القول بمرادنا التمسك مطلقا وربما
 قيل بكون التمسك قبل الاستسقاء من غير التمسك الى هذا المصنف فلا يكون الحكم جوازه
 في مبنى على القول بكونه مع السعة اما مطلقا او مع عدمه وارجح ان العذر اذا كان
 الاستسقاء وهو من اراد التمسك من الثواب والبركة من جهة منة الله في الصلوة
 مع ان يستثنى وقت الصلوة فلا يثبت في الغرض على القول به كسر العورة
 والاستسقاء القليل ولان الظاهر ان المراد بالتمسك التمسك بالعبادة فلا يثبت بها
 وان لم يبرح الزمان بغير التمسك في موضع صحيح فيختلف عند الصلوة لا الفعل لا لان
 ولا فاعه وهذا هو معنى التمسك ولا يمكن ان المراد فعل التمسك لا يمكن وهو عدم الامكان عادة
 اي لا يبرح الزمان **قوله** ولو قيل في الحال هذه اعاد الصلوة حاشا في هذا القول
 بقبول ان ترك شيئا يخرج البطلان لزمه اعادة الطهارة ايضا بخلاف قول القائل
 تقتصر فيه على اعادة الصلوة وهو موقوف **قوله** الاقرب جواز الاستسقاء
 الخارج من غير المحدث اذا صار مستداها لو مال بول هذا الاقرب جواز الحكم

الاستسقاء بالمكان اذ وقع في اذ يماننا الى القصر من الاستسقاء فليس الجواز
 اوم انما بالاقرب عدم جوازه وليس بجوازه لان المراد بالاستسقاء غسل
 مخصوص بغير حكم طهارة الماء المصنوع من غير مخصوص بالاجزاء ونحوها فلا لاخط
 الذين هذا المصنف لا يوجب وجوبه الاقرب انما يعتاده فوجبا حقيقة اما في المطلق
 المصنف فمعلق بالحكم الاستسقاء كما يتعلق بالحكم النقص وتكمل حقيقة
 لعدم الاحتياج للاستسقاء بتحقيق في الاحكام فمقتضى عدمه على موضع اليقين
 وصحة ظاهر **قوله** وبذلك الثالث غيره انما ولو استسقاء بغيره في ذلك النقص
 الثالث انما لا يجرى الشك او ما في حكمها المصلحة ما سبق غيره في غير ذلك النقص
 با حاشا لا سماع اعداد النقص في التطهير ووجهه ان جزمه الثاني واحدة
 على بقائه الحكم بغيره على الجواز الا لزم الاحتياج الى المثال ويقتل بغيره اليقين
 لان الاستسقاء في وجهه فمقتضى بقاءه في الجواز **قوله الفصل الثاني**
 في المياه وهو قوله تحت الاول في المطلق والمراد به ما يستحق الطلاق اسم
 الجاهل عليه من شرطه ويتبع سلبه هذا بيان له لول لفظ الماء المطلق
 وهو لغوي لفظ على فان اهل اللغة وعربى حتى الحقيقة للعين احدها بثنوية
 والاخرى سببية والمراد بقوله ما يستحق بثنوية ذلك عند اهل الاعراف والمراد
 بالطلاق اسم الماء عليه جعله با زاوية بحيث يستعاد منه غير موصوف على غيره
 فلا يثبت ان استحقاق الطلاق اسم الماء عليه لا يثبت في جواز تقييده مع ذلك
 كما قال في الفرائد والمراد بالاستسقاء ما تواتر وان كان مثل هذا التعبد
 بتمسك المصنف فان تقييده لازم والاستسقاء بالطلاق المذكور والمراد
 بالتمسك سلبه عند عدم صحته عند اهل الاستسقاء كمن يتحققون من سلب
 اسم الماء فغن المستحق لاطلاقه عليه **قوله** وهو المظهر من الحديث والحديث
 خاصة الذي بقوله خاصة ما استفيد من المصنف قوله وهو المظهر من حال
 سوكه والمراد احتصاصه بالامر من مكان بين سائر المباحات فلا يبرح
 المصنف عنه بعض الاصحاب ان يبرح كذا في الاستسقاء على تطهير غيره
 فان انما الواقع انما تطهير بالتراب والماء معا وقوله ما دام على اصل الحلفه
 الوقوع

حاشا

وجوه

ان

خادم للحكم المذكور فان ما هنك من المدة اي الاحصاء المذكور است لاطلاق
في مدة دونه على اصله فلو ان حج عنها عازر جرحها راع هذا المذهب
الخاصة وهي انما يحتمل في الشين اذا وصل احد سائل الامر واختلط به كالمزاج
وغيره من الاجزاء التي تتماح في الماء وقد اقتصر المص على تلك الخارج من الطاهر
والتي في حكم تغير الماء جذا يحتمل على الشين وجميع الاقسام غير الملاحظة
مثل الخبث وعظم خبث العين غير بيان الدية الا ان يقال ان ارا في طاهر الماء
الواقع في مطلق الحكم التغير بالغير يعلم بالذي نامل للحكم التي اورد في
هذا البحث واعلم ان يتدرج في قوله عازر طاهر ما مع في الماء بنفسه وما
يخرج فيه سواء كان مما لا يتغير الماء عند عازر كما في طهره انراب ومطلق في
مقوله ومثله كالتوبة لا **قوله** فاقسمه ثلثه انما كانت اقسمه ثلثه نظرا
الى احصاء الاحكام باختلاف هذه الاقسام الثلثة عند اكثر الاحصاء فكان انما
ايها باعتبار احكامه **قوله** الاول الجاري في الماديه الناعم لان الجاري في
يعين في اقسام الركك مع تغيره في الكثرة انما قام من عدلين الى عقيل كان
التابع **قوله** التي يدار الظهورية ورواها اي اوصاف الماء الاصلية
التي هو عليها في اصل خلقة والماد باصل خلقة الحاله التي خرج عليها من منبع
ان كانا باع والماد برأيه الماء سلا من رايته مكنسته سواء كان
لا رايته في اصله لم لا واعلم ان الدوران هو ترتيب الشيء على الشيء الذي له
صلوح العلبيه والاول قال له الدائر والثاني يقال له الماد في وقت يكون
مادرا للوجود حاصلا له بالغير الى المكنة لعدم خاصه كالطهارة بالغيره
الى الصلوة ولما صاها لا اوصاف في الماء بالغيره الى الطهارة فانما دار
لوجود ما يعني ان وجوده في حيز الطهارة وعدمه في حيز عدمه ما يتبعه
عدم الطهارة ولما كان عدم الجميع في كل وقت عدم جزء من اجزائه كان عدم احد
من الاوصاف مع عدم الطهارة والجارية قوله بالغيره بالغيره متعلق بغيره
في قوله بتغيره اوصافه واستغنى عن الحصر بانما ان التغير بالمتغير لا يقع
بغيره انما اذا كان كثيرا والتعلق قوله وانما في متوج العين في حيزها

المتغير

يعتبر

الظهور

على وجه يعلم ويحكم من غير انما يدرس فيمن الماديه بقوته ومكسوره **قوله**
اذا كان كذا انما عداها انما ذلك استلزام الكثرة في الجارية في الملاحظة
الكثرة في دون الكثرة ومثله عدم اشتراط الكثرة لعدم قبول التغير
بالمتغير وهو يتبين مع مخالفة لمذهب الاحصاء فانما عازر طاهر الماء واما انما
من انما عدم معارضه يوم نزل الياس عن البول في الماء الجاري من غير تغيره
مخالفا لاصل الشهرة والجملة المستعان من تعليق الحكم على وصف الجارية
في قوله بتغيره بخس ومن ما قبله وبعده في الاستان باقبل المتغير لا في حال
كونه ثابتا بعد على استان للمص لا بد من تعارضه غير متغير واما ما بعد على استغنى
المتغير عن الماء في جميع اجزائه في الوش والوق فله كذا لا يشترط الكثرة لبقاء الاصل
بالتام وان استوجب فلا بد من الكثرة لبقاء الاصل وان كان في الاطلاق
جارية المص يتخرج على غير ما لا يشترط الكثرة في الجارية وكذا اصح في غير ذلك
من مسائل الجارية **قوله** وما المظالم كالجارية في غلبتها في الكثرة
ولا يتغير رايته من مذهب الاطلاق في اختلاف الشئ وعلى احصاء المص في الاطلاق
الكثرة في الجارية بغير اشتراطها في قوله كالجارية مع قوله فان لاقت تباين
بعد انقطاع النقاط فكان لا يفت انما يظهر لاختلاف التشبيه فيه معنى على سائر الاقسام
انما هي ثلثه فاقول سواء **قوله** وما المظالم كالجارية ان كانت له مادية كرضاها
يعني ان ياد بها المظالم في جارية الصغار مما لا يبلغ الكثرة كالمص في المقام اذا لا
يكتسب البحث عما كان منه كذا فصاعدا كما هو مفروقه في غيره من الكتب مع امكان
ان يراويه الامم واشتراط الكثرة في الماديه انما هو عدم اشتراط الشئ بان يكون
شي الماد في الامم استعمل مع اشتراط القابلية فيكون انما هو عدم اشتراط الشئ بان يكون
انما مع اشتراط الشئ في كل طرخ الجرح كذا كذا في الامم اذا وصل الى ما قبل
اول لعدم البلوي في اعلم ان اشتراط الكثرة في الماديه هو اصح القولين
للاصحاب لا يقال انما دون الكثرة كالمظالم فلا بد من الخمسة عن غيره وقال ابو
من سبيل رعاها لا شرط الاطلاق في الرواية بالمادة عن الباقر مع عدم البلوي
بالمظالم وجوابه وجوب التغير بالكثرة لعدم اشتراطها في الشهرة ويشترط التغير

والاصحاب

الحمد لله

بیتہ غور

११

الماء حين وصول النجاسة اليه ويحذف ذلك **قوله** الماء البير ان نجست النجاسة
 انما هي عرف شين النجاسة في شرح الارشاد البير بانها نجسة فابعد من
 الارض لا تتعداها فالحج ولا يخرج عن مسامعها والقيء الاخر مخرج
 لا حال التعريف لان العرف الواقع لا يظهر في عرف هو اعرف زمانه على الله
 عليه وآله وسلم اعرف غيره وعلى الله في غيره العرف العام ام الاخر
 ومن الخاف من انه شكل رادة عرف غيره على الله عليه وآله وسلم والا
 لزوم الحكم بتغير النجاسة فيشتت في العين حكم البير لو ثبت باسمه
 بطلان طاهر الذي يتغيره النظر انما ثبت الحقائق اسم البير على غيره
 على الله عليه وآله وسلم او من احد الائمة المعصومين على الله عليه وآله وسلم
 في العرف والنجاسة فثبتت الاحكام له واضع وما وقع فيه الشك فلا حل
 عدم تحقق احكام البير وان كان العمل بالاحتياط اولى **قوله** وان لا يقد
 من غير تغير فلو ان اقربهما اليق، على الطهارة هو اذ لم يتر النجاسة ما اليق
 لا يثبت في المسئلة اقول المصنف رحمه الله ان فيها مغلين فيه
 مسأله لان اليق، على الطهارة قول ومتبادل كانه قوله آخر وعادة الملائك
 يرجع الى اربعة اقوال الاول احكم بالنجاسة بالملاقاة مطلقا واليه
 ذهب اكثر الاصحاب والثاني احكم بقاء الطهارة والنجس مستحق اليق
 ذهب المصنف رحمه الله وحجته الثالث ثبت القول بعدم النجاسة مع وجوب
 النجس فبعد ما هو قول الشيخ رحمه الله في التعريب الرابع القول بعدم
 النجاسة ان كان ما ذكره الاخرى من صدور القول ما ذكره الاول لان
 قالوا حيا في الدالة عليها بخلافه ولا يكاد يوجد خبر واحد من الاخر
 الا على النجاسة سيما عن الطعن واخبار الطهارة مع سلبها عن ذلك
 اقوى دلالة وشهادة بالاصل ريد لا بل اخرى منها ما ذكره المصنف رحمه الله
 في المنتهى لو نجست البير بالملاقاة لم طهرت والثانية طاهر البطلان بيان
 الملازمة ان الدلو والرشا وجواب البير نجس بملاقاة الماء النجس وبكسبها
 ما يوجب حصول الطهارة في الماء بالشرح لدوام طهارتها وكذا المستر من الدلو حال

النجس

النجس فغيره هو الاول لا خبر وليس الركاب الحكم بطهارتها بعد استبراء ما
 يجب نزعها بولي من القدر بعدم النجاسة بالملاقاة وهما ان لو نجست البير
 بالملاقاة لكان وقوع النجس من الماء المصاحب للنجاسة فيها مريضا لحي
 جميع الماء والثاني طاهر البطلان لان الملاقي للنجاسة اذ لم يجر بها فبطل
 وقوعه بمكوم بطهارته فيقتضيه نجاسته بغير نجس ولا يستحب بيان الملازمة
 ان نجاسته ما لا يتر علقاها النجاسة بغير نجس الماء الواقع لا يستلزم
 ان يكون بمصر الماء الواحد طاهر او بعضه نجس مع عدم البير فيها الطهارة
 الدالة على عدم انتقال الماء الامع تغيره بالنجاسة الا ما اقره دليل لا يح
 في القول بعدم النجس **قوله** المصنف رحمه الله في المصنف
 والاشارة في السور لغة هو ما قل من شره الحيوان ويراويه فاما ما يراه
 جرم حيوان مع فله فان البير عنه من جهة طهارته ونجاسته وكما انه وذلك لا
 اختصاص له بالشراب اذ هو له عند **قوله** المصنف رحمه الله لا يصدق اطلاق اسم
 النجاسة عليه ويصح من سلب عنه هو المراد بعدم الصدق وبما كان السلب اهل
 العرف كما تقدم في بيان امدول المطلق ولما كان المصنف متبائلا ليطبق
 كانت فاقا متباينين في حق المطلق واذا قد بينا فيما سبق ان التعريف
 لم يخل لم يكن محرم تعريف المصنف المستد من قوله ما لا يصدق فاد حاق في
 التعريف لان التوضيح اللغوي يطلب به بيان موضوع الغلط فيكون فيه الاتيان
 بقوله آخر هو اشهر استعماله في ذلك او اوضح دالة مثل الخطير في التعريف
 ثبت **قوله** لا هو طاهر غير طاهر لان الحدث وانما الحدث يمكن ان يكون عادة
 لا مع العطف في قوله لان الحدث لاغتيا بالتردد على الخلق في ذلك فان
 كلام من الارين قد وقع الخلاف فيه قال ابن بابويه يخطو من الحدث تحريم
 على رواية شاذة وقال المرتضى بتطهير من الحدث لسبق اسم الى حوزة على
 اذ لا ينجس به وما يصدق وانما دعاه من الصدق ممتنع وقد استدلوا
 على انحاء الطهارة في المطلق بقره تعالى وانزلنا من السماء ماء طهورا
 وانما حيث ان ذلك وقع في موضع الاثنان فلو ان الاخصار المذكور كان

او حارة حارة

الخلق لهم
وادي وادي وادي

فلا بد القول النفس وغسل الحب يؤذن بان النسخ اما هو اذا انفسل في البياض فلا بد
والنفس من الواردة في هذا الباب نظرا بعد الفوق لئلا وادارة في قول الجليلي اورد
وقوله اليها وقوله فيها وابن ادریس فصل الحكم بالمرس ولا وجه له وقوله في
في الحكم الشك لان النسخ لا يستقيم كونه في سنة البنية وان كان ظاهر كلام
الفتاوى لان نجاسة البنية نفس علوية لا سلطان اذا لقن اسلام الحب وفوقه
نجاسة عينيه والالم بحس السج والايستقيم كون النسخ بصيرة المداخلة
الحب مستقلا عند من يقول به يكون النسخ بعد الطهورة لان ذلك مشروط
باعتبار الوجه المستبر وارتفاع حدثه والالم يثبت الاستعمال ومورد الاجابة
ان من لا اعتبال كانه مشاة وحديث عبد الله بن ابي يعقوب عن الصادق
عليه السلام بان من تزول اليه البنية تنقض فساد غسله فلا يرتفع حدثه كما
صح في الشبهة فلا يظهر للنسخ مشاوه ولو ثبت به فعل الحق به الى نصيب والفساد
والاستباحة الكثرة والدم في اعمال **قوله** في خروج الكلب جيا اوجب ابن ادریس
اربعين اذا لا ينفذ والتعقب به بالاربعين لانها مجزئ لم توفو نجاسة او دلالة
لوجب تنسخ الجميع وجوابه وجود النص بالسبع **قوله** وحس لزرق طلال الدجاج لم
يعتده كونه جانا من على ان ذرق مطلقا بحس في الخفاف بكونه كونه طلالا
قال وعلى القائلين لم يصب اليها شيء يتعلق بالنسخ ولكن ان حال التعبد
بالنسخ مستقام من الاجماع **قوله** وثبت للفتاة واحد اورد بانها تزاحمت
من الاربعين وجوب المكات في الحجب اما بالا على الفتاة والدجاجة المردى
فهما ولوان او ملات علم ذكره في الذكور وموصف وجوب من الحب التقليل
بان لها نفسا سائلة في التحليل بعد وكل عند ايضا الايمان الى المكات يقول
انصادق عليه السلام لمجربان الصغير والاكبر اقل محال الى المكات **قوله** وسجد
المعقب والورقة المداخلة لا يثبت عن القائلين بانها نجاسة بالمداخلة
لا يتقاة والنجاسة اذ ليس لها نفع عند يمين البنية وموصى **قوله** في قول الرضا
قبل الطهارة بالنعاس المداخلة واعتدله في الجاهلية سادى بين فلا يضر التقليل
ولا لا من كونه في النسخ والالحاق به الرضعة لعدم النص **قوله** اورد بعض

قد اجمعت على ان لا يرد فيه نص وبعضهم اربعين او اربعمائة واثني عشر في حق الشهيد
 في بعض ما نسب اليه لا بعدد وجوب شيء واختصار النص في الاختلاف القول بالماثلين
 يقتضي براءة مرتكبه وهو محمى لا دلالة فيها على الشراخ في وجوبه ولو دللت على كونه
 بالانصاف منصوصا لان المراد بالنص الدليل القلبي من مقتضى ما قبله والستر لا يدل
 على العن مع عدم احتمال النقص والاحتياط في مراعاة مقتضى ما قبله والاصل
 فيه في ضعف القول بالتساوي ومثله القول بالاربعين وعدم احتياج شيء من القول
 بغير ستر اليك وظاهر لطلان عدم تساوي القول بوجوب جميع وهو المعتقد في غير الجوان
 وكل من سواد اول قولنا اختارنا مخرج الكل بخلافه بطريق اولي وفي وجوب شيء اصل القول
 بالاثني عشر والاربعين يتوقف على استواء الدليل الصغير والكبير والرد والاثني عشر
 فلان استواء الجنس يقع عليها كما في الانسان والبعوض ولو رد الحكم للذكاة لثرواها
 يتعلقه بكون الرجل حيض ولو رد حكم في الصبر شيئا من الكافة خالف ابن ابي
 الطموه في بعض قول ولا فرق في الانسان بين المسلم والكافر خالف ابن ابي
 في ذلك فلم يوجب ستر جميع المباشرة الكافرتين بخلاف ما في سائر جهات وجوب ستر
 جميع اذ لا يوجب فيه قبيح الموت اولى لان الموت يحيي العاصي ويبرز الفاجر كما في
 جواب المسئلة في الاختلاف بان يحاسب سيرة اعتقاده وقد ذل في الموت وليس عليه ان
 يحكم بالكتابة فيه بعد الموت ومن لا يفضل ولا يرد في منابر المسلمين والحق في
 من ما جاز في ابن ابي ابيس استدل في اختلاف القول لو رده بوجوب بيعت الموت
 لان ان اصابه قتل على المسلم في قتال وجوب بيعت جميع ما في القيد في قوله في بعض
 عليه يكلف بيع رضى به المخصوص قوله والذات لا يوجب القيد في ذلك المخصوص
 اقتضاها لعلها حلقه وقيل لا لولاها الدلو البتة وزعموا قتلها وطأها وقيل لا وبعض
 لا له لولاها قوله فلو اتخذت له تسعة لعدوا فالا قرب الاكتفاء وجه القول في العرف
 اخرج ذلك القدر من الماء وقد حصل انت جبر بورد المصلحة على مقتضى الاول
 والاحزاب انما حق الاثني عشر بالماثية على وجهه فيقتضي العدوا لا قرب عدم الاكتفاء
 ولا ينبغي ان يرد على الحكم على قبيح غير ظاهر بل هو عطف بالواو وكان افاء كان اولا
 لو عرفت البير ما لم يجر حكم بالثاني منه من حيث الوعدان لان الاصل عدم التقدم

و مستندة جبرال حاجة ان قيل لا بد من الحكم بينهما على الوجهان بزمان ما لا يشاء وقولها
حاصل الوجه ان قلنا على القول بعدم الجواز بالمكان لا شك ان مكان حصول المعية
ذلك الوقت وعلى القول بالاجتزاء لا يلزم من وقوعها وحصولها المكان فيكون محذور
الوصول وقت الوجوه **قوله** فيكون يستلزم من النزاع ان قلنا
بان لفظ القوم لا يتبع **قوله** لو كانت النجاسة تدخل في النزاع مع الاختلاف وعدمه
اي يكفي منزه الاثر لصدق الاشتغال وقيل بعدم التداخل لان الاصل في الاستصحاب
انما اجتنبت عدم تداخل مسابقتها وصدق الاشتغال بمنوع وربما فرق بين اختلاف المكان
في النوع وعدمه والظاهر عدم التداخل مطلقا وسنستبين من ذلك اختلاف نجاسة الواقع
بالكم فان الدم الواقع اذا كان قليلا فرقع بعينه من الفضل هذا لا يلزم
منه في الاثر خاصة لا سقاء **قوله** انما يخرج العدد بعد اخراج النجاسة
او استحقاقها الحكم الاول للحكم فيه اذ مع بقاء عين النجاسة التي لا تستهلك بالماء
كجزء الميتة لا فائدة في النزاع له واما الملقاة المحققة للنجس واما الحكم الثاني فاعلم
بمسقط على ظاهره اذا قيل بوجوب تخرج المستحب بالنجاسة حتى يزول التغير من
المعقود لعلنا اختاره من التمسك بالكلية الا ان كثر النزاع مع وجود نجاسة الدم
المعقود **قوله** ولو اقلعت بالجارى طهرت به اذا كان الاتصال على وجه الاستصحاب
من قوله لا غناء ما يخرج اما اذا اشتبهت من علو فيشكل لان الحكم بالطهارة ما يخرج
وكذا القول في سقاء الخطوط وكثير اذا الف ذلعت ورواية كروية لشهر بعدم
حصول الطهارة بذلك **قوله** ولو زال تغيره بغير النزاع والاتصال فالأقرب
تخرج الجميع وان زال بعضه لكان على الشكل ان الاقرب وجوب تخرج
في النجاسة التي يكفي لما تخرج البعض وان زال التغير تخرج البعض الآخر
كان التغير باقيا وجه القرب ان المقدار الذي يخرج تخرج بغير علمه حيث
زال التغير لان زوال التغير بالنزاع له من حاله حصول الطهارة والتمسك
بمحمول نجاسته فيوقف الحكم بطهارة التخرج الجميع ومثلهما الاشكال من
ذلك وان البعض محذور كغيره مثلا التغير خارجا وجه مع زوال اوله ولا
لخط الحكم من الوجه رجع عن الفتوى في الزود ولا يخرج ضعفه وان الا

و لونه ان

و لونه التي ادعت محذرة ولو سلمت مقدار ذلك البعض غير معلوم تعلق بها اما
قوله اوله الاقرب **قوله الفصل** في الاستصحاب في الاحكام قد جرت عادة المحققين
في الكتاب في تخرجه بان يذكر بعد المباحث التي هو بعد سائرها مثل اشتمال
المياه واعداد النجاسات وكيفية الوضوء في غير ذلك من المباحث فصلا يترك
في الاحكام ما سبق من كون المباحث السابقة ايضا مشتملة على بيان الاحكام
تكملة لربها بذلك الاحكام النجاسة التي ترتب على الاحكام الاول او ان
المباحث السابقة لا يثبت احكام الاحكام الاضافة التي تقتضيها المباحث السابقة
فلازم ان يذكر بعد ما كان عليها من النجاسة والاضافة التي تقتضيها المباحث السابقة
في المقصد **قوله** يستعمل الماء الطاهر وازالة النجاسة مطلقا لا اذ
بالتحريم منها هو المتعارف على طلب الزكاة المانع من التقيض الذي يرتب على فعله
الزكوة والعقاب واما كافي كذا لان الاستعمال المكافى النجاسة طهارة
في نظر الشارع وازالة النجاسة اذ لا ليس من الشارع فيه فيكون حراما لا يجوز والمرد
بالطهارة **قوله** مطلقا مشمول عاقلة الاضطراب والاخبار مقابل القيمة الذي لا يفتقر
بعده **قوله** وفي الاكل والشرب اعتبارا من غير ضرورة فيستلزم من القيد باحتراز
الضرورة وانما يلحق القدر الضروري كما يشعر به ضرورة **قوله** فان نظرت لم يرفع حدثه
ولو سلمنا عاذا مطلقا اما الحكم الاول لان النجس لا يطهر غير **قوله** التماسه فلو سلمنا
محملا فيقع حملاته فاسدة ويكفي اعادة في الوقت وموافق في خارج لا يلزم بان
بالاداء وعموم من فائدة الصلوة فريضة تليقها يقتضي وجوب القضاء ويعلم
ان مراده بقوله مطلق الوقت فاعلم ويسبق العلم رده في مقابل التقيض في
النجاسة **قوله** اما لو غسل ثوبه به فانه بعد الصلاة ان سبقه العلم مطلقا والى
فعل الوقت خاصة ما يقدم فويمن ان استعمال في رفع الحدث وهذا بيان حكم استعماله
في ازالة النجاسة وكذا ان تعدد كل واحد من النجس وجوب اعادة في الوقت و
خارج مطلقا به واما اذا علم بالنجاسة في الماء ثم في وقت فعل الصلوة وقد زال النجاسة
تغير به فقد قيل بوجوب اعادة في الوقت دون خارج والاقرب وجوب اعادة
مطلقا كما بعد لفظه لا يخار فقول المصنف ان سبقه العلم شامل للنجاسة لان

الواجب

سبق العلم ما قد مره السابق وعدمه وقوله والى وان لم سبق العلم اعادة
الوقت دون خارجه اذا ثبت ان النجاسة كانت في الماء وقت الاستعمال ونسبة
ذلك كجزءان مطلقا بالاعادة ويغسلها جميعا بها يتخلل خبرا لعادة على الوقت الآخر
على خارجه وموجبه ظاهر **قوله** وذكر المشبهة بالنجس في وجوب اجتنابه في
الصلوة واما النجاسة وعدم جواز في الاكل والشرب **قوله** ولا يجوز
لا يتجزى وان اقلب احد المراتب التي لا يجزى في طلب الاثر باسعمال
وسواء في رتبة الثوب التي عن استعمالها والقربية التي لا يجرى التغير في
كيفية التخرج عن النجاسة ولا يات ان يكون استعمال النجس في
مع ثوبه على عذره وليس ذلك لا يجتمع في القلة وجزءه الشافعي ما ومع
انقلاب احد الاناين فالنجس عند بعض المشافعية ثابت كما اذا لم يتصلب وعنده
بعضهم يثبت لانه في عدم القطع بوجوه النجس وقد كان الاصل الطهارة وليس
بش فاقول المصنف عدمه في ازالة النجس الا في قوله وان اقلب مضافا
الطهارة عن البعض كما في قوله في ازالة النجس من اوله وفي العبارة شائبة الشك في
ولا يجب الا اقله بل قد يجرى عن حرف العطش فالجواب في ذلك ان يقال بوجوب
الا اقله لزود الاخر بها في بعض الاخبار وهو ضعيف وربما كانت جوابا لحرف العطش
ونحوه **قوله** ولو اشرب المطلق بالشافعية نظير كل واحد منها طهارة للربيب ان
النظر بهما فمقتضى طهارته بالاطلاق المأمور بهما فيكون مقدرة لوجوبه المطلق
ولا يبرع عدمه بانه غير مطلق طهارة لان الجزم انما يتركب من شرط الصفة فقد
بالسنة والاقرب استعمال **قوله** ومع انقلاب احدنا فاقوله والوجه والتمسك
بوجه النظر في طهارة المطلق في الجواز وان الحكم بوجوب الاستعمال
ما منع لوجوه المطلق وقد كان وجوده مطلقا به ولم يقطع بالانقلاب فيبقى الحكم
بالوجوب لان مقتضى الشافعية لا يقتضي ضعيفا عدم الوجوب في غير خاصة لان
الانقلاب بالطهارة مع وجود المطلق وهو مستوفى والاصالة ابرار في وجوب
طهارته والعقود على اوله ولا يخفى ان مقتضى الوجوب على التمسك **قوله** وكذا في
يعمل في الباقي من الشرب وعاريا اي وكذا الوجوه في وجوب فعل الصلاة في

كاذبه

يثبت بالعدلين اجماعا وبقوت الحكم في هذا الموضع الشئ من مطلق العقل
اقرب ذلك ان استدلال سبب الاطلاق اي اقرب وحسب النظر العقلية بالمثل
شأن العلم اذا كان النفس مستدركا سبب والمادة بالاعتبار الشئ من سبب كنهاده
العدلين **الحال** ومثلما جاز المالك لا يخرج منها هذه القول الواحدة او كون الشئ من
التي تسته عادة ونحو ذلك وفي هذه العجالة اجمال شاك بقوله ولو شهدوا
بالواو وكان حق الايمان بالفاء وبزيده وقوله ويجب قبول العدلين اجماعا وان
كان قريبتا لم يكونا ناطقين بعده والحق ان نطق العجالة غير منقول ولو شهد
عدلين في شئ من العلم لم يجب القبول وان استدلال السبب الى السبب المنقضي
للمفهوم كان العلم حاد في هذا الزوا على ان الصلاح الذي يمتنع حصوله في شئ
معلق ما يحصل به الظن والشاقي والقابل لقبول الواحد اذ ادين بسبب المفهوم
لان الاطلاق لا يختلف السبب في اسباب المفهوم اختلفا في ظاهر **القول** فان
عارضها شاكها فالوجه الحاقها بالمشبهة المراد بالمعارضة استبعاد كل من
الشبهة قريبا بما يمتنع المتشابهة بينهما بحيث لا يمكن الجمع فلو شهدت احداهما بالثبوت
والاخرى بعدم الاطلاق على سبب يقتضي التبعيض فلا ينافي اذ لا يلزم من عدم الاطلاق
العدم اما لو فنيظ الزمان لعدم كذا شاكا وشهدت احدهما بحصوله في شئ من
في اليوم والاخرى بعدمه فمفهوم الثبوت في ملاحظة ملاحظتها تمام اليوم
مفترضة الشاقي ثم هو انما في اناء واحد في اثباته وفي النقص الاول قول
الطهارة اما مخرج بين الطهارة بالاصل والاشتراط والحق في شئ من جازا لعدلين
على المقتضى انما في المشبهة في الاخر وان كان القول بالطهارة لا يمتنع
انما في شئ من العقل في العقل بالطهارة للثبوت في الموضع المستقطر
للمرجع الى الحكم الاصل وفيه نظر لانها تتفاوت في تعيين الحق لا في حصوله لا في
لا تتفاوت على كنهاده احداهما وشك القول بالثبوت في شئ من العقل في الموضع
عدله في شئ واحد فمفهوم الثبوت في الموضع لا يتفاوت على كنهاده واحد
استدلال المنقضي للمفهوم تتفاوتها ولا اعتبار للاختلاف الا في كنهاده هو الواحد
والمفهوم بالثبوت بعد الطهارة قد سبق ما يعلم من قوله وذكر ما يجب ان يقتضيه الحكم

لما لا يقتضي

ادد

ويحس العقل موت ذي النفس السالفة دون غيره وان كان من حيوان طام
ما جاز رد على الشاقي بقوله دون غيره اي دون غير ذي النفس فان الشاقي
يريد ان لا يقتضيه انما يكونه اذ لم يكن من حيوان الماء ومجدة ان الوصلة
المعروفة لما دل عليه قوله ويجوز العقل بموت ذي النفس رد على اي حجة اخرى
بان موت حيوان الماء فينبه بالجنس وان قل الماء وكان الحيوان ذا نفس
ولما استند استناد موت العبد في العقل الى الجرح او الماء اصل العمل بالاصل والوجه
المستحق انما اصلان فالمراد بها طهارة الماء فان الاصل فيه الطهارة وتخرج العمل لان
الاصل عدم حصول شرط التكليف ووجه العمل بها واصل كل شئ في نفسه دون جرح
بالاصل لان حصول التناول ووجه ما اختاره المصنف ان العمل بها يقتضي العلم بين المتناهيين
لان طهارته الماء يقتضي عدم نجاسة العبد المنقضي لعدم ملاحظة خفاء الطهارة
بعدم علمه وكان مقتضى الموت خفاء الطهارة والحق يقال ان جرح العبد ان كان
مستحقا لعدم الكدرة الشئ من عبادته عن ملاحظة خفاء الطهارة الشاقي الذي ادعى زوجه
واستحق العمل بها وان كان مقتضى العلم بالكدرة لم يتم ما ادعى من الشاقي
لان الحكم بطهارة الماء يستلزم عدم العلم بوجود النجاسة في الماء لان عدم النجاسة الواضحة
فما لا يقتضي نجاسة الواضحة لم يجرى الماء بطلان على ان العمل بالاصل بين المتناهيين
في كنهاده المطلق مثلا لراة دق في العقل في الاحرام حلف ولم يكن لها المطالب بها
لنطقه ولان المخرج باقتضاها وبذا في وان كان الحكم بالنجاسة اخطا وادق لما يلزم
الاختصاص غالبا **القول** وبسبب التباين بين البهر والبالغة فغير حصول فرع مع صلا
الارض او في قية البهر ولا في قية البهر ولا في قية البهر ولا في قية البهر
الارض وخرقة والبرقوت السالفة في كنهاده شاعرة فراجا وان كانت
صلية او كانت البهر في البهر في كنهاده سيم القوم والعبد الاول لان فيه
مجاهاين رواية الحسن بن رباط الدار على اعتبار التوضيح والتجوية في الحسن والسبع
ومرسل اجماع قد مر في الجواز الذي لا يثبت في كنهاده السبع ولا في كنهاده السبع
على تقدير ان الجواز هو في كنهاده السبع لان في كنهاده السبع فان السبع انما لا يثبت
على السلام عن البهر كون له جيبها الكيف فقال ان يجرى العبدون كل ما يجب

الشئ باو كانت البهر بطبيعة دون الشمال والكيف سفل منها لم يصر اذ كان ارفع
وان كان كنهاده الكيف فوق التطبيق فلا اقل من اثني عشر ذراعا وان كانت كنهاده
بهر البهر وما يستويان في كنهاده ارفع كنهاده في المخلط وفي دلائل
في الرواية على كنهاده سفل وطريق الجمع على دل على الزيادة على الملاحظة في الاصل
وج يقتضي التوضيح والتجوية في كنهاده السبع فان كنهاده السبع في كنهاده السبع
ولت عليه هذه الرواية واما نظر ارفع كنهاده في كنهاده السبع في كنهاده السبع
والجواز باعتبار التوازن والصلوات الارض وخرقة في كنهاده السبع وعشر من صوره
لان البهر والبهر لو كانا في كنهاده السبع في كنهاده السبع في كنهاده السبع
البرقوت في الشمال وعلى كنهاده السبع في كنهاده السبع في كنهاده السبع
كون الارض سفل ولا على كنهاده السبع في كنهاده السبع في كنهاده السبع
او يستدرك فاصل ذلك اربع وعشر من صوره في كنهاده السبع في كنهاده السبع
صورة بوجه قضا على الارض او في كنهاده السبع في كنهاده السبع في كنهاده السبع
ويك كل صوره يمتنع فيها الاحرام واعلم ان قول المصنف والافسح في كنهاده السبع
منها او خروجه قال والا فاصح لا يمتنع في كنهاده السبع في كنهاده السبع في كنهاده السبع
مع التفرقة عندنا وسفل عندنا في كنهاده السبع في كنهاده السبع في كنهاده السبع
باللغة او بالسفل في كنهاده السبع في كنهاده السبع في كنهاده السبع في كنهاده السبع
على الطهارة في كنهاده السبع في كنهاده السبع في كنهاده السبع في كنهاده السبع
جرح قوله وكنهاده السبع في كنهاده السبع في كنهاده السبع في كنهاده السبع
اي باو يكره التناهي بها انها من فروع جرح قوله واما في كنهاده السبع في كنهاده السبع
او فوجاهة الوردية كنهاده السبع في كنهاده السبع في كنهاده السبع في كنهاده السبع
والا فبالجرح للوردية ولا يمتنع من استعماله لان الاحرام في كنهاده السبع في كنهاده السبع
او السبع في كنهاده السبع في كنهاده السبع في كنهاده السبع في كنهاده السبع
بل باستصحابه في كنهاده السبع في كنهاده السبع في كنهاده السبع في كنهاده السبع
اي باستصحابه في كنهاده السبع في كنهاده السبع في كنهاده السبع في كنهاده السبع
انما يظهر ما اختاره را داود كونه لان المراد بالاستصحاب المطهرة ذوات الصوره النقية

التي هي ساطع حليق الاسم المنقضي لروا الاسم الاول كافي في هذه العجالة دون
او باو يمتنع في كنهاده السبع في كنهاده السبع في كنهاده السبع في كنهاده السبع
بل باستصحابه را داود كنهاده السبع في كنهاده السبع في كنهاده السبع في كنهاده السبع
بوجه ويصعب على سفل الميت وطهره بالحجر فان في كنهاده السبع في كنهاده السبع
من الفصيل والى كنهاده السبع في كنهاده السبع في كنهاده السبع في كنهاده السبع
له بعد جرحه اظهر ان النار ترفع لذلك لتصله بها وحدث المسام له **القول** وروى
بوجه على سفل الميت او في كنهاده السبع في كنهاده السبع في كنهاده السبع في كنهاده السبع
لمناسبة في كنهاده السبع في كنهاده السبع في كنهاده السبع في كنهاده السبع
قال وان لم يكن ذلك سبعا في الحقيقة فصرف لفظ السبع عن حقيقة الاستصحاب لان
ما لم يمتنع في كنهاده السبع في كنهاده السبع في كنهاده السبع في كنهاده السبع
انما يثبت على كنهاده السبع في كنهاده السبع في كنهاده السبع في كنهاده السبع
بمفاجع به ثابت في كنهاده السبع في كنهاده السبع في كنهاده السبع في كنهاده السبع
الحديث على السبع في كنهاده السبع في كنهاده السبع في كنهاده السبع في كنهاده السبع
السبع في كنهاده السبع في كنهاده السبع في كنهاده السبع في كنهاده السبع
في الحديث على كنهاده السبع في كنهاده السبع في كنهاده السبع في كنهاده السبع
انما يمتنع عليه السبع في كنهاده السبع في كنهاده السبع في كنهاده السبع في كنهاده السبع
المتعدلات في كنهاده السبع في كنهاده السبع في كنهاده السبع في كنهاده السبع
النفس في كنهاده السبع في كنهاده السبع في كنهاده السبع في كنهاده السبع في كنهاده السبع
يتمتع في العروق ويخرج اذا قطع في كنهاده السبع في كنهاده السبع في كنهاده السبع
يخرج ترشها **القول** وان كان التخرج عارضا كالجلال ومثله موطئة الانسان والمراد
بالجلال الحيوان الذي يمتنع بخرقه لان في كنهاده السبع في كنهاده السبع في كنهاده السبع
نعت بها في كنهاده السبع في كنهاده السبع في كنهاده السبع في كنهاده السبع في كنهاده السبع
والمت من كنهاده السبع في كنهاده السبع في كنهاده السبع في كنهاده السبع في كنهاده السبع
سبع في كنهاده السبع في كنهاده السبع في كنهاده السبع في كنهاده السبع في كنهاده السبع
كوه في كنهاده السبع في كنهاده السبع في كنهاده السبع في كنهاده السبع في كنهاده السبع

النبي

فأما
التي هي من

[illegible]

يقع فيه الخافعة مع الاعتقاد بالاصل والشهرة فالقول بانها تستعيق **قوله** والعلية
والارث قال ايضا يجنبها لاربابها فمفسد هذه في الاستدلال على نظر الاستدلال
ارسل حديث ان القتل محرم على العلية من الحيية وهو الاصح **قوله** وعرق الميت
من الحرم والابل الحلاله اي الاقرب طهارتها وانما التشيخان وان الرجل ارجأ ميتة
تورود الام بفسد وان لم يكن دلالة ان حرمه في حق العنق من عرق الرجل وهو
معاوض ما دل بعدم طهارته عرق الميت من طلال اوعوام والام بفسد عرق الابل
الحلاله يدل على انها ميتة مرنجا فيحصل على الاستخفاف لان طاهره الميت انما كان وهو
الانجام وبها يترك عرق الميت من الحرم بكونه حال الفعل وما ذكرنا به من عيات
القول من خال من هذا القيد **قوله** والمتول من الكلب والشاة يتبع الائمة
ان اذا كان بصيرة احد التبعين بحيث استولى الملاح اسم وكل الفتح عليه في حق
الحكام لانه اذا سمي احداهما اتخذ في الحق الاحكام ولو ان قيل عليه بصيرة احد التبعين فهو
طاهر غير طال فمسكا بالاصل في الامرين **قوله** كلب الماء طاهر واقتصاره في نجاسة الكلب
على المتعاقب المتعاقب وكلامه في الذكورية على خلاف فيه وكذا خبره في الماء والامام مع
وقوع الذكاة عليه **قوله** وكيفية ذوقه الى جرح اي غير الجرح الى طهره ونجسته الشيخان في
في المسنة ضعيفة فعلى هذا الترتيب **قوله** والبول الى الغيال والطهر واراد انها قبل نجاسة
بولها لا يفسد والشهر والعلية من الكلاب وهو الاصح **قوله** في حق الميت في بواطن
حيات الميت بغيره وان كان المسجل في بواطن حياته العنق من خلاف بعض
العلماء وان كانت عبارة فيه بغيره **قوله** فانه من هذا الحق لا العلية على الاستخفاف
الطهر وليس كذلك والام في ذلك عين **قوله** الامام المتولد من الميتة او من العدة وطهره وكل
القول في باقي اجابته لان الاحكام بانها غير المصونة الغوية والاسم وقدر الاماكا
يكون المشوكة نجاسة لا يستحسنا الا مع بقا شيء من عين الميتة عليه من بطن
في النفس او اصاب جوفها **قوله** الذي يحس بالموت هذا هو الاصح والمشهور بين الامامية
وخلافه في الميت وسبب في الحكم عليه ان شأنا له نعاله غسل من الاموات
قوله والعلة نجاسة وان كانت في البقيضة وهو طاهر فان الخلقة دم حيوان فانفس
اذا ما يوجد في البقيضة احيانا من الدم وهو الذي اراده الامام القول وان كانت

والطبيقة نفس النفس من شئ اذ لا يصلح كونهما متحدة ذلك الحيوان فالعقل كونهما عاقل
اشد بعدا وقد ثبت في الذرة كقولك **اللبن نابع** اي نابع لبطون المحل
فان ظاهر اهل طهر والا فهو نجس وفي الطهارة بين الحيوان الذي يستلحق المحل
لمرت قبل وفي ارضه ينجس والمشهد والنجاسة وهو المألوف لاصول الحديث
على الفتوى ويثبت ان تكلف عبارة النص فائدة هذا المعنى باعتبار ان الميت
عند فقهاء لها في النجاسة **قوله** الا فتكلم مستعمل في جوف النجاسة طاهر
ان كانت من اجزاء اجزاء الكلام في تقييد الافتقار الى النجاسة ولا فتكلم في الافتقار
قد تفضل قوم الحار كرش الحلال والحي يظل ان يشترش وفي النجاسة الافتقار
بهمرة وفتح الفاء تخففه كرش الحلال والحي لم يأكل فاذا اكل لم يثر بمرارة
في الارض السابري يذم بعينها وقال في النجاسة الافتقار كرش الفاء
الحل وقد كرهنا والمفسر والنجس في شئ من بطن الحدي الراضع اصغر مد
فصله كالبطين فاذا اكل الحدي فوجش وبذره العبارة تقرب من نص الحدي
بإزالة الذرة عن صلحها عن تغذية بالاول لان فيها والاول في تطهيرها
من النجاسة وحلها في اللب لا يستقيم وعدة الشهر بعيد عن شئ الا في النجاسة
تخليها الحيوية على ان يتركها ما يجتمع في المايعة وبجاست عمل وهو المألوف
في الجبهة لا يصلح له اربع من هذا المشهور على الاحجاب بل هو واجب لانها
ان لم ينجس طهر بالذم كان طاهر في النجاسة الحيوية ولم يجوز الصلاة فيه
سواء الى بعض الاجزاء او الى البعض فجمع وجوب المعارض الاقرب
والذاخنة عن البدن والشوب للصلاة والطواف ودخول المسجد لا يخفى
انها يجب ازالة النجاسة من شئ من كونه احدنا واجبا لا مطلقا ومعلوم
من سابق في اول الكتاب لكن بعضه في الوجوب لدخول المسجد ولو ان النجاسة
غيره المسمى او شئ من الالات على الاحج والماكين الوجوب شوبه ذلك
عن النص المطلق وعن الالات استعمالها انما يتحقق ذلك اذا كان في الاحتمال
وغيره من عدم النجاسة كالاكل والشرب اختيارا لا مستقرا معطفا
على حد صرف تقديره بخلاف النجاسة عن الشوب والبدن وجوبا معلقا

بالصلوة والطواف وعن الزهري وجوبا معناه باسقاطها لا وجوبا مستقلا
الذي هو شرط في جميع ما ذكره كسب مستقرا على الفور لا لثبوتها عن المسافر
ولا لثبوتها عن الحيض وعن المصنف والآية ومنسوبة كجلده وعلاها اذا كان
فيه اما مشقة او احتياج وعن الفريسيين المشقة والاحتياج لا ينافيان
وسواء نقص من سعة الدرس البعس سواء كان الغيب وحقيقته او لا
الى راس الخيل ثم لم يثن في خلافه بسكونه في وقتها فيه واما بين كالمدرج
والكسوف وفيه الاسم صحت في الاسلام والوزن كما كان في وقت عبد الملك حينها
واحد الدرس منها واستقرار الاسلام على ذلك تفعل ذلك شيئا في الذكر عن
ابن دريد وقيل ينتج الغيب وتشد يد الامم منسوب الى نقل قوله الجامعين كان
يوجهها واما من قال من شأه يتقرب سقما من الغيب والاحتياج وهو المختص
من باطن الكف فانه في الفاس والاحتياج من باطن القدم بالباب الارض الاثر
في المشقة وان كان المرجح للمنفعة اول وشارة ابن ابي ربيعة فانه مسمى عنه
لا يفي عن الشدة ولا قسيلة وفي الاحتياج والاحتياج في وقت الفاس لا يفي
سواء كان الغيب وهو مستعمل في الحكم لان دم الشئ في وقت الفاس لا يفي
دم غير الغيب وهو الاحتياج والاحتياج في وقت الفاس لا يفي
دم الفاس لا يفي في وقت الفاس لا يفي في وقت الفاس لا يفي
يستحق كون العفو عنه خصوصا اذا اشتد الزمان من مشقة الزمان فانه العفو عنه
خلافه ولا يجب تحريمه وان كان ولا يصح له طهر قوله عليه السلام يعلم وان كانت المرأة
تقبل وقوله عليه السلام لت اغسل ثوبي حتى يفرغ من غسله في وقت الفاس لا يفي
بذلك آنا الباء على الغالب ولا لا تتم الصلاة فيه باعتبار وجود الغيب وليس ذلك
باعتبار ان الغيب في وقت الفاس لا يفي في وقت الفاس لا يفي في وقت الفاس لا يفي
تلا بعض من كان في وقت الفاس لا يفي في وقت الفاس لا يفي في وقت الفاس لا يفي
باعتبار ان الغيب في وقت الفاس لا يفي في وقت الفاس لا يفي في وقت الفاس لا يفي
من الحكيم في يوم الحديث الذي على احوال مطلقا في غير زمانه في آخره فانه ورد هذا القول

النسب

كل ما كان على الناس ان يعرفوا بالصلوة فيه الحديث الا ان اشارة كل ما كان
والا فربما في التخييل وجوب الاشارة ان لم يشرع في وقت الفاس لا يفي
عن الصادق عليه السلام المختص للمؤمنين لا للمؤمنين اذا كان من غير الدرس مختص
ومؤلفه في وقت الفاس لا يفي في وقت الفاس لا يفي في وقت الفاس لا يفي
زمان عاقل بل في حال حقيقة فان قيل يجوز ان يكون جزءا من وقت الفاس لا يفي
فانه فاعلم في وقت الفاس لا يفي في وقت الفاس لا يفي في وقت الفاس لا يفي
وان كان لا يفي في وقت الفاس لا يفي في وقت الفاس لا يفي في وقت الفاس لا يفي
برجب الاشارة ليدل على تقدير الاحتياج ومنه يعلم ان الغيب لم يفي في وقت الفاس لا يفي
اولى ولو احتاج الدم وجه الشوب فان لم يفي في وقت الفاس لا يفي في وقت الفاس لا يفي
على حكمه كمن يفتقر الى ان لا يفي في وقت الفاس لا يفي في وقت الفاس لا يفي
تفعل غسله في وقت الفاس لا يفي في وقت الفاس لا يفي في وقت الفاس لا يفي
مع الرطوبة وسقط الغيب في وقت الفاس لا يفي في وقت الفاس لا يفي في وقت الفاس لا يفي
ومن لا يفي في وقت الفاس لا يفي في وقت الفاس لا يفي في وقت الفاس لا يفي
كالدم والغايط والبول قبل جفافه وتباليها في وقت الفاس لا يفي في وقت الفاس لا يفي
الشوب الثالث ما كان غير قابل للتطهير كالغيب في وقت الفاس لا يفي في وقت الفاس لا يفي
ايضا اذا تروى في وقت الفاس لا يفي في وقت الفاس لا يفي في وقت الفاس لا يفي
القولين للجهاب والاحتياج وجوب الغيب في وقت الفاس لا يفي في وقت الفاس لا يفي
به الاجازة الكثيرة الصريحة واسانيد معتدلة في وقت الفاس لا يفي في وقت الفاس لا يفي
اذا لم يفي في وقت الفاس لا يفي في وقت الفاس لا يفي في وقت الفاس لا يفي
تطهر من الغيب في وقت الفاس لا يفي في وقت الفاس لا يفي في وقت الفاس لا يفي
فان وجوب الصلاة في وقت الفاس لا يفي في وقت الفاس لا يفي في وقت الفاس لا يفي
ان كان التلبيس تجس ما قبله في وقت الفاس لا يفي في وقت الفاس لا يفي في وقت الفاس لا يفي
خط على قوله ان لا يطهر الى ذكره الغيب في وقت الفاس لا يفي في وقت الفاس لا يفي
وهذا انما هو في وقت الفاس لا يفي في وقت الفاس لا يفي في وقت الفاس لا يفي

ان يطهر في وقت الفاس لا يفي في وقت الفاس لا يفي في وقت الفاس لا يفي

ذلك قول الرضيع الذي لم يولد في وقت الفاس لا يفي في وقت الفاس لا يفي في وقت الفاس لا يفي
من الرضا فانه لا يفي في وقت الفاس لا يفي في وقت الفاس لا يفي في وقت الفاس لا يفي
على الحمل ولا انقضاء الحمل في وقت الفاس لا يفي في وقت الفاس لا يفي في وقت الفاس لا يفي
جعل راسه في وقت الفاس لا يفي في وقت الفاس لا يفي في وقت الفاس لا يفي في وقت الفاس لا يفي
الجريان ولا حاجته في وقت الفاس لا يفي في وقت الفاس لا يفي في وقت الفاس لا يفي في وقت الفاس لا يفي
كون الماء في وقت الفاس لا يفي في وقت الفاس لا يفي في وقت الفاس لا يفي في وقت الفاس لا يفي
الرضع في وقت الفاس لا يفي في وقت الفاس لا يفي في وقت الفاس لا يفي في وقت الفاس لا يفي
عنه في وقت الفاس لا يفي في وقت الفاس لا يفي في وقت الفاس لا يفي في وقت الفاس لا يفي
الجميع اما ان لم يولد في وقت الفاس لا يفي في وقت الفاس لا يفي في وقت الفاس لا يفي في وقت الفاس لا يفي
فان يفي في وقت الفاس لا يفي في وقت الفاس لا يفي في وقت الفاس لا يفي في وقت الفاس لا يفي
ان لا يولد في وقت الفاس لا يفي في وقت الفاس لا يفي في وقت الفاس لا يفي في وقت الفاس لا يفي
والاحتياج في وقت الفاس لا يفي في وقت الفاس لا يفي في وقت الفاس لا يفي في وقت الفاس لا يفي
لم يفي في وقت الفاس لا يفي في وقت الفاس لا يفي في وقت الفاس لا يفي في وقت الفاس لا يفي
لان موضع الاحتياج في وقت الفاس لا يفي في وقت الفاس لا يفي في وقت الفاس لا يفي في وقت الفاس لا يفي
علم في وقت الفاس لا يفي في وقت الفاس لا يفي في وقت الفاس لا يفي في وقت الفاس لا يفي
جزءا من وقت الفاس لا يفي في وقت الفاس لا يفي في وقت الفاس لا يفي في وقت الفاس لا يفي
بان الحال في وقت الفاس لا يفي في وقت الفاس لا يفي في وقت الفاس لا يفي في وقت الفاس لا يفي
من تقيده بغيره في وقت الفاس لا يفي في وقت الفاس لا يفي في وقت الفاس لا يفي في وقت الفاس لا يفي
بالصلوة لم يفي في وقت الفاس لا يفي في وقت الفاس لا يفي في وقت الفاس لا يفي في وقت الفاس لا يفي
بالاحتياج لم يفي في وقت الفاس لا يفي في وقت الفاس لا يفي في وقت الفاس لا يفي في وقت الفاس لا يفي
فان كان في وقت الفاس لا يفي في وقت الفاس لا يفي في وقت الفاس لا يفي في وقت الفاس لا يفي
فان كان في وقت الفاس لا يفي في وقت الفاس لا يفي في وقت الفاس لا يفي في وقت الفاس لا يفي
مع الاحتياج لم يفي في وقت الفاس لا يفي في وقت الفاس لا يفي في وقت الفاس لا يفي في وقت الفاس لا يفي
فان كان في وقت الفاس لا يفي في وقت الفاس لا يفي في وقت الفاس لا يفي في وقت الفاس لا يفي
فان كان في وقت الفاس لا يفي في وقت الفاس لا يفي في وقت الفاس لا يفي في وقت الفاس لا يفي
فان كان في وقت الفاس لا يفي في وقت الفاس لا يفي في وقت الفاس لا يفي في وقت الفاس لا يفي

في وقت الفاس لا يفي في وقت الفاس لا يفي في وقت الفاس لا يفي

واحد عن ذات الشوبين طاسا به هذه الرخصة وقوم مع طاسا به هذه الرخصة
يكون في وقت الفاس لا يفي في وقت الفاس لا يفي في وقت الفاس لا يفي في وقت الفاس لا يفي
شوبه في وقت الفاس لا يفي في وقت الفاس لا يفي في وقت الفاس لا يفي في وقت الفاس لا يفي
او لا يفي في وقت الفاس لا يفي في وقت الفاس لا يفي في وقت الفاس لا يفي في وقت الفاس لا يفي
عليه اعتبارا على المضمون وما كان في وقت الفاس لا يفي في وقت الفاس لا يفي في وقت الفاس لا يفي
لان الرخصة في وقت الفاس لا يفي في وقت الفاس لا يفي في وقت الفاس لا يفي في وقت الفاس لا يفي
في وقت الفاس لا يفي في وقت الفاس لا يفي في وقت الفاس لا يفي في وقت الفاس لا يفي
ولا جعله آخر النهار كان اولى بالتصريح مع صلاته فيه وعلى كسب احتياج الصلاة
عقب غسل الرواية مطلقا والاحتياج بعد الفجر هو الذي في وقت الفاس لا يفي في وقت الفاس لا يفي
المدة في وقت الفاس لا يفي في وقت الفاس لا يفي في وقت الفاس لا يفي في وقت الفاس لا يفي
وسقط قوله في وقت الفاس لا يفي في وقت الفاس لا يفي في وقت الفاس لا يفي في وقت الفاس لا يفي
وقوله وان يحس بالصلوة في وقت الفاس لا يفي في وقت الفاس لا يفي في وقت الفاس لا يفي في وقت الفاس لا يفي
الرواية في وقت الفاس لا يفي في وقت الفاس لا يفي في وقت الفاس لا يفي في وقت الفاس لا يفي
في وقت الفاس لا يفي في وقت الفاس لا يفي في وقت الفاس لا يفي في وقت الفاس لا يفي
سقط قوله في وقت الفاس لا يفي في وقت الفاس لا يفي في وقت الفاس لا يفي في وقت الفاس لا يفي
الزمان بعد الاحتياج في وقت الفاس لا يفي في وقت الفاس لا يفي في وقت الفاس لا يفي في وقت الفاس لا يفي
بالاضافة الى قوله لا يفي في وقت الفاس لا يفي في وقت الفاس لا يفي في وقت الفاس لا يفي
لو لا انه في وقت الفاس لا يفي في وقت الفاس لا يفي في وقت الفاس لا يفي في وقت الفاس لا يفي
حرة من وقت الفاس لا يفي في وقت الفاس لا يفي في وقت الفاس لا يفي في وقت الفاس لا يفي
انما اشارة الى ان لا يفي في وقت الفاس لا يفي في وقت الفاس لا يفي في وقت الفاس لا يفي
يعلم ان الصلوات في وقت الفاس لا يفي في وقت الفاس لا يفي في وقت الفاس لا يفي في وقت الفاس لا يفي
لان الاحتياج في وقت الفاس لا يفي في وقت الفاس لا يفي في وقت الفاس لا يفي في وقت الفاس لا يفي
ومع الصلاة عاقل مع فقد غير الاحتياج باسبغ وجوبه في وقت الفاس لا يفي في وقت الفاس لا يفي
الاحتياج في وقت الفاس لا يفي في وقت الفاس لا يفي في وقت الفاس لا يفي في وقت الفاس لا يفي
عليها في وقت الفاس لا يفي في وقت الفاس لا يفي في وقت الفاس لا يفي في وقت الفاس لا يفي

نظرا الى ما فانها حتى ادى صلب فان رد الاناء المصنوع على حاله واخرج القود
 فبقيت في الفساد كما هو في بعض الاطباء في المصنوع اذا نزلت من ارض صلبين
 الا ان يرد فعل الطهارة اخر الوقت والاسباب ان هذا الخطر ان الاناء لا يلبس عليه
 لان النية في العبادة انما يتحقق بتوجه الى نفس العبادة من حيث هو ولا يجرى فيها
 او شرطها والنية غير المتعارضة انما هو ترك الرد على المالك لان الامر لا يقتضي الرد
 على وجهه بغيره وبغيره وهو الترك وتحقق ترك الرد في وقت فرد مخصوص
 كما الطهارة في المثال لا يتحقق كون من الطهارة شيئا عينا بالواسطة والعرض
 وما هذا شأنه فليس معنى عنه من حيث هو فلا يتطرق الفساد الى الطهارة و
 مثله لو نظرت في كونه العزوة اختيارا وشبه لو تطهر مع نفسه مع ما هو مقرر او
 اخرج الحصى والحقا في الكفارة في الدار المعصومة او نزل الصلوات الى غير
 من المسائل الكثيرة **قوله** بخلاف الطهارة في الدار المعصومة فانها لا تطهر
 مثله لو نظرت في نفس الاناء المصنوع واعلم ان وجه الفرق المستحق لبيان
 فاما دون الاله فيض واضح فان كان عن شغل المعصوم بالكون فيه لا يتحقق
 النية عن مغايرة نية من جعل الطهارة لغيرها في خارج عن النية في ذات
 عبادة عن غير ان شاء على اليد لا يفعل الكلف وليس يكون بها فلو لم يظهر
 الشارع نعم يخرج على القول السابق ان لم يقابل به لبيان من سعة الرد
 الامر بغيره والتركيب على ما هو في حكمه لا يطلو ان هذا قطع لما فيه من الرجوع عن
 الاستسلام على ما لا يغيره وانا والمجهر المصنوع المختار **قوله** لا يخرج التراب بالمال
 بغيره الكثيرة الجب على ما هو في حكمه ولا وانها لا تنهي ولكن المستكبرين بغيره لا يرفع
 على ما هو في حكمه النية وقد يتحقق ان يكون المعنى الجب ان يخرج التراب والحال
 في ذلك هو ان ادريس فاعترفت بالفرق لان الغسل حقيقة اجزاء للماء وتزود
 الامر بالغسل بالتراب بغيره لا يخرج من حقيقة الغسل حقيقة وهو حال ضعيف فان
 الغسل حقيقة اجزاء الماء فالحال لازم على كل من يرفع من الامر بغسله بالتراب
 والمزج ليس نية لا فعل في خروج هذا حقيقة لا يشك في ان هذا لا يرفع
 بالرفع مع الحاجة قد راعا اليه كانه اناء البنيق الرأس اذا زيد التعيين

فان



فان يكون المرح شعرا او مسجدا او قد انزل من ارض صلبين
 القبايون يظهر من تعليق اهل ما شابه التراب على قدر عدم الاجزاء مع رضى
 وفيه اشكال لم يثبت ان الارض بالتراب ان كان لغرضه قايده بكونه طهورا
 وجها ٧ لا يغيره اضطرارا واجبا انما انما كانت مانع ومنها ما يوجب
 كلاهما من خطايب الوضع الذي لا يتفاوت الحال فيه بالضرورة والاختيار والاحتياط
 والام لا يمكن سحبا مطلقا والمسا ومن انفسه فلا بد من كونه مخصوصا بغيره
 والمقصود فلا بد وان لم يكن مخصوصا فيه وانا ان اردت به الاستعانة بغيره
 على قطع لوجوه النجاسة وذكره بخصوصية المذموم وجدا وامرنا واجب
 الاجتناب او بغيره اجتنابا والمجهر المصنوع لا يملك المصنوع لان اجزاء من
 الاجزاء ذكره لا يخرجها عن شايبة مع كونه من المذموم عن مقاسمهم اشهد
 انهم لا وان كان لا يختص بالتراب مطلقا **قوله** ولو فقد الجميع ابقى
 بالمال **قوله** هذا فذكر المصدر والشيء مع ان عبارة النية في كونه
 بالمال وعند قدر التراب بغيره لا يخرج عن كونه عند قدره كالحجر عند وجوده
 والذي يرضيه التطريقا والتحليل على نجاسته الى ان يبين من المذموم ان الشارع
 يظهره فان المال لو فقد لم يظهره على نجاسته بالمشي والتراب في الولع احد
 المظهر ومثله لو خيف فساد المجل باستعمال التراب **قوله** ولو غسله بالماء
 عوض التراب لم يظهره على اشكال **قوله** يثبت من ان الماء يرفع من التراب بغيره
 عنه ومن ان النقص ورد على ان المطهر له هو الماء او بغيره وهذا لا يخرج
 اياه من التراب من القروح والخشب والحطب بغيره لا يخرج من الماء بالمصنوع والى
 حدث بشي بغيره ويمنع بغيره المانع في شايبة كذا من المذموم المذموم الذي يرفع
 به الا وانه في غايته ومقتضد المسئلة ان ماله متاخر من المذموم كالفجر وما
 ليس كذلك كما لا يخرج والمقصود من سواد طهارة من النجاسة اذا غسل بالماء
 المذموم على وجه القليل وقيل ان النجاسة لا تظهر بغيره لا يخرج من النجاسة ان
 غسل وهو ضعيف لغير طهارة بالمال موقوف على عمل الماء بغيره لا يرفع
 البعد اجزاء المذموم متى طهر طهارة وعلم ترشيه من اجزاء النجاسة المستكنة في الباطن

المعنيين

المعنيين في قوله المصنوع الرابع في الوصف في كونه **قوله** لا يرفع
 الطهارة في المقصود الحقيقي في هذا الكتاب وما سبق من المباحث بالنية اليها
 كالمقدمات والوصف بالضم الفعل من الوضوء وهي الحسن وبالفعل الماء المعز
 قوله وفروضة سبعة **قوله** المينة وهي ارادة ايجاد الفعل على الوجه المأمور
 بكونه شرا **قوله** يمكن ان يدعى فعله ما يشترط عليه الشئ فلا ينافيه
 قوله ويجوز في شئ في كل طهارة **قوله** بل هو لا يشك ان الربة بالنية لا يشك
 سبقا على باقي الاقوال ومما يخلو من الاخر وهكذا شأن الشرط واللام في
 الربة للعبادة كما هو المتعارف لان الظاهر ان الملة الربة الوضوء ومتضى **قوله**
 وهي ان التعريف لها فيكون تعريفها بالامر ولا يتعين انه يرد بالفعل الوضوء
 كما قيل وان كان صادقا عليه والظاهر ان المص لما اراد تعريفه الوضوء
 وراى ان تعريفه مطلقا لنية انعم لعمومه واليق لانه الوضوء اول العبادة
 فيايب اليه عما يشترط فيه جميعا وهو الربة ٥ والمطلوب وهو معرفة
 نية الوضوء حاصل عدل في تعريفه مطلقا لنية وان كان نظم عبارة ليس
 بذلك الحسن والارادة جئت بنية والعمد لنية والعمد لنية وان كان
 الفعل اولاد من وقعها جئت للتعريف لنية يعلم ان النطق لا دخل له
 في الربة املا وباضا قبله في ايجاد الفعل يخرج ارادة ترك المشيئة على
 الوجه اعتبره من حيث هو ولا يخرج بنية الصوم والاحرام لان كلاهما
 عبارة عن الامساك عن امور مخصوصة وما قيل ان الشك فيهما وانه
 المترك بالكلية عن تلك الاشياء والكل فعل لا يجزى فقال اذ ليس
 ثم ايجاد فعل بل انما هو والحق في قوله على الوجه المأمور به انما هو
 بايجاد وهو المتبادر صحت على اعترافه لم يكن التعريف مانعا ولا يصدق
 على ارادة الله تعالى افعال العبادة وان خلق بارادة لم يتحقق بها لكن لا
 يكون افعالها اعتبارا من حيث هي الفعل في الربة لا يخرج المزمع لان
 الوجه المأمور به على ذلك التقدير لا ارادة لا للفعل ثم لا مأمور به
 ارادته الواجبة لان الامر حقيقة في الوجوب ويجاز في غير المتضمن

المعروف

الطهارة فانه يعيد جيم ما ملئ بها قولا واحدا وانما اعتد بالحرارة لكون
معتقدا للوجوب اعتقادا اعتقادي لا واقع اذ بدونه يكون معتقدا للطهارة
فكونت فيه الوجوب لغويا فاما التقى باعادة الاولي لان المكلف عندئذ
الاولى كان مستوعلا لثبته باقتضائه الاولي فمما ذك في ثبته للوجوب ما في
ذاته فانه وبشكل بانه لم يكن يشع بهذا الوجوب الذي في نفس الامر واعتباره
فلو ذك فيه فكونت فيه الوجوب منه كلابية ويمكن ان يجاب بانه قصد للوجوب
الحقيقي حيث اقامه تمام الذنب لم يكن لغوا فصادف ما في ذمته فحينئذ
ولا يبعد ان يقال ان كان المكلف معتقدا بثبته الوجوب في موضع الذنب
يا جهادا وتقليدا لم يكن القول بالاجابة بذلك المقيد وان كان لا يعلم
شي وان اعتقد خلاف ذلك ولم يكن له علم بهذا الحكم بل نرى ذلك اقتران
فالقول بالاجابة يعيد كذا في ثبته الوجوب باعتباره لغويا فحينئذ اعلم ان ذلك
بلفظ ان المص اقتضاه هذه المسئلة اولها باعادة جميع الفضائل فلما رجع في
ذلك رجع الى الاكفاد باعادة الاولي فتمثل الاستعجال منه عند باقي الطهارة
وتعديا فربما جعل ان ينشر اول من رويته **قوله** ولو فعلت انشاء المذنب
فاذا اخبر ان الاستعجال وجه ما فراه توجه الخطاب الى فعل الطهارة
لا نحو الوقت عليه وهو محذور وفي كونه كذا سمع ولان الطهارة واحدة
لا يكون بعضها واجبا وبعضها مندوبا لان الفعل الواحد لا يتصف بالوجوب
التامين وهو منقوض بالندوب الذي يجيب بالشرع وبشكل انما بنية الوجوب
لهما لا يتعدى في نحو العمل بغير الخطاب فيما لم يحد له من قوة ومحتل
بما يوجب ما في نوع النية في فعلها على الوجه العبري هو مقتضاها العمل
على اثره وينبغي ان يكون موقع المسئلة ما لا لم يعلم يقتضي ما بقي
الادخار الوقت عن فعل الطهارة **قوله** الثاني غسل الوجه بما يحصل
سماء وان كان كذا فمن مع الوبان **قوله** الواجب ان يغسل الوجه بما يحصل
تاما بغسل الطهارة ما هو اجازي على العمل اما بنفسه او بخلافه لا يشترط
الاجابة فلو كان كذا لكان اجازي لا مطلقا خلاف للشيخ

فان قيل ان مقتضى
الوجوب ان يغسل
الوجه بما يحصل
تاما بغسل الطهارة
ما هو اجازي على
العمل اما بنفسه
او بخلافه لا يشترط
الاجابة فلو كان
كذا لكان اجازي
لا مطلقا خلاف
للسيخ

وحدثننا الصواب في هذا شعر الزعفران **قوله** القصص هو آخر ما ثبت شعر الزعفران
والجارية فيها من جانب الوجه لانه في تحديق وانما سبقه هذا بالنسبة الى
النسبة اذ كان مستوعلا للثبته اما التزهر فمركب وهذا ايضا ان اللزات
صحيحة بانها ليست فله يستقيم هذا القيد بالنسبة اليها اذ لا يجزى عنها
من الزعفران بل يجزى من مجازاة قضاها من المناصية وكذا بالنسبة الى موضع التحديق
وهو الشعر الذي من الزفرة والصنعة على القيد ويجوز غسله وهو لا يوجب فان
داخل بين اجزاء الوجه وان اتصل بالراس وانما موضع التحديق كذا في
الشعر منه والمخارطة والمحلة والدال وكذا المخلط من مجزى هو طرف القيد
بالوجه فمركب احق من الشعر الذي على الاذن ان يغسل من الجاهلين وما ادخل من
غيره من الفرس في الابدله والاشهاد من باب المقدمة وكذا في غسل اعضا جميع
الطهارات والمياه المغطى ينبغي ان تزل في النية فمما ذك في من الزعفران
مما **قوله** وما اشتملت عليه الالهام والفرط عرقها هذا التحديق الذي قبله
مستوعلا من الاجزاء المروية عنهم علم الشد فالصدق وهو الذي يصل اسنله
بالفرد ليس من الوجه مطلقا وكذا ايضا من الذي بين الغدران والاذن والاذن
فما الشعر لما ذك لاذن يتصل بالاعانة بالصدق واسقطه بالعارض وفي وجوب غسله
قوله ان والقيديما اشتملت عليه الالهام والفرط لانه وان كان يجزى لوجوبه بان
غسله من باب المقدمة وان شعر الحذيق يحس غسله وهو منقوض لعدم مقتضاه
يقف الغسل عليه دون الغدران والوجوب احقر اما العارض وهو الشعر المحظ
عن القيد المحاذي للاذن فقد قطع في ذلك بوجوب غسله واسقط منه
بنا له الالهام والفرط في غسله **قوله** ويرجع الى رجع والاعانة وتصله
الى مستوعلا للثبته **قوله** المباد بالانزع من الزعفران عن بعض راسه وتباليه الالهام
قوله في نية الشعر على وجهه وقضاها غسله فليس سدي للثبته **قوله** و
يغسل من على الوجه فان تكس بط **قوله** هذا مع القيد في ذك التحديق والوجوب
بالقيد لا يلاقي لا يترك وقول الصواب في ان لا يمسح الوجه قبله وقوله وانما
ان الاطلاق في شئك نبيان النبي صلى الله عليه وآله وفيه هذا والله لا يقبل الله

وهو الوجه الذي
الوجه الذي في
الوجه الذي في

الصلوة الاية والمسح غير الغسل ولا يغسل ان الوجه اما بطلان التكس اذا لم
يتركه على الوجه المعبر في الخلق المراد بالتكس ما قبل الغسل من الالهام **قوله**
ولا يجزى غسل مستوعلا للثبته **قوله** المباد بالانزع من الزعفران عن بعض راسه
من الوجه انما فاما ما في غسله فاحذر الوجه من الشعر **قوله** ولا يغسل
وان خفف وجب وكذا في كونه لانه المراد بالشعر المحظ عن بعض راسه
في غسل الخيط واكتشف متباليه والاعانة في عدم وجوب تحديق الالهام
في وجوب تحديق الخيط في غسله **قوله** المباد بالانزع من الزعفران عن بعض راسه
البا في عليه السلام كلها احاط به الشعر فليس على الالهام ويطبقه وانما يحذف
لكن في وجهه السلام فاحاط به الشعر فليس على الالهام ويطبقه وانما يحذف
الرجل يتوضا ليطفئ لحيته قال لا ولم يستعمل كونه خفيفة او كثيفة فكل
للعدم والمضيق على الوجوب بطلان في الوجه لما لم يكن حوتا بالشعر
لم ينفصل الحس اليه قلنا يتفق فيها من الشعر ما يشترط في كل شعره مستوعلا
تقيا وانما ما بين من الشعر في كلامه في وجوب غسله والاعانة على المشهور وانما
مقتضاه وكذا لو كانت لامة وكذا شعر الحاجب والاهربا على شعر الاجزاء والاشارة
الى خلاف اعاقته العاكين بوجوب التحديق في هذه الذوات مطلقا
خفيفة كانت وكثيفة لان كفاها على خلاف الغايب لانه في الذكرى فاحذر
فعدمه فانه من قبل لا يجاب بان عبارة البعض وان اشعرت بوجوب تحديق
الحقيقة الا انها عند التحقق في غير خلافها عليه ايا قوت فيكون في غسل الوجه
غير متعلق على احد من المذهبين واعلم ان قوله بل يغسل الظاهر على الذوات على
على قوله ولا يلزم تحديقها الا لا يجزى تحديقها بل يغسل ظاهرها الشعر الذي على
دور ما استعمل منه **قوله** غسل الدين من المرقق في الاضراس **قوله** في
المرقق من غسله من المرقق الذي عن العصبه ذكره في انما من الاطراف في وجوب
غسله انما الكلام في ان وجوبه بالاصالة كسائر اجزاء الوضوء ومن بالثبته
انما هو ذلك اما لا يلاقي في الاضراس مع ما ذكره المرقق في وجوبه من
بسم وورودها والاستعمال كذلك كثيرا ويبدو كذا معلوم في ضابطها

الحمد لله الذي جعل
العلم نوراً والدين
سكناً والجنة داراً

و علی

لانه خارج عن محل الفرض والحقد فقط الحرج واسكان العبد ضد البسط
وهذا للقيض من الشعر الملقب المحتم بقصة على بعض ارباب المشركين
قوله الخامس من العبد والرجل اقل ما يقع عليه اسم اهل المراء
باللغة عرض القدم اما في قوله هذا في اذن من روي له اسم اهل الكعبين
واختلفوا في الذكر ارجس من ظهر القدم كما يحى من من يمدم المني
ويكون التخيير في القدم الصحيح بالفتح وهو بعيد **قوله** وما هو المفضل
بين الشاق والقدم ما ذكره في تفسير الكعبين خلاف ما عليه جميع اصحابنا
وهو من شقائه مع انه ادعى عنه من كتبه انه المراد فيهما انما الاحكام
ان كان فيها اشياء او على المفضل واستدل عليه بالاجار وكلام اهل اللغة
وهو يحكي فان عبارات الاصحاب من جهة خلاف ما يدعيها طائفة بات
الكعبين هما الطمان النيات في ظهر القدم اما اللغة في حيث يكون
مقدرا لشيء او غير قابله للتأويل والاجار كما تفرجه في ذلك وكلام اهل
الفتح مختلف وان كان التخوير من اصحابنا مثل عبد الرؤسا لا ياب
في ان الكعب هو الشاق في ظهر القدم وقد اشتهر عبد الرؤسا في ان الكعب
في حقيقة ذلك واكثر المشرك اهل على من كانه على النقطتين
الكعب هو المفضل بين الشاق والقدم ان اراد به ان نفس المفضل هو
لم يوافق متفابلة احد من الخاصة والعامة ولا كلام اهل اللغة ولم
عليه الاشتاق الذي ذكره فانهم قالوا ان اشتقا قد من كذا ارفع
منه كعب شري حارثه وان اراد به ان شاقا عن القدم وشاله هذا الحقيقة
الخاصة لم يكن المشع يشبه الكعبين والمعتد ما قدناه كما عر على الاصحاب
وعليه الفتوى يجب ادخال الكعبين في المشاق لان المعنى مع اربابنا
التي لا يميز بها داخا ولا يطلع بالمشي الى المفضل خرج عما من الخلاف فكان احط
قوله ولو تكسر المشي كان ذلك وقيل لا يميز للمشاة والاشياء وحارب انه على
تقدير ان يكون للاشياء والمشي ما ذكره من عدم جواز التكسر لان الاشياء
يكون للشيء كذا يكون لكثرة مثل اعطيه من عشر الى واحد ومع الاختلاف

عبدالله بن محمد

وإشادة

مختار

يحتاج إلى دليل ولوضع المسح مثل هذا البدل لعمدة الوضوء في موضع فليقل
من العرق والحام ونحوها إذا كان على الأعضاء تلك سابقاً على العوض للقطع ببقا
شيئته وفي الذكرى على غلبته الوضوء طوبى الرطب انرفع إلى شكلى
وقد نظر فان التخليل يقتضى ثبوتها وفتح المقذلين الثاني وهو محتمل
الحق وان ادريس وبه لا يخرج **قوله** ان استنا قبل قط اي الوضوء
ان اكثرا من الماء وان جفا البدل لا اعاد الوضوء بها وقع وضوءه وذلك
بان ينحصر ما على قبل الا سبباً وبما خذ من ثقله الوضوء ويجوز ان لا يخل
وحيث قلته فاذا طيل الوضوء ان تغرد تدارك المسح على الوجه الغريب المثل
من خارج **قوله** ولا ترتيب فيها هذا احد القائلين لا سقاء المستحق لا يخرج
الوجه بان وضوءا ليا ان وقع فيه الترتيب فوجهه ظاهر في كل ازم
وجوب مقابلة الثاني بطريقها وبما لا يلزم انما وقع عليه وضوء
البيان بحمل الفعل به لان بيان الواجب ولغوه عليه السلام يعرف به ان
عنه لا يقبل القياس السقوط الآية قبل بخزان يكون الواجب في وضوءا ليا ان
خلاف الترتيب ولم يمتحن ذلك الواقع للجماع على جوانب غير قلب ايزلم
ان لا يكون قوله عليه السلي هذا وضوء لا يقبل السقوط الآية به جارياً على
ظاهر في الفرد المار به لكون مختصاً بالشيء اليه وهو خلاف الاياما
لزم عنه خلاف الأصل فهو خلاف الأصل **قوله** ولو استغنى بذلك للقدرة
ففسدوه دفعه لم يخرج المراد غسل أعضاء وضوءه دفعه وذلك حيث
يتعد عليه اليأس بنفسه وانما لم يخرج لغوات الترتيب وانما سئل ما عدا
اغسل الوجه ويحدد النقول لذلك ما ستره على الوجه الغريب **قوله**
الوجه وهي ان يغتسل كل عضو بالترتيب عليه عند كل اى اى عند كل
السابق والمراد بقتنه به العبادة وهذا احد القولين لا يوجب
2. تفسير المراه وهو قريب من النص للفرق فان المراه مفاعلة على
الوجه بها التسامع وهو اختيار المصنف والمقول الثاني ان المراه على
الحقاق على بعض ان يحس القبول ان يحس ما قبله فادام الكلك

وایب

فلا يخرج وهو الظاهر من عبارة أكثر الأصحاب وفي بعض كتابي الشهيد
كما ترى قولنا ثالث جامع بين التقديرين وهو ما يقع اختياراً أو إرادة
المتخالف اصطفاً أو فتنه أعلم أن المولاة تعبر بالاولى من حيث
الثاني سواء كان اختياراً أو فتنه وهو ما لا يصح أن يعبر به في
غير تلك الصور السابعة فلا بد في اختلاف التقديرين وإن جعل قوله وعدي
أصح أنه لا يتناول ثمة الاختلاف في غير المولاة بالتتابع لا فيكون الوصف
ربما يتتابع في صورة الاصطفاً فالقول الثالث كالأول مما يستلزم سقوط
المولاة في صورته الاصطفاً وعلى التبع الأول رخصه وعلى قصر الثالث ليس
بمخصص له لم يكن واحداً أصلاً فقول **قوله** فلم يوس لوجوب الميتا بعض
سوى اللام المحصور على أن هذا قول الأول لأن العامل به لا يجب بالاصطفاً
بمجرد الخلاف لتتابع ما لم يوصف باليدى فليست لوجوب المتابعة معنى إلا
ترتب الحكم على فتنتها ولا يعقل تأييم الحكم بفرتها إلا إذا كان مختاراً
لا مشاعاً للتخلف فيها لمعروفاً إذا تفتت ذلك فاقع القولين هو الثاني
أذ ليس في التضمن ما يتناقضه والمولاة بالمعنى الأول فيصير زيادة
والأصل عدمه وقد استخرج المصنف على ذلك منجولة ولو تم لم يفسد
الوصف بالأول لا بالمتابعة لعدم تحققه لاشكال بدونها على تقدير وجوب
زاد أمثالاً ما يحقق في ذلك بالأمور المتشابهة على جميع الأمور الواجبة
فيه وأما القول الأول لا يقدح في هذا من استلزامه على صحة القول
الثاني وفقاً ما بحث أحسن الذكرى عن الأصحاب في محقق معنى جفاف
الشيء وعدمه بل قد يقال في ظاهر الوصف وأن اردى دليل اعتبار الوصف
المستقدم في فصل عدمه وعن مع ابن الشهيد استدل بقوله المولى في جميع عدم
الضرورة وعن ظاهر ما في الأصحاب لا كفاً بل في اليدى لظاهرهم على
الأحد من الشعر الوجه للشيء وورود لا يخالف ذلك فيصير من القول
أذ لولا ثم فساد الوصف للأول بالمولاة كجفاف اليدى بالمتابعة مطلقاً
أم لا فالقول المعتدل في كون شرط الرطوبة وفريق بحيث تولد في ظاهره

لحقاً ليدل على الوصف فيه اختياراً ووجه الحق بقا البطلان والتقدير
على خلاف الأصل فالتأثير المذكور وبعبارة الأصحاب باليدى المتخرج طرف
الأول من الطرف الآخر ج لوتغير بقا المولاة لا فطرطها والحق مع رعاية
ما يمكن من الاستدلال والاسراع فالظاهر السقوط وعليه يحمل الحديث
الذكر على اعتبار جفاف اليدى ولذا يقتضيه الاستدلال بمتناقض المسححان كما
به في الذكرى وغيرهما وتوحيده بين الوصف والشيء كما كان إلى المولاة
قوله فإن أدخل وجب التتابع في المشارية جفاف جميع **قوله**
فإن زاد الوصف لولا أنها فلا فطرطها والكفاً **قوله** المراد بالوصف ما يقتضيه
تعلق اليدى كجفاف اليدى كجفاف اليدى وغيره فتن نزل الوصف من حيث
أي متناهيها لا كجفاف اليدى كجفاف اليدى كجفاف اليدى كجفاف اليدى
وأما على أنها المتابعة قبل أن يذكر الواجب يتعقد ونظر أثره في وجه الكفاً
بالحق لغة فله لفتها وأصل بالمتابعة فتنه الوصف وجهاً يلتفتان إلى أن
المتابعة في حقه الفعل حالة الذي أقصاه اليدى أصله لأن شرط المذكور
ليخرج أذ هو بعض أفراد الوصف لا فطرطها **قوله** لا فطرطها لا فطرطها
عن المذكور لعدم المتابعة ولا عن غير لعدم المتابعة إذا الفرضان الحكم
عن المذكور ومشكلة لوتغير رخصه وكذا من قيام فاقى بها من جلق من
بعبارة المولى لم يعقد مع أن القيام غير شرط في أصلها إذا اقتضت ذلك فتن
تتعلق على جفاف الوصف وجوب الكفاً وضوح به المشارية وكان ترك
أن الملقى به هو المذكور والكفاً لا لاختلافه بل لصفته المشبهة وليس تخيد
لأن الثاني به لا يتجوز على المذكور إذا اشتبه على جميع وجوه الوجوب فيه لأن
هذا هو العقل من الأجزاء وح فلا كفاً لعدم المتابعة والحق في المذكور
الزمن لعدم الالتئان به والحق لعدم المتابعة بين الملقى به والمذكور
فيصير في عهدته فيجوز نأركه ولا يجب الكفاً إلا إذا اقتضت في التدارك
عدم نصيب وقته حتى فاق وقته فظهر أن الكفاً لا ينتج عنه العقل
لما على واحد من القولين بالحق والاطلاق لا يمكن ما ذكرناه **قوله**

ولما لم يتصل بما حصل على القولين بطلان مع تقاء الوقت بجفاف الكفاً ولا
كفاً وعلى الحق من غير وجع الوقت تحق طعناً وهذا لا يفرق بين
الوصف مطلقاً في وقت معين وهو بعض أفراد مسألة الكتاب لا فتنها
عن من أن يكون الذكر معيناً ومطلقاً والحاصل أن جعل مدار وجوب
الكفاً في وقت معين الوصف الملقى به في مستقيم وسبقاً في باب صلوة الذكر
الكفاً في وقت معين الوصف الملقى به في مستقيم وسبقاً في باب صلوة الذكر
أنه لو تدرج صلوة في زمان أو مكان فخصص في بها في غير ذلك كما
عليه فيها فيه ولا كفاً وهو مخالف لما هنا والحق أن فروه هنا
لا وجه له وبحق الحكم أن الوصف المتين وكذلك أن تعين وقته
وأخذ بالصفة المشبهة اختياراً حتى خرج الوقت وجب الكفاً وإن
بقى تداركه فيه ولا كفاً سواء قلنا بصحة الملقى به على خلاف الصفة
أم لا وإن لم يتعين وقته لم يجز وجوب الكفاً فيه إلا مع نصيب
وقته بغيره لظن الدعاة مع الإخلال به على التقديرين أيضاً **قوله**
العقل الثاني من من وبات به ويتأكد السواء وإن كان بالترتيب
للصباح آخر النهار وأول مساء **قوله** من مستحب الوصف المذكور
السواء اختياراً ورد عنهم لولا أن استدل على امتناعهم بالسواء
عند كل وضوء ولا وجه له عليهم فإن الاستصحاب ثابت وعن الباقي
والقادر عليها التلزم صلوة كعقلين يسواك أفضل من سبعين ركعة
بغير سواك ويستحب بقبضنا في الشار وأفضلها الأرك ويجزى في الركعة
الخشنة والوجع ويستحب أن يكون عرياناً ولا فرق بين الترتيب واليا
للصباح وغيره وقال ابن أبي عقيل والشيخ يكره بالترتيب للصباح ولا
فرق في الاستصحاب للصباح بين أقل النهار وآخره خلافاً للغة العامة
بكرهية للصباح بعد الزوال لا يزيل أثر العباد ليس بشي قال في الذكر
ما حاصله هذا السواء والتسوية من سائر الوضوء حتى يقع عندها
بغيرها للأصحاب والأخبار أنها من سنة لكن لم يذكر لأصحابها اتفاق
الشيء عندها ولعله لسبب اسم العمل المعبر في الوضوء عنها **قوله**

ووضع الأمان على الميمن والأعتراف بها هذا أن كان يتوضأ من أماء وكذا
الأعتراف منه باليدى استند في الذكرى إلى الأصحاب روى أن النبي
كان يصلي ثمانين في صلاة ركعة ويستحب أن يكون الأعتراف باليدى الميمن
لعملنا في عليه السلام وصلى رسول الله صلى الله عليه وآله والأخبار
به إلى أن روى عنه غسل الميمن فانه الأصحاب وروى عن الباقي التمسك
والأخبار لغسل الميمن باليسرى وروى عنه الأخاء الميمن أيضاً **قوله**
والشبهة والكتاب في قوله بسم الله وبالله إلى آخر الدعاء **قوله** وغسل
اليدين قبل داخلهما إلى الأمام **قوله** غسل الكفين للوضوء من غسل
الزبد وليست به من المرتبة على الظاهر لورود التقيد به وظاهر العبارة
عدم الفرق ولذا جفت هذه الأساليب تنافي العقل كما صرح به في
المتن **قوله** والمضغطة والاستئذان ثلاثاً ثلاثاً ويستحب كونهما
ثلاثة ألف وقيل لابن أبي عقيل ليسا بقرض وما ستره صفة ويستحب
المباينة فيهما بحيث يذهب الماء إلى أقصى الحلق وجدة الجنبات لغير الصيام
قوله والدعاء عند ما يريد به كعبته فالمستحب وبإزاء الرجل ليعمل ظاهره
هذا أن في الذكرى ثلاثاً لغيره لورود التقيد به وظاهر العبارة
ويعمل في الذكرى ثلاثاً لغيره لورود التقيد به وظاهر العبارة
فإن في الذكرى الثلاثاً لغيره لورود التقيد به وظاهر العبارة
لما تقتضيه رواية ابن كثير عن أبيه الميمن عليه السلام **قوله** وتيمم الصلاة
خلفاً لآل ابن بابويه حيث أكد التيمم إلى عقيل والميم يوم القيامة وضيق
قوله وقال ابن الحنفية وابن أبي عقيل والميم يوم القيامة وضيق
والأصح التحريم إذا اعتققت الشريعة أنه لا دخل له في ما ليس
منه بطل الوضوء أن استند بك بها المعصية بحيث تنفذ باليدى
قوله ولا تكرار المسح أي لا رجاءاً منه ولا لورود الشبهة حم
وأصح به وعليه يترك قول الشيخين وابن ادریس بالتحريم ولا يبطأ به
الوضوء **قوله** وتكرار الاستسقاء **قوله** لورود النص بالنسب عنها

في غير هذا الوقت
الوضوء في غير هذا الوقت
الوضوء في غير هذا الوقت
الوضوء في غير هذا الوقت

الغسل بالماء للوضوء بعد استعانة به بوضوء الماء للغسل به المتوضوء استعانة
لا يصح على الغسل فان ذلك تركه **قوله** والتمسك لما وصى به
الغسل بالماء عليه السكون ثم وضوءه كانت له حسنة وان تركها
لم يتبرأ حتى يغتسل وضوءه كانت له حسنة وان تركها
الماء بالتمسك منه ما لا وضوءه ثبوت حقه والظاهر ان من وضوءه بالتمسك
وضوءه بالتمسك الكبري لا بعد مكرها فالعدم صدق التمسك على ذلك
قوله عليه السلام حتى يغتسل وضوءه قد يتبع خلاف ذلك **قوله** الفصل الثاني
في حكمه يستباح بالوضوء للوضوء والظروف للتمسك اجماعا **قوله** الحلقا انما
الظروف للتمسك على من ساج فان مدونه يباح للتمسك بخلاف الضلوة
انما الوضوء محله وكان ينبغي ان يقتد الظرف بالتمسك **قوله** ومسوقا
الفران ان تخرج منها على كفاي **قوله** لا يبرأ من وضوءه من ساج والتمسك
قوله تعالى لا يمسه الا المطهرون خبره عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم
لان المراد به ما يبرأ من وضوءه المراد بالتمسك للوضوء يبرأ من وضوءه
انما الصلوة على الشجر والسنن لا تعد منها ويراد بالتمسك انما هو الدلالة
على مبادى تلكات كما يتقوى الانعام فالاعراب لا تعد منها بخلاف
التمسك والتمسك يدع افعال الجميع والعدم بخلاف التمسك الشافعي
ولا يخفى ان ذلك كلام لا جد **قوله** وذو الحجة يبرأ من وضوءه
الماء حتى يصل للتمسك وان تقربا منه عليها وان كان ما تحتها نجسا
المسحوق في الحرجة فانها في موضع الغسل وان كان ما تحتها طاهرا وان كان
الماء رايه من غير حرج **قوله** يجوز للتمسك بالتمسك حتى يغتسل
به البصر ولا يحل التمسك وان امكن الحصول للتمسك ولو كان ما
تحتها نجسا وان كان التمسك والاضرب بالغسل وجب لوجوبه على الغسل
ان لم يكن يظهر برون التمسك ولو تغذى التمسك والاضرب بالماء او خاف الضرر
او كان ما تحتها نجسا وتغذى تظهيره عليه كالتمسك المتوضوء في الوضوء
يشترط ان يكون ظاهرها طاهرا ولا وقع عليها طاهره عليه على ظهره

كأنه

كما صح به المصنف وشيخنا الشهيد وان كانت على الممسح والمكن
التمسك ولا يضرب بالتمسك فحين التمسك ولا يضرب بالتمسك
البطل وان كان ما تحتها طاهرا لوجوب التمسك بالتمسك
يكن التمسك وان كان بغير وصول الماء وان كان ما تحتها نجسا
مسح على الظاهر الطاهر وهل يجب تكلل حيث تصل الماء الى ما تحتها ان
وكان طاهرا ولا يضرب بوضوءه وجان الظاهر لوجوبه لاق الممسح
يستقط بالمسح اذا عرفت هذا فعلى عبارة الكتاب وانظر قصدها
عن بيان هذه الاحكام فان ظاهرها استدل بالمسح والغسل في ذلك وقد
عرفت التفاوت بينهما وكذا قوله يبرأ من وضوءه مع التمسك او بذكر الماء
ان كان ما تحتها نجسا او طاهرا وتقتضي باساية الماء معلوم عدم
بين الامرين في التمسك فان التمسك في الماء وفي مسحة والممسح في
التمسك كاف وانما كون التمسك والتمسك وتقتضي اكدت ضبط صورة التمسك
قلت المسح اما ان يكون نزعها او لا على التقديرين اما ان يكون في موضع
الغسل او لا على التقديرين اما ان يكون تحتها طاهرا او لا على التقديرين اما ان
يكن التمسك او لا وتقتضي باساية اما ان يكون التمسك ولعدم
وصول الماء عادة فحين ثمان يشرط صورة عشرة صورة قد علمت احكامها
وما في ذلك من غلط فعمل ما يدخل في طهارة منها وما يخرج وحكم الظاهر
والصحيح على الجرح ونحوه حكم الجرح على الظاهر **قوله** وصاحب التمسك
المطلوب هو يتوضأ من وضوءه على كل وضوء وان كان تحتها
وكذا التمسك **قوله** لا اشكال في ان التمسك فيه بوضوءه لكل وضوءه
وليس هو وضوءه عند التمسك فيها ولا بوضوءه على كل وضوءه
انظر للحكمة غير كثير ومن ذلك واما التمسك كالمسح وان كان
متفادى انه يتجدد الحرف بغيره في وضوءه عليه الطهارة ومنه الممسح
بها ان ذلك على ما اشيع اعتباره مطلقا التمسك بالتمسك وجب عليه
الوضوء لكل وضوءه من اياه

تمسك بالتمسك

التمسك بالتمسك بحسب المكن وفي الممسح انه يصلي بوضوء واحد على
لا الحاقة بالتمسك فيه قياس وجوبه ان مساواتها في الحكم وليد
ليس بقياس واما الممسك في المراد به غسل التمسك اعني من ان يكون
تمسك او غايه في الوضوء بوضوءه عليه فالتمسك به بوضوءه لكل وضوءه
فان تجد حده فيها بوضوءه بوضوءه الكلام والتمسك بالتمسك
هذا اذا لم يكن حده متنازعا فان تراجمه كونه كالتمسك بالتمسك
من التمسك بالمسك ان امكن منه فعل الطهارة والتمسك بوضوءه
عن التمسك ولو تسمى انما التمسك في فيه ذلك فحين والتمسك بالتمسك
لكل وضوءه كالتمسك في التمسك واعلم ان كل وضوءه التمسك عليه
التمسك في متع التمسك بحسب المكن لو زاد التمسك بوضوءه
قوله ولو يتبين للتمسك وشك في الطهارة بعد فان التمسك اذا التمسك
اليقين السابق فاذا ثبت بقاء التمسك بوضوءه على الطهارة والتمسك بالتمسك
الماء ومن قولهم التمسك لا يصح من اليقين في الطهارة ويتكسر الحكم
لو انعكس الفرض **قوله** ولو يتبينها متجدد متعافين وشك في
التمسك فان لم تعلم حاكم قبل زمانها بوضوءه واستصحابه **قوله** او ادرك
متجدد استصحابها في العدد كحدث وطهارة او حدثين وطهارة ندي
عليها فانها اذا استويا في العدد والتجدد فيه والمراد يكون متعافين
كون الطهارة عقب الحدث في طهارة لا عقب حدث وانما اعني التمسك
وانما قسمة بوضوءها لا بوضوءه الاخذ بما كان قبلها في كل حال قبل
زمانها واضل المسألة مفرقة في كلام الاصحاب خاتمة من
التقيد بخبرها ان من يتبين خبره الحدث والطهارة منه ولم يعلم
السابق منها واللاحق اطلق المتقدمون من الاصحاب وجوب الطهارة
عليه لشكها في الاحكام من غير خروج والتمسك في وضوءه موقوف على
الحكم بكونه متطهرا وقيل المتأخرين في ذلك فقالوا بوضوءه فانما
حاله قبل زمانها وجب الطهارة كذا ذكره وان عاكفة قبلها بانما كان متطهرا

تظهر ان
التمسك بالتمسك

كأنه

او متجددا لم يجبه الحكم بالطهارة على كل حال ثم اختلفوا فقال الحق
سعيد ياخذ بقصد ما كان قبلها من حدث وطهارة لا ان كان حدثا
فقد يتفق رفعه لان الحدث بالطهارة المتعافين مع الحدث الاخر
ان كانت بعد الحدثين او بينهما فقدرت احدى فيهما واشتباها بالحدثين
الاخرين معلوم للشك في تآخرهما في الحقيقة هو يتفق في الحقيقة
في الحدث وان كان متطهرا فقد سبق ان يقتضي تلك الطهارة بالحدث
المستحق مع الطهارة لان كان بعد الطهارة بينا وبينها فقد يقض
الاولى على كل تقدير ولعل بالطهارة الاخرى غير معلوم للشك في تآخرها
عنه فهو يتفق في الحدث شاك في الطهارة وقيل المصنف انما ياب
مسل ما كان قبلها واختلف في المختلف على انه الان متطهرا واعلم قبلها
انه كان متطهرا بانه يتفق انه يقض تلك الطهارة الثانية مشكوك
فيه فلا يبرأ من اليقين بالشك وعلى انه انما حدث اذا علم قبلها
انه كان متطهرا بانه يتفق انه استقل عنه الى الطهارة ثم لا يبرأ من
الطهارة فقد يقض ما مشكوك فيها ويؤد عليه انه ان لم يعلم التمسك
جاءت في الطهارة بوضوءه فيكون الحدث بوضوءه والحدثين في التمسك
فيكون الطهارة بوضوءه فلا يبرأ من كونه من التمسك في غير التمسك
ولما كان فرض المسألة لا يفي كونه من الطهارة والحدثين في التمسك
فيكونها بوضوءه في العدد او لولا واحد من الاخر لم تطرأ الاخذ
بمثل ما كان قبلها لا تبرز اذ عدد الطهارة على الحدث وكان قبلها حدثا
لم يبرأ من كونه بوضوءه حتى لا انه يخرج عن المسألة اما العيني
والغني انما لا واعرض عن الحكم فيها واراد عليه شيئا الشبهة
ان ذلك ليس من الشك في الحكم الذي هو موضع المسألة وهو غير
قادر لولا ان يخرج عن المسألة اذ يلقى كون الشك في الامر او
عليه غيره ان ذلك لا يصح استصحابا ما عدا العلم وتقتضي انه لا
بان المراد لا يتم الاستصحاب وهذا ايضا على نظير السابق والاصح السابق

تمسك

تمسك

او

ان لم يقم بالتحاقب والاخذ بالظن ولهم تعلم كماله قبلهما بظهور
وكوشك في من قال الطهارة فكذلك ان كان على حاله في اقل اقله
وما بعد ان لم يحكم في هذا اذا كان المتطهر على حاله استعمل
الطهارة من وضوءه ونحوه ولا يصح ان يقال من وضوءه الا وضوءه غير
انما يصح على المشكوك فيه وما بعد اذا لم يشك في فادى عادته لم يحكم
لوجه ولا يترك ما كان دوام عرض الشك وبما حدثنا اكثر من ذلك مرات
ويشكل لعدم النص فبعين المتعدي الى التعريف ونزول الحكم من الاكف
والمرتب المتبادر على كماله اي معناه المراد به بينا حال الفصل والمراد ان
هذين ايضا لو شك في شي من افعال الطهارة بعد لا يتناول عن فعلها والفرع
منه لا يقتضي على افعالها وان من الاصل عدم اليقين بالمشكوك فيه فلا
يحق الرجوع من عدمه الى كونه من افعالها ما لم يتبين انما يصح ما تأسسه واما عرفنا
جميع جميع اليقين والاصل الصحيح وايضا فان الظاهر يحتمل للمصنف جميع اليقين
عدم الحائل والعاد قد تحصل في الفعل وهو الصادق عليه التمسك لمرادنا
نرجس من شيء دخل في غير شك في شيء والاضمحيم في الاتفاقات بينهما
متنصير قول المصنف والافعال المتفاد في الوضوء والمرتب المتبادر بتد
الاتفاقات في غير وجه غير التمسك فانه كالمؤمن وفي بعض فاعين شئنا
الشبهات في الاشكال في المتبادر خاتمة والعسان محتملة وكل من استلزم
قابل له شك ان الموالاة في الفصل مطلقا وان كان لا تأسس في المحقق
بان تأسسه واحده نعم الحكم في المراسن في قوله في المعناد وفي بعض
قرايد ان هذه الاشكال لا يتجوز ان كان حصل في المراسن في قوله في المعناد وفي بعض
فرق بينه وبين غير ولا يصح في الاكف فادى عادته في الاكف في قوله في المعناد وفي بعض
القول ليس بطريق بل المعبر بالظن الذي اقامه انما عارض مقام العلم **قوله**
ويشترط طهارة محل افعال عن الخبز فحين اى اى غير المحل واما ان شرط طهارة
محل الاكف الى الماء اقليل بحيث لا يوافي الخاتمة لا يفيها لظهور الكثرة في
المحل الطهارة مع بقاها الخبز وكان انما لا يفيها فكذا هذا الخاتمة مع بقاها

فانما يشترط

عنما حقه

عيناها حقه ان لا يقبل الطهارة في شئ من اشياء طهارة محل ان المظهر
للخاتمة لا يكون تحقيا للطهارة بل من افاضه لآء عليه بعد تطهيره وهو
المرتب المتبادر في عين الكرامة عليه **قوله** وكذا في حاله عن
اخذها اعادة الطهارة والوضوء وان تعذر على رائي الحد في الحد
الثاني الواقع بعد وضوءه لا يشترط للصلوة فلا يثبت فسادا في فاعلها
بوجه نيته في تجديد محض ظاهر لا في الحد الواقع وقيدانه بكونه لا يندرج
المجدد الثاني والثالث وغيرهما ان قلنا عشر وعين الصلوة واجزة التي
من شدة او كان تعذر في بعض الصلوات وهذا ما يصدق على المجدد في المجدد
على الواجب يتدرج ويظهر من ان كان مستند في لا يطهره كذا في قوله
كان متبادرا في القيد وجوب الصلوة به بعض هذه الاحكام والظاهر في احدها
الى الطهارة في الحد وما قبله لولا انه عليه التمسك وقيدناه وان تعذر
لا يتناول من ما قبله اذا لم يطق بان الوضوء في الحد في الحد في الحد
لشمله وليست لها اعادة الصلوة المتعددة اقل من اعادة الواحدة نعم وما
وقع في الطهارة في عين الصلوة في اعادة افعالها ما وقع في احده
لان بعض الاحكام لما اكتمل بالطهارة الثانية على تقدير فساد الاولى لم
يحق عند وجوب عاده ما وقع بالطهارة في غير محله ما وقع بالاولى لوج
القطع لكونها رافعة للحال في عين عدم التكليف فلو قال وان
دفع بالطهارة في كان اولى اعلم ان هذه المسئلة في عينه على افعال
الصلوة في الثانية فعلى القول بالشرطية في الرفع والامتناع
بمعين اعادة الطهارة والصلوة لا يمكن ان يكون الا في حاله في الرفع
والثانية لا يمنع لا تنافي لنية المعنى فاما ما وقع على فصل الحد في الرفع
فكان مقطوعا به مسوقا لاستصحابها لما كان وهذا هو الذي اشار اليه
المصنف بقوله على راي وعلى القول بالاكتمال بالاكتمال لا يشك في صحة
الصلوة الثانية في الطهارة في عينه على القول بالاكتمال بالاكتمال بالاكتمال بالاكتمال
مع القدرة على اعادةها الا في صور الاولى ان تكون الطهارة في عينه

المرتب

يصدق الصلوات عددا وتختلف فان اختلفت وجبت اعادةها ما
ليقطن فسادا في عينها ولا يتم بحصول يقين البتة الا باعادةها وان اعتدنا
اعاد ذلك التكرار في ما في ذاته من هاتين الصلواتين لان الواجب
اعادة ذلك العدد بنية الفات وقد حصل في عينه في الرفع والامتناع
وجوب التكرار في الرفع في عينه في الرفع في عينه في الرفع في عينه
المختلفين في القول في عينه في الرفع في عينه في الرفع في عينه
يوم لم تعلم ما يصلي في عينه في الرفع في عينه في الرفع في عينه
وقال لما اضلح وابن زهر في عينه في الرفع في عينه في الرفع في عينه
نظروا تقدم ولا فرق في هاتين الصلواتين بين المسافر والمقيم اعلم
ان اللام في قول المتن الا في حاله في الرفع في عينه في الرفع في عينه
ذكر حاله في عينه في الرفع في عينه في الرفع في عينه في الرفع في عينه
والمرتب مع التمسك في الاستيق وهو من صدور الامانة **قوله**
ولو كان الشك في صلوة يوم الحج في الصورة الثانية وبحقها
ان يكون الا في حاله في الرفع في عينه في الرفع في عينه في الرفع في عينه
فان كانت من فرض المقتضى اعادة ثلاث صلوات وهي التي اختلفت فيها
معا ومعها في عينه في الرفع في عينه في الرفع في عينه في الرفع في عينه
ثلاث في عينه في الرفع في عينه في الرفع في عينه في الرفع في عينه
معها في عينه في الرفع في عينه في الرفع في عينه في الرفع في عينه
والاعتناء اتفاقا في عينه في الرفع في عينه في الرفع في عينه في الرفع في عينه
الثابت وعلى قولنا في السلاخ وابتدأ في عينه في الرفع في عينه في الرفع في عينه
بقوله في عينه في الرفع في عينه في الرفع في عينه في الرفع في عينه في الرفع في عينه
ولو كان الشك في الرفع في عينه في الرفع في عينه في الرفع في عينه في الرفع في عينه
الشك في صلوة يوم الا في حاله في الرفع في عينه في الرفع في عينه في الرفع في عينه
الطهارة بتعدد الصلوة كما تقدم قوله ولو كان الا في حاله في الرفع في عينه في الرفع في عينه
انح هه في الصورة الثانية وبحقها ان يكون الا في حاله في الرفع في عينه في الرفع في عينه في الرفع في عينه

الصلوة

في رية

عنه في عينه

من الصلوات

والصحيح ان كان مساويا وحيث عاينه الترتيب فالصحيح ان
 الظاهر بعد الصبح وروى في بين العصر والعشاء مرتين احدهما قبل المغرب
 والاخرى بعدهما عاينه الترتيب لتعدد الغائب بطلان في الاولى منها ثانيا
 وان عين العصر اطلق شيئا بين الظهر والعشاء مرتين احدهما بين
 وقبل العصر والاخرى بعد الظهر فيكون ترتيبها بعد العصر ولا بعد الظهر
 لغزات التي ترتيب بين الظهر وبين العشاء بين وان عين العشاء
 اطلق شيئا مرتين متوالتين بين الظهر والعصر بعد الصبح وقبل
 المغرب وان كان مساويا وعين الصبح اطلق شيئا بين الظهر والعصر
 وبين العصر والعشاء مرتين احدهما قبل المغرب والاخرى بعدها لا يصح
 ثانيا قبل المغرب لغزات ترتيب العشاء بين ولا بعدها لغزات ترتيب
 بينها وبين احدهما الظهر وان عين الظهر في رد شيئا بين الصبح و
 العصر قبل الظهر فلا يجوز بعدها لغزات الترتيب بينهما وبين العصر
 على ذلك بالترتيب بينهما وبين العصر في رد شيئا بعد العصر بالترتيب
 بين المغرب وبين العصر والعشاء بعد المغرب لا قبلها لغزات الترتيب ما بين
 العشاء وان عين العصر اطلق شيئا قبلها بين الصبح والظهر وبين الظهر والعشاء
 بعد المغرب وان عين العشاء اطلق شيئا بين الصبح والظهر وبين الظهر والعشاء
 المغرب محصور للترتيب بينهما وبين واحده من الثلث قبلها وروى الترتيب
 صالح لانه لا يمتنع ان يكون الاطلاق والتعيين متقدمين اما الاطلاق
 فقد تقدم توجيهه واما التعيين فليست الواجب زيادته ويجوز ان يكون
 على غير التعيين الاطلاق حيث يمكن تخصيصه للزم كما لا يمكن
 ما يصح والمقدمة فرض المتعمد فلا طريق الى البركة شيئا من التعيين
 لان الزعم انما يجب مع العلم بان عينه طارئة ولا وجه ما بين باب المتقدم
 هذا لانه لا يتحقق الجواب قطعا وجواز الاطلاق شيئا في ذلك لان كل ما يطرأ
 للبركة فيكون وجوبه بغيره لان الظاهر ان العود عن العين انما هو جزم
 وتسهيل لا لصا وانه لا يثبت ما في الذوات واذا جاز الزعم في كل ما يخصه

المراد

استثناء

والصحيح ان كان مساويا وحيث عاينه الترتيب فالصحيح ان
 الظاهر بعد الصبح وروى في بين العصر والعشاء مرتين احدهما قبل المغرب
 والاخرى بعدهما عاينه الترتيب لتعدد الغائب بطلان في الاولى منها ثانيا
 وان عين العصر اطلق شيئا بين الظهر والعشاء مرتين احدهما بين
 وقبل العصر والاخرى بعد الظهر فيكون ترتيبها بعد العصر ولا بعد الظهر
 لغزات التي ترتيب بين الظهر وبين العشاء بين وان عين العشاء
 اطلق شيئا مرتين متوالتين بين الظهر والعصر بعد الصبح وقبل
 المغرب وان كان مساويا وعين الصبح اطلق شيئا بين الظهر والعصر
 وبين العصر والعشاء مرتين احدهما قبل المغرب والاخرى بعدها لا يصح
 ثانيا قبل المغرب لغزات ترتيب العشاء بين ولا بعدها لغزات ترتيب
 بينها وبين احدهما الظهر وان عين الظهر في رد شيئا بين الصبح و
 العصر قبل الظهر فلا يجوز بعدها لغزات الترتيب بينهما وبين العصر
 على ذلك بالترتيب بينهما وبين العصر في رد شيئا بعد العصر بالترتيب
 بين المغرب وبين العصر والعشاء بعد المغرب لا قبلها لغزات الترتيب ما بين
 العشاء وان عين العصر اطلق شيئا قبلها بين الصبح والظهر وبين الظهر والعشاء
 بعد المغرب وان عين العشاء اطلق شيئا بين الصبح والظهر وبين الظهر والعشاء
 المغرب محصور للترتيب بينهما وبين واحده من الثلث قبلها وروى الترتيب
 صالح لانه لا يمتنع ان يكون الاطلاق والتعيين متقدمين اما الاطلاق
 فقد تقدم توجيهه واما التعيين فليست الواجب زيادته ويجوز ان يكون
 على غير التعيين الاطلاق حيث يمكن تخصيصه للزم كما لا يمكن
 ما يصح والمقدمة فرض المتعمد فلا طريق الى البركة شيئا من التعيين
 لان الزعم انما يجب مع العلم بان عينه طارئة ولا وجه ما بين باب المتقدم
 هذا لانه لا يتحقق الجواب قطعا وجواز الاطلاق شيئا في ذلك لان كل ما يطرأ
 للبركة فيكون وجوبه بغيره لان الظاهر ان العود عن العين انما هو جزم
 وتسهيل لا لصا وانه لا يثبت ما في الذوات واذا جاز الزعم في كل ما يخصه

والمراد ان عين
 في عين وقت العشاء
 بين الصبح والظهر
 بين الظهر والعشاء

المقتضى هو ارجحها معنيين واشتقا المانع اذ ليس الا اجتماعا وهو
 غير صالح لها فغيره جعل ضعيفا لعدم الجواز لعدم حصول فائدة بلا اشتغال الحقيقة
 بحذف بعض الغائبين لوجوب ثلثة وعدم الزعم بحسب ما يمكن تصادقا لثبته في
 الزمة بعين واحدة وما انتفى فافترق بين عدم جوازه والحق كما قال شيخنا في
 الذكرى انه لا يثبت الا في عينه بغيره في عينه واعلم انه يجوز ان
 العين في قول المصنف ولا فرق جواز اطلاق اللفظ فيها والتعيين المتعمد
 على ان يتقدم معه وان الواو تعني مع لا ما طرفة لعدم كون الجواز كما ذكره المصنف
 من الاختلاف في المراد اذ لا يخلو هذا التقدير من الجواز لان الاطلاق وجاز
 التعيين ليكون رد على اللفظ في الاطلاق لان خلافه في الاطلاق كما كان في
 مسائل الباب كلها فخصصه بغيره بعد الموضع لا وجه لان المانع لا يقتضي
 لغيره عليه باق المسألة المتضمنة في جميع وامانا في خلافه في قوله
 فشا في ثلثة يقتضي كون لسان الغيبة بالترفع على الاقرب وما في جزمه
 يستقيم الا اذا اريد الجمع بين الامر في معالان الاطلاق لا يقتضي واما ثانيا
 فلان قوله ويجوز تعيين الظهر والعصر والعشاء لا ينطبق الا على ما ذكرناه
 لانه جمع فيه بين التعيين والاطلاق لا يتقدم ذلك مع الاطلاق وحده
 ولا مع التعيين وحده ولا مع قوله فيطلق بين الباقين الاقاربين
 الغريبين لياقين من الزعم عليها الشافعي بعد تعين واحده منهما ولا
 يتقدم هذا الا على ذلك التقدير ولان التعيين في جميع لا بد من ما ذكرناه
 اولا يستقيم عوده الى المكلف باعتبار جواز الاطلاق له وموطأه في الباب
 التعيين لان المتبادر منه تعيين جميع ولا يطابق ولو جعلنا من تعيين
 الجميع والبعض لكان فيه مع اختلاف في جمع الضم فيه وفيما في قول النظم
 الزعم لان التقدير مع الاقرب جواز الاطلاق فيها وجواز التعيين الضم
 يتعين اكل تعيين البعض خاصة فيا على التعيين بضميمة ثلثة وتوهم ان
 التعيين في البعض خاصة فيا وقد ركب كلام منها في خط من رتبة اعتبار
 واما رابعا فلان قوله ولا الاطلاق الثاني فيكون بالترتيب يكون مستورا على

كما ذكره ابن
 القائل

تقديره ان يرد جواز كل منهما مع ما فيه من اختلاف الاطلاق لانه لا يخلو
 المراد بغيره ولا اقرب جواز الاطلاق البتة في جميع وما ذكره القائل عميد المؤمنين
 من ان المراد بالاطلاق الاقل الشك في ان يطلق في كل من الغريبين بين
 الثلث اعني الظهر والعشاء فيكون قوله بعد هذا الاطلاق انشاء بيان
 ما يجرى كلفه لا اصل له لان الاطلاق في الغزات موعودة عن الزم بغيرها
 مع رعايته الترتيب على ما وقع فيه الاشتباه اذا كان المراد فيه متعدد فان
 يلحق في الزم انشاء ما يرد في الاول ويرد على اخره اخرى مثله في الزم
 المراد فيه بعين وان رد بين الرعايات الثلث لا يخلو كون الغائبين
 منها في جميع الزم بين الثلث على الرعايات فيكون ترتيبا على التعيين
 اثنين والآخر لا يما ذكرناه فلو كان الغاية الاولى والثالثة صحتا في الزم
 الاولى والثاني ولورد في كل من الرعايتين بين الثلث لكان الزم انظر
 ما ذكرناه لعلنا لا فائدة فيه اهله والمطلوب بيان ما يرتفع كونه قلت
 المتكامل لا يرد على قدرته ايضا لانه قد سبق وجوب اربع صلوات على
 الحاضر ولا يكون الا كذلك فاعادتها تكرر لاقتضائهم كذلك كما ذكره
 حبيب الاربعة على الحاضر والثلث على المسافر اذ ان بين كيفية ادائها
 تذكر كالتعيين احدهما الجمع في كل من الرعايتين والثانية يتقدم بين الاطلاق
 والتعيين في ثلثة الجمع والثانية الاقتصار على الاطلاق وترك ذكر
 التعيين والجمع لان جواز الاطلاق والتعيين يقتضي جوازه بطريق اولي لانا
 على لا يخلو جوازه متافا فكان الامر بين ما هو مختلف فيه كما سبق في الصورة
 التي قبلها فان قلت قلت بغيره بين تعيين الظهر والعشاء وقوله الاطلاق
 انشاء لا ينطبق على المسافر لان بين تعيين احدهما الثلث او الضم اذ
 اقتصر على الاطلاق فاطلة في ثلثة ان ثانيا قلت قلت لا ينطبق على المسافر
 واحدا اقتصر على ان حكم المقيم وترجم المسافر لا يفعل بل ما يسهل يادى
 ما لم فان قلت فكيف ينفرد الجواز لزمه الا على المسافر ويندفع وهم
 المنع من ذلك قلت تقديره هكذا ولو كان الاختلال السابق من طارئين

في بيان

و قطع به صاحب الخبر و هو الاقوى و ما بطه ذلك ان كل فعل لا يتوقف خبره من اجزائه
حتى من الاقوى و لو توقف خبره من اجزائه لا يتوقف خبره من اجزائه
مكونه لا يوجب الاحكام في اجزائه الا في الحدود بها لا في الحدود بها لا في الحدود بها
التي وقع الاشتباه بها لا في اجزائه و اما في الاشتباه فلا يقع الاحتكام في اجزائه
الحال على المصلدين و لا يتوقف خبره من اجزائه و لا في الحدود بها لا في الحدود بها
المجرد و قد وقع الاشتباه بها لا في اجزائه و لا في الحدود بها لا في الحدود بها
فان و يوجب كل صلوته لا يتوقف خبره من اجزائه و لا في الحدود بها لا في الحدود بها
صلوته لا يتوقف خبره من اجزائه و لا في الحدود بها لا في الحدود بها
ذلك ما علم سيقه و ما شك فيه في خبره من اجزائه و لا في الحدود بها لا في الحدود بها
ما فعله و اما عدم تقدم الخبر في المصطلح في جميع الصلوات في غير المصطلح في جميع الصلوات
الحديث و كان ينظر الى احتمال التقدم في جميع الصلوات في جميع الصلوات
يجل على تعقيب التوبة الى اجرة الفل فلعل من غير فعله و لا في الحدود بها لا في الحدود بها
ثم تخرج و جعل في غير ايامه و بعد المني فيه و لا في الحدود بها لا في الحدود بها
الموجبة من غير الحكم على التوبة الى اجرة الفل فلعل من غير فعله و لا في الحدود بها لا في الحدود بها
فلم يتغير خبره من اجزائه و لا في الحدود بها لا في الحدود بها
عن هذا الحديث و اما في غير ايامه و بعد المني فيه و لا في الحدود بها لا في الحدود بها
عن هذا الحديث في هذا الفرض يتبين **قوله** و لو تخرج من الرجل من المرأة بعد الفل
لم يكسب الفل الا ان تخرج منها بعد الفل و لا في الحدود بها لا في الحدود بها
و جوبه انما الكلام فيما اذا شك في طهارتها بعد الفل و لا في الحدود بها لا في الحدود بها
عدم التخرج و قيل كذا اذا صلح في الخارج من المكلف ان يتصل به الى ان يخرج من الفل
ولا يمس لم يمس من الاجابة لا يتحقق البراءة **قوله** و يجب الفل بما يحبس
الوضوء **اي** بما صار مملوك او غيره **قوله** و واجبه ان يشترط اول الاغتسال ان
متاخره لا و لا و اما استحبابه لا يتحقق الا في بعض النسخ و لا في الحدود بها لا في الحدود بها
و هو عندنا انما يغسل فسر المصطلح و لا في الحدود بها لا في الحدود بها
تفعل الا فيما يتوقف خبره من اجزائه و لا في الحدود بها لا في الحدود بها

المراد

من المصطلح الاول و يستند من قولهم و يجوز تقديم غسل الكف عن اليد و اول
الاغتسال في اجزائه اول المشقة في غسل اليد و ذكرنا في خبرنا الشبهة ما حاصله ان
استحب غسل اليد بينا غير متعلقين في الوضوء **قوله** حيث يصل اليه اليد
الشعر و ان كسبه لان الحكم من شرطه لا يشترط في الوضوء **قوله** حيث يصل اليه اليد
على اليد عليه كاستحبابه **قوله** و قيل كل ما يصل اليه اليد و لا بد من طهارة اليد
يصل اليه اليد و لا يشترط الا يتصل به اليد و لا بد من طهارة اليد
يراد ان المراد من غسل اليد و لا يشترط الا يتصل به اليد و لا بد من طهارة اليد
غسله من كل عضو من باب المندم و ما كان من الاعضاء متوسط بين الجانبيين وهو
العوزان و المرأة فلا ترجع لغسله من اجزائه بل يكتفى بالغسل من اجزائه
باب شاور و غسله مع الجانبيين او في ليس من ذلك كلام الصدر كما قد يتوهم
هذه اعضاءه **قوله** ولا ترتب الاغتسال الا بتمام الوضوء و لا في الحدود بها لا في الحدود بها
المراد من الجانبيين و لا يشترط الاغتسال الا بتمام الوضوء و لا في الحدود بها لا في الحدود بها
سواء التطهير و الكف و في سقوطه ترتيبها مع اختلاف بين الاحكام في التطهير و الكف
بالا قول فاضل صحت ضرورة و الحكي عن ابي عبد الله اذا ارسل اليه الرجل الاغتسال
اخره ذلك من غير غسله الا استدلال ان الاغتسال الواحدة عموما لا يقتضي مع
الزباد و كذا يجوز للمرايين في خلاف نحو الوضوء فانه يسقط الترتيب في كل واحد
كما قلناه قبل ترتيب كل فعل له ترتيبا و لا يشترط الترتيب فيما قبله من الفعل
تتبعه و ان لم يتقدمه و يظهر فائدة الترتيب في غسله من اجزائه و لا في الحدود بها لا في الحدود بها
تتبعه على الثاني و قد انزل في خبرنا لا يشترط في كل واحد من الاول و لا في الحدود بها لا في الحدود بها
الذكرى و ربما توم بعض المطالبين ان الترتيب عبارة عن شراكم الماء البدن كله في زمان
واحد بحيث يحيط بالاعالي و الاسفل و لا بد من طهارة اليد و لا في الحدود بها لا في الحدود بها
لان مقتضى الترتيب في غسله من اجزائه و لا يشترط الترتيب في غسله من اجزائه
و لا في الحدود بها لا في الحدود بها
و هذا المعنى ما بين التحريف مع تقدريه في بعض المكلفين و عينا انما لا يحجب
بما ينافيه و بما لم ينفوا من ان ينفى لكونه لا يتصل به اليد و لا في الحدود بها لا في الحدود بها

يعني

المراد

ولا يتوهم ذلك لانه من اصول الدين علم و انما الذي يتكلى المكلف ان يتناول باليد
من اليد ثم يغمسه في الماء في الماء ثم يغسله باليد من غسله **قوله** و لو غسل
لغة و لغيره خلافه طالع الشاوي و بيننا في الاجابات ان غسل اليد بغير
واجب لغتة من اجزائه و لا في الحدود بها لا في الحدود بها
وجوب الغاية التي يطلب لا يلزم في كل وقت و وجوبه في غير من الطهارات يتوقف على
والذي يقتضيه النظر في الطهارة لم يتصل به من الشرع الا للضرورة المشروطة بما كان
البراءة في تقديره و لا في الحدود بها لا في الحدود بها
على ذلك في ما في الطهارات و قطع النظر عن عدم الطهارة في غير من الطهارات
قال الحق في غسل اليد باليد من اجزائه و لا في الحدود بها لا في الحدود بها
ان يتحقق وجوب الفل و لا في الحدود بها لا في الحدود بها
تصو بان و هو ما هو مشروط وجوبه و اما ان يكون من الجانبيين في اجزائه
اقا و لا في الحدود بها لا في الحدود بها
اذا انشأ انما ان تقدم وجوب الفل و لا في الحدود بها لا في الحدود بها
بان الماء يتصل باليد و لا في الحدود بها لا في الحدود بها
اذا و انما طهر الا في بعض من اجزائه و لا في الحدود بها لا في الحدود بها
تعلق الوجوب وجوب الغاية من التعلق باليد و لا في الحدود بها لا في الحدود بها
فيها خصص ما من الطهارة و لا في الحدود بها لا في الحدود بها
مفهوم قوله اذا دخل الوقت وجب الطهور و الصلوة و ما هو كذا في قوله و بعد ان تقدم وقد
سئل عن المرأة التي تاتى اياها اقرب وقتها ما يمسد الصلوة فلا تغسل و لا في الحدود بها لا في الحدود بها
اولا بل من الجانبيين متتابعة و تخرج الشبهة بما ذكرنا من المراتب متتابعة في اجزائه
المقتضى لعدم الوجوب قبل الوقت على ان الاطرافات الواضحة في الاجابات الاولى
ما يقتضيه الاطرافات متتابعة في اجزائه و لا في الحدود بها لا في الحدود بها
ذلك ان لم يمسد الا في بعض من اجزائه و لا في الحدود بها لا في الحدود بها
بما انقول الثاني و يظهر فائدة الترتيب في الاغتسال في كل وقت و لا في الحدود بها لا في الحدود بها
بالفعل فانه يوجب على الاول و الثاني و الثالث و لا في الحدود بها لا في الحدود بها
اي و كذا في كل وقت و لا في الحدود بها لا في الحدود بها
عن المرأة التي تاتى اياها اقرب وقتها ما يمسد الصلوة فلا تغسل و لا في الحدود بها لا في الحدود بها
بالفعل فانه يوجب على الاول و الثاني و الثالث و لا في الحدود بها لا في الحدود بها

المراد

المراد

نورد ذلك فقد قال جمع من الاجاب بالوجوب وهو احوط لان فيه في قطع غسل
من طهارة المصطلح و هو اقله لغسل من اجزائه **قوله** فان قدره يشهد له الاجاز
الدالة على الاجاز لان اجازة في عدم اجازة الفعل فقدره اجازة من الاجاب على اذا
لم يثبت البول لغسله في اجزائه و بيننا في خبرنا **قوله** لا في الحدود بها لا في الحدود بها
قبل الفعل الجانبيين المساجد قبل قوله قبل الفعل مستند و اجاب باحوط فانه
جبت بعد الفعل حقيقة عندنا و الترتيب انما هو قبل الثاني ان يتصل به من اجزائه
يجوز ان ينزل الثالث بناء الختم باقن في غير الفعل و يرد ان المتأخر من قبل
قبل الفعل قبل الثاني ان يتصل به من اجزائه و لا في الحدود بها لا في الحدود بها
ذلك انها متصدة فان جعلها لا فائدة فيه و قد قبله المكلف في المساجد لان الترتيب ليس
مقتضى العمل في المساجد و انما هو في البيت المنزلة في المساجد لان الترتيب ليس
يا اجازة في غير المساجد و لا في الحدود بها لا في الحدود بها
و هو اقله القولين لورود النص بالمتعمد و قبل ان يرد و قيل انما حكم اذا استسلم
البيت و هو في الحقيقة راجع الى عدم تحريم الوضوء **قوله** و يجب ان يغسل من اجزائه
المراد به بعد ان يتم طهارة الجانبيين في موضع الوضوء و لا في الحدود بها لا في الحدود بها
و تخرج للاطلاقي التمسك بالترتيب و يحكم عليه ضرورة الترتيب و اياها من التمسك بالترتيب
في بعض المتقولات ان يكون بعضها لا بعد الاغتسال و لا في الحدود بها لا في الحدود بها
من ذلك البعض و لا يكون ذلك على التقديرين فاما ان ينوي بكونه من الغرض او
ينوي عدم كونه منها و لا ينوي شيئا فلهذا صرح في البيت لغتة بكونه مطلقا و مع
يتغير او عدم التمسك بالترتيب لا يحكم بالشك في غير الترتيب في الثاني للصديق في الاول
زوده و يظهر في ان الترتيب يخرج عن كونه ترتيبا لينة و ربما قيل في مثلها و استدل
باب الحكم بالترتيب في الصلوة الاقام و الترتيب في كل وقت و لا في الحدود بها لا في الحدود بها
ذلك فان عرض له في طهارة النطق بها سكوت و قد اراد النطق بها في كل وقت
الترتيب انما هو قصد النطق ببعض في غير الترتيب و قد رددنا ان بعض المتقولات في عدم
اجازة الفرض في كونه قصدا لان مقتضيه لكونه انما هو حال كونه بعض النكاح و قد
غير مقتضى الفرض **قوله** و مس كذا في الترتيب المراد بكونه الترتيب في صفة الوضوء

نورد

الدم فيها فانما الطن اذا طهر ساد لا يترد به كلف الاضاح وان كانت غطية
او سادة رجعت الى العتمة وشروط اختلاف لون الدم مجازة العتمة وكون
ما هو بقية الخفيف لا يتغير عن لونه ولا يزداد على العتمة انما ظاهر العبارة ان
المستة من السبق لها عادة في الخفيف لانها شابل العادة وان المصططه من
سبق لها عادة وشابلها لا يتردد في العتمة وانما سادته الوقت في سادتها
وفي الخفة المستة هي التي يتردد الدم والمصططه هي التي لم يتردد في سادتها
التي هي من الاثلاث الاولى والاول هو الذي يحوي عليه احكام الباب فان لم يتردد
عادة اصلا ترجع الى العتمة مع قدر التغير كالمثبات الدم والمصططه لا يرجع
الى العتمة سادته عادة بها وايضا فانه المنقسم الى الاقسام الثلاثة هي في دون
سكنه ويجوز فقرة المستة كسيرة الدال او فقهه من فاعل او اسم فاعل بمنى التي ابتدأت
الخفيف او التي ابتدأت الخفيف لم يتردد لها عادة اذا تكرر ذلك فالمستة و
المصططه اما ان يكون لها عادة ولا او التي تتردد من ماز التي تتردد اذا غطت
ولا خلاف من الاحتجاب في اعتبار الامور التي ذكرها المصنف بل يتردد في
بلوغ الدم الضعيف اقل الطر واما احد ما يتردد وهو الذي يلوغ من ظاه
الخفيف ويشرح المقصود في النهاية انما اذا جعلت الغوى خفيفا كان الضعيف
طرا لا تتردد في ضابطه وانما لا يعم قول المصنف دم الخفيف اسود يعرف
ولورات غلبة اسم دم غلبة صفة عاد الاسود عتمة فعل الاول لا يتردد
تتغير صلوته وهو ما قال المصنف في المذكورة والا فرب لا يتردد وهو
يعمل اعتبارا اقل الطر في الضعيف وادعاه قوي من حيث لكن في خبره
بن يعقوب عن ابي عبد الله عن في امرأة ترى الدم غلبة او او بقية الطر غلبة
او او بقية الدم كذا في الطر كذا في الدم كذا في الطر فاما سادته في الصلوة
وتعدله مع الطر باسما ولكن بشرطه هي مستحقة او او بقية في الضعيف
من طريق ابي عبد الله عن يوسف بن يعقوب انهم من طريق آخر وعلمه في
على مصططه اقل خفيفا او مستحقة استحقاقه الدم واستحقاقه عاد

فهر

فرضها ان يجعل ما تشهد دم الخفيف حصا والا فطر اسفارة كان او نعاء
لمعين حالها وسوم في عدم ترسنتها بلونه الضعيف اقل الطر غلبة
قال في المصططه ووجه صاحب المصنف حصول الاستحابة وعدم يتغير
الخفيف او الطر فيعمل فيه بالاحتياط ولا يكون سادته خفيفا يتغير ولا
طرا يتغير لان اقل الطر عتمة وحل في الخلف كلام المصنف على ان رات
اريفت اسود او ال بشرطه تحت طر اعتبارا ونقطة الشرا وبقية العتمة صفته
دم الاستحابة فانها تحصيل ما هو بقية دم الخفيف في المصططه لا يجل ذلك على
وهو على اعتبار بلوغ الضعيف اقل الطر على القنوى وتربل صاحب المصنف
ان طرا المصططه من علامات التغير الرابطة فالقوى بالقنوى بالعتمة الى غيره ومنها
وتنبا اللون فالاسود قوي ثم الاحمر ثم الاصفر ومن اجتمع في دم خصلته
وفي افراسه في القوى وفي المذكورة فالاعتدال كان ما يتردد في دم الخفيف هو
الخفيف سواء كان الاول والاوسط والا ف قال ولو كان في دم خصلته وفي
اخره في المصططه هو القوى لكن ذكره في سياق كلامه ان في جملته كان
عتمة وفي النهاية تتردد لعدم الالوة في قوله قد تكرر ذات التغير العادة
وجرب الاستصحاب ثم ترى السواد بعشرة فالحكم لثلاث في المصططه لا في
الا فربما يتبين انه استحابة ولو انشأ قوة الدم المتاث بالعتمة لكانت ثلث
البر وقلد ياتي في ناسية العادة اذا ذكرت بعد جلوسه في غير ما واختر
في المصططه في المصططه العتمة العتمة العتمة العتمة العتمة العتمة العتمة العتمة
العصم والا مع ما فعلت لغات شرط التغير بالعتمة الى الدم التي في قوله
ان قول المصنف وان كانت مصططه او مبداه رجعت الى التغير على ظاهره موافقة
فان المصططه التي اختلف عليها الدم مستحقة عادتها اعدا وقتا واعداد
وقته دليل قوله بعد لو كانت مصططه العتمة دون الوقت ارجح في حكم
برجوعها الى التغير مطلقا لا يستحق لان ذكره العتمة المستحقة للوقت لغرض
يتردد باعد ايام العادة لم ترجع الى التغير ناعلى ترجع العادة على التغير وكذا

اذا تحقت المستة والمصططه بعد من الروايات لغير ما سولها فانما يتغير
في الدوران في اذ لم يتجدد في مواب من تبيد لها عادة العتمة المستحقة سادتها
يشق الدم على العتمة الذي يحتمل بل مستحقان كذا في العادة يوم او يومين
الظاهر هو صريح في قوله وسكن انما في المستة روايتا في مستحقين بعد عادة اهلها
يوم في التغير العتمة العتمة العتمة العتمة العتمة العتمة العتمة العتمة العتمة
ذات العادة المستحقة المدايم اذ لم يكن لها مع العادة تميز فان ذكر ذات
التغيرها في ما يميزكم ذات العادة المستحقة عدا وقتا بعد ذلك المستحقة
في احد ما خاصه وكذا في المصنف انما في العادة عدا وقتا خاصة في التغير
التغير والعادة فلا بحث اما اذا اختلفت زمانا مع الاختلاف عدا ولا في التغير
قولان وبالعادة قال كذا الاحتجاب ومستند القولين الاجازة لكثرة الدلائل
على اعتبار العادة مطلقا من غير تقييد بانتفاء التغير قد سبق بعضها وحديث
حفص بن الحر في الحسن عن ابي عبد الله عليه السلام ان دم الخفيف حار عيطا
له دفع فاذا كان للدم حارة ودفع فليدع الصلوة وهو على اعتبار التغير من
غير تقييد ويمكن المصنف بان ذلك مبني على الغالب فان الغالب يكون ما في
زمان العادة بهذا الوصف فلا تغاير في تربل على المستة والمصططه رجعا
بين الاخبار على ان قوة العادة المكرة ظاهرة فان العادات تليق بالامر الجليل
والتي ترجع العادة المستحقة من الاخرة والانتفاع وهي المدايم في كلام المصنف
المستحقة من التغير فلان النوع لا يتردد على اصله احتمال ترجيح اصدق الاثر
عليها وغير بعد خلاف المتعارف واعلم ان قول المصنف ان اختلافها
من تمام بقدر المستحقة ليس شرط للاثر في الالفة للمع ولوقال ولو اجمع التغير
والعادة واختلفت زمانا فالقوى العادة كان احسن في لورات ذات العادة
الى قوله لتقدم العادة نارة وناظره اخرى بل يجب على من تقدم ومنها العادة
الا حياطة في العادة الى ان غلبت الشدة وكفى الوقت بين على ابي لا حياطة
على المستة والمصططه وعدم احتمال عدم الوجوب بها فخره فخره سادته
نرى ادم قبل وقت حيصها قال اذ ارات قبل وقتها فليدع الصلوة فاذة بما

القوائم ذكورة الوقت ناسية العتمة ويمكن الاحتياط ان المدايم رجعا الى التغير
ما اذا طابق عتمة العادة بليلا ذكره من ترجع العادة على التغير وهو من قول
اطلاق كلامه على ذلك قوله ولو قد تبا التغير رجعت المستة الى عادته تباها
اي دون المصططه وانما اخص هذا الحكم بالمستة لان المصططه سبق لها عادة
في ناسية الرجوع الى عادته عتمة المدايم بالانتفاء الاقرب من الاقربين والاولى
ولا يخصص ذلك بالعتمة لان العتمة الطبيعية هي في تميز الطافين فان
او اختلفت في عادته لاولها هذا الحكم ذكره في المصططه فيجوز الاحتجاب
وكل حكم في التغير عن المصططه انما يوجب الرجوع الى الروايات من دون توسط
الا فربما في اليد والذكر في التغير الرجوع الى الا فربما في اليد والذكر في التغير
في الطراف والمصططه في السردون الا فربما في العتمة في الذكر في العتمة في الطراف
اليد في الروايات عتمة لان الا فربما في العتمة في الذكر في العتمة في الطراف
السردون في اليد عتمة السردون المستحقة في السن وانما في اليد حصل
غالبا قال وليس في كلام الاحتجاب شمع منه وان لم يكن فيه نص صريح في نعم الطر
اعتبار انما في اليد عتمة لان المصططه في الطراف في مخالفة الا فربما في كلام
ومراده بالجميع انك والافان في نظرهما قال في المدايم من استقامت الاعلى
تعداات التباين في الا فربما في المصططه في المصططه في المصططه في المصططه
يعتبر اختلاف الا فربما في المدايم في المصططه في المصططه في المصططه في المصططه
شرب في ايام او ثلثة من عشرة من افرطها ان يتغير بالعتمة في كل
لو روي مع السبق في حيث واجوه لعل انما تركه المدايم الا فربما في المصططه في المصططه
يلزم التغير السبق من وجوب الصلوة وعدمها وبشكل في استحقاق احتجاب حيث
يتغير المدايم اذ القول بالعتمة لا يوجب معه ولا ذكره من امتناع التغير فيكون موقفا
الاستصحاب بعد العادة وعنده ذلك والظاهر ان لا يتبين عليها حصل المصططه والشر
وان اقتضت المصططه عدم التغير في حقتها وقد اخذ المصنف في التغير والشر
ان اولي اذا اختلفا بالعتمة في المدايم في المدايم في المدايم في المدايم في المدايم
انما هو اولي في المدايم في المدايم في المدايم في المدايم في المدايم في المدايم

في المدايم في المدايم في المدايم في المدايم في المدايم في المدايم

يجوز في جواز سحر من عوارض الصدق في المرة ترى الصدقة ان كان قبل الحيض
بموجب قنون الحيض في اليان تزلزله على المضطرة اذا غلبت الدم حيضا وبنا
فيه قوله ان كان قبل الحيض بموجبين فموجب من الحيض ويمكن ان يكون في وقت
العادة وغيره اذا تقدم دمها العادة يوما او يومين علامتها الرواية محلا
ما يوزن لعدم الدليل فيمنع من سعة مطلقة فلا تعلق للامانة على الزيادة محلا
على المقدار انما لا يحضر في الاذن فابلية ذلك الاحتياط من الحيض في وقتها
حلالا في علمها اذا كانت قبل وقتها وعلتها حيضا او مضى ثلثة ايام وحل الثانية على ان
عن الغالب ان كان قبل الحيض بموجبين في الغالب موقوف الحيض وحل الثانية
هرما على ترك العادة في اليومين والايام في وقتها وكيف قلنا قالوا في الحزم يتعلق
ترك الحيض بهن ما خلا ترك الواجب هذا اذا تقدم الدم العادة ولو لم يكن
ذلك لما تقدم والقطع يكونه حيضا فان التاخرين فلو حصوله لا تتردد انما
فقط العادة وفيه قوة **قوله** لو ان العادة والطريقين **هـ** المراد بالعادة
ما قبل العادة وما بعد وقت التقدم سابق من احتمال وجوب الاحتياط
ان قيل **قوله** اذا تجاوز الدم العشرة فلم يحكم بكون الطرفين استخانة
ولا حكم بالثان خاصة حيث يمكن ثبوتها في العادة في كونها حيضا فلو
الحكم بكون الثاني استخانة مع استواء نسبتها الى العادة ترجيح من غير مرجح
فان قيل **قوله** استواء النسبة غير معلوم بل العلم خلافه وانما فهم على
ان كل دم يمكن ان يكون حيفا فهو حيض بقتضيه فحيث قلنا انما كانت
العادة بقتضيه لا مورا بحيث اقتصر في ثبوتها على ان كان مجموع الدم لا يزيد
على العشرة فان زاد وجب العمل بالعادة والاطلاق الاجازة والاحتياط
الرجوع الى العادة مع الحيض وشيخنا في ذلك **قوله** وان شيع الرواج التبعين
في الاحتياط بل لا يرد اعادة بل حوات في كل من جرت في حيض عدد ايام
العادة او احدى الروايات لان ثبوت الحيض لما ياصل به الحيض لا ياجاز
والاحتياط بقتضيه اصله لان جعلها بالحال اقتضى استواء جميع ايام الحيض
اليها ما تمنع بقتضيهما من خصوص كماله يمكن ذلك منوطا باحتياط ما انزل

لمن لزم

لم يكن لزم في ذلك عوارض وحمل ان يكون كالمراجعات المستمرة على القول
بان لم يقم الاستعمال في الاول الوقت لو ان لم يقطع ثبوتها انما
الوطى والمراد بقتضيه الحيض انما هو في اول الامر كاسبق فاذا اختلف
اول الشهر صار كاعتدائه في ثبوتها باقية على المستحانة والمراد بقتضيهما العلم
رجوعا الى الجدية فان الغالب حصول الحيض في كل شهر مرة ولو علمت حصوله
في الشهر مرتين وتكرر ذلك لم تقبل الوقت فلا تخرج للاحتياط والاطا هر
وجوب على من مرتين في الشهر الاحتياط وحل وقتها ما لا يجرى فانما هو عدم
امارة بطن معها وقت مخصوص ولا شيء في اوله اول الشهر بقتضيه
الغالب **قوله** وقيل تقبل في الجميع على المستحانة هو قول القدر للشيخ
وتجملها فانها بالاحتياط لا يحل ما لم يحصل بها احتمال ان يحصل
في زمان تقصر بقتضيه ولم تقبل بالاحتياط للقطع بحيض ما وطى ما لا تقبل في الجميع
عمل المستحانة **هـ** والقدر لا يحل مع التكاليف صغيف وما تابد ناس
اموضع القولين ما اذا لم تقبل وقت طرد الدم عليها بان عرضها جرت في
ان علمت رجعت نجا والعدد اعادة فان استمر الى الشهر الثاني
فهو على الخلاف ليس المراد من قوله وقيل تقبل في الجميع عمل المستحانة
الاقتضاء عليه وعلى العمل بالاحتياط بل يترك مع ذلك ما يترك الاحتياط
بجامع الاحتياط والمراد من قوله وتعمل بالاحتياط الحيض في كل وقت تحمله
الاغتناء على صلوته وكذا غيره من الغايات المشروطة بالطهارة لا تحل في
وجوب الطهارة وان كان كل وقت يحل للاقتضاء فيحصل الطهارة في
تحت اعتنا لصدق ما يحل للاستحانة اذا لم يخل ما قبل من ان
الحديث منع النجاسة ويحتمل تقييد اى انما شاءت من العمل بالوضوء
وغيرها مما يجب عليها من غير ان يكون من العمل بالاحتياط في كل وقت
كثرة الدم كما يحل بالاحتياط لوضوءها كانت مستحانة بقتضيهما لا على العمل
لو علمت زمن الاغتذاء بقتضيهما اقتضت على الاغتذاء لا على العمل بالاحتياط **قوله** ولو
انقضت النفس بقتضيهما **هـ** المراد بان نقاس النفس ان تذكر الوقت

والاستحانة

والاحتياط

وتنسى العدد ويتصور اربع اثمان ذكرت اول الحيض محلة اقل وهو ثلثه ثلثون
وتنسى العدد وان ذكرت اخر محلة ما يتبين وان ذكرت وسط جعلت قبل يوم واحد
يوما وان ذكرت يوم في الحلة او دونه كان ثلثون في اول يوم من الشهر ومن روى
على الليل حيفا قطعا والاعلم باموال الامم الا في الوسط فهو الحيض خاصة وبان الزمان
مشكوك فيه وبما يقهر ان الاطلاق المقتضى بقتضيهما في الاول في علمها ان
تعمل في وقت العشرة وهو بعد الثانية اعمال المستحانة ومنقطع الحيض
فيستعمل الاحتياط لا يقطع على نحو ما تتركها وتترك ما تترك الحيض ثم يفرج
العلم وذلك كالمشروط بان لا تقبل تصور زمان عادتها عن العشرة فلو عرفت
اجالا قضيت المشكوك فيه خاصة كالتقصير في الاعمال والترك على روى الثاني في
في السبعة اب وعلى الثلث بين عمل المستحانة وترك الاحتياط دون منقطع
الحيض والقضاء بحال ان لا يغور الزمان كما تقدم وفي الثالث يتبع في السبعة
السبعة بين اعمال المستحانة وترك الاحتياط لعدم احتمال الاقطاع فيهما
السبعة الا حقيق بين اعمال المستحانة ومنقطع الحيض وترك الاحتياط
وان لم تعد قصورا الزمان والقضاء كما تقدم وفي الرابعة نعمل بما قبل العلم ان
يوما وان روى ان تمام العشرة اعمال المستحانة وترك الاحتياط وكذا فيما بعده
مع اعمال منقطع الحيض مع عدم قصور الزمان وكذا القضا في ذكره العدة والاطا هر
على القول بوجوب الاحتياط ولم يرتفع المصنف في ذكره العدة والاطا هر
عدم التوق فلا يرد في الحلة ولا يظهر ما اقتضاه في الصدور الثلث الاول والثلث
ان لم يعلم الزيادة عليها او رجوعا الى السنة او استبعاد الثلث مع
العشرة فيجعل الثلثة ابتداء العدة لما خرو في الاول وانتهاه في الثانية
ويخرج الثلث والراية ان لم تعد القصور غيرها وان اجد فان علمت
علمت به فلو علمت النقصان عن السنة والزيادة على الثلث والاحتياط
مع احتمال الزيادة وتقتل للامانة في سعة فلا يقطع وفي الصورة
الثالثة ان علمت ان العدة الذي ذكرته اوسط الحيض فيستعمل في كل وقت
لكن لا يافق من الاعداد المتعددة الا وراكا لثالثه والسبعة وان لم تعلم ذلك

المكانة

امكن ان تأخذ اقل وهو الثلثة لا صالحة عدم الزيادة والاقتضاء على المسبق او
تأخذ واحدا من اعداد الروايات ونجا اخذت عدة الاستيطان لا تعلم الزيادة
عليه او النقصان عنه في باقي الزمان مستحانة مع استمرار الدم بها حتى
يظهر النجاسة على قصور عماره المصنف الحكم القول بالا احتياط في هذه وغيره جواز
فيما على اختلاف في ذكره العدة خاصة في ذكره العدة الثانية بقتضيهما
كما لم يحصل لهما فيقتضيهما بقتضيهما في ذكره العدة الثانية بقتضيهما
كان لثبوتها عدم بقتضيهما الحيض في حق الزمان وقد لا يكون كان يحصل لها العلم بان
عادتها في زمان يقطع عن عدد ايام العادة لوجوب الاق من احدى النصيبين
مع الاخر **قوله** بخلافه في السوي النصف عدد العادة او قصره وضابط الحيض المتغير
على ذلك التغير زاد على نصف الزمان وضغطه في شكله كاسته في العشرة في حق
والساعة في سبعين سنين وما قبلها من شكوك في بين الحيض والاستحانة
وما بعد السكس مشكوك فيه بينهما وبين الاقطاع الحيض في حق الاحتياط على القول
به ويخرج التخصيص من قبل الخامس بعوارض كس على القول بالا فلو احتللت
سبعة في عشرة فالرابع والسابع وما بينهما حيض ولو احتللت خمسة في عشرة
الا في من العشرة الى خمس بقتضيهما لان الزيادة على النصف بقتضيهما وما قبله
المسبقة يكونها الا في حقها من ثمانية العشرة كان الحيض اب وروى الى من ثمانية
وفي التي ياربها من ثمانية العشرة كان الحيض اب وروى الى من ثمانية
الحكم ما سبيل المخرج فيها ما لو كانت الحيض ستة وكنت لزم احد شقي الشهر بالاخر
بيوم او يومين فبذلك احتلت ستة في عشرة اوسط عليها يومان في الاول واربعين
في الثاني في خمسة بقتضيهما ولو كانت كذا من احد الشهر بالاخر في ثمانية
استمر في ثمانية يومين من اخر الشهر الاول والاول الثاني في ثمانية بقتضيهما
بقتضيهما فان الستة ان كانت في الاول علمت بالاحتياط في الثاني وان كانت من
الثاني في قيامها بالاحتياط وفي الثاني علمت بالاحتياط في الثالث فان كانت من
الحيض ستة في العشرة الاول لا يريد ان الثالث فان السبعة والاربعة وغيرها
كذلك وكذا العشرة اوسط والاربع وان كان ظاهر قوله بان يكون الحيض في كل

والاحتياط

من الاول

فإنه وكما عرفت في الثاني من الحادي عشر يوم بعد الثاني وقبل الحادي عشر هذا
أشارته إلى طريقه من المعصاة بناء على رعاية الشريعة أقل تكلفاً ولا سيما
بمعنى أنها أقل تكلفاً منها لأنها مأخوذة في قضاء أديتها أيام فما دون ذلك
يكون في قضاء وقتها فلو أنها مأخوذة في قضاء أديتها أيام فما دون ذلك
في قضاء يوم من يومه الأول وثاني عشر والثالث في الثاني من الحادي عشر
الأول يوماً وأما بعد الثاني وقبل الحادي عشر من اجتماع جميع
الحيض والحيض عن يومه وان تقول أن الأديت قضاء يوم فما زاد إلى أربعة
قصة وثلاثين يوماً ولها يوماً وثلاثين يوماً وثلاثين يوماً وثلاثين يوماً
من يومين ولا تخفى على الجميع في أن يومين عشر ثم يصوم الشائبة من يومين
زيادة شدة من باقي عشر اليوم الأول ومن عشر ثمانية وكذا جعل كل يوم من أيام
المرأة الثانية ثمانية عشر من المرأة الأولى وأما في النظر إلى الأديت
التي لا شدة المنيث أو في أحدها لا ينقطع الحيض في آخر يوم وسواء في حادي
نظيره وفيه جميع في المثال الكتاب يمكن انتهاء الحيض في الثاني من الحادي عشر
عشر من المرأة الثالثة وأما في يوم من زيادة يوم لا يمكن انقطاع الحيض في اليوم
وعودة في نظيره فلا يمكن إلا أنه وأما فيكون النظر إلى عشر نظيره في حادي عشر
ما زاد على ذلك كما أن اجتماع الحيض في اليوم الأول وما قبل الثاني في خلاف ما لو جعل
بعد عشر لا يمكن انقطاع الحيض في اليوم الثاني من النظر الأول وعودة في حادي
عشر في الثاني من الحيض وأما في يوم من النظر في قضاء أربعة من النظر في حادي عشر
المعظم من كونه أياماً فإذا وقع عليها النقص على الوجه السابق فمتنع أن يصح أن يزداد
من ذلك وإن أردت أن يظهر لك ذلك بالبيان فليكن على وجه هذا الجواب
فيظهر لك كل يوم من الموضع على هذا المثل في جميع صوره ما عدا الأول وهو صوم
واحد منها لواردت قضاء عدة الصوم من العادات كالصلوة أو نفس الطهارة
لتعقبات ما قد منها من الصايط في ذلك ولوارد زوجها فلا يفيها أو في أول
النهار وفي وقت سادس فأمر حادي عشر لعدم إمكان اجتماعها في الحيض وأما في
انقضت عنها بثلاثة أشهر لأن الغالب الحيض في كل شهر ولا يكلف الصائم إلا ما

وغيرها

لشهر

المسألة

اليس من حيث احتمال تنبأ بعض في كل شهر ولو أيد الدلالة على اعتبار السابق
من الأديت الإقرار والأشهر وتكمل السجدة في كل شهر فيها لا تكلف
في الأديت تنبأ في كل شهر متفقاً كما ثبت في العادة في المقدار
الواجب من العدد كذلك ثبت في المقدار المتكلمة كليلته وعفته
سبعة مثلاً وذلك إذا كانت من شهر أي من ثمانية لا يختلف ترتيبها
في الأديت بأن يرى العدد الأول في الشهر الأول والثاني في الشهر الثاني
كذلك العدد الثالث في الشهر الثالث ولا فرق بين أن يكون ذلك المقادير جارية
عن ترتيب العدد كما مثلاً أو لا يكون كما إذا كانت تترى في شهر من شهرين
سبعة من الشهرين في الشهرين في الشهرين في الشهرين في الشهرين في الشهرين
ترى كل واحد من المقادير مرة كما ذكرنا أو مرتين كما إذا كانت تترى في
شهرين لكثرت في شهرين في شهرين في شهرين في شهرين في شهرين في شهرين
ثم في الشهر الثاني كذلك وهو يتوب العادة بذلك أن تعاقب الأديت
في الشهر الثاني كما اعتد صار كما في الشهر الثاني والثالث في الشهرين في الشهرين
المتكلمة لما اعتد صار كما في الشهر الثاني والثالث في الشهرين في الشهرين في الشهرين
وتكمل العيم لأن كل واحد من المقادير يتبع ما قبله ويحصره عن الأديت
خصوصاً المتكلمة فعل الثاني في فعل الحيض مع فقهه قال الروايات
أو كخطا على الأول في كل شهرين في الشهرين في الشهرين في الشهرين في الشهرين
أو العشر في ذلك وإن عرفت فالعادة أعني ثمانية أشهر هذا إن كانت
فإن من حيثها جعلت في أقل الحملات عدداً ثم لا أقل في أن يتغير في أطراف
الأعداد أعني أقلها فلو كانت ثمانية أشهر في الشهرين في الشهرين في الشهرين
فتأملت لا أدري ثمانية أشهر في الشهرين في الشهرين في الشهرين في الشهرين في الشهرين
الثاني من شهرين في الشهرين في الشهرين في الشهرين في الشهرين في الشهرين
السبعة في الشهرين في الشهرين في الشهرين في الشهرين في الشهرين في الشهرين
وفي الثالث من شهرين في الشهرين في الشهرين في الشهرين في الشهرين في الشهرين
ما في الشهرين في الشهرين في الشهرين في الشهرين في الشهرين في الشهرين في الشهرين
بين التكليف في الشهرين في الشهرين في الشهرين في الشهرين في الشهرين في الشهرين

أما في الجاهلية إلى المسيحية وجم وأن لم يتعد تكليفه بكونه مسيحية كرامة
الآن تعالى هذا ما يستحق لورده والنسب عليه في الأديت في الشهرين في الشهرين في الشهرين
وليس من أن لم يكن له وليس في الشهرين في الشهرين في الشهرين في الشهرين في الشهرين
محمود لروايات الأديت في الشهرين في الشهرين في الشهرين في الشهرين في الشهرين في الشهرين
برأيه وبعد الفصل في وطس أن أن تزل في الشهرين في الشهرين في الشهرين في الشهرين في الشهرين
أن لو علمه الصوم على أنه لم يرد في الشهرين في الشهرين في الشهرين في الشهرين في الشهرين
تسبب من غير الشهرين في الشهرين في الشهرين في الشهرين في الشهرين في الشهرين في الشهرين
شأنه في الشهرين في الشهرين في الشهرين في الشهرين في الشهرين في الشهرين في الشهرين
بين الشهرين في الشهرين في الشهرين في الشهرين في الشهرين في الشهرين في الشهرين
أما مع خوف التلويث ونحوه من عدم جرم إدخال الجاهلية إلى المسيحية مع
خوف التلويث وهو خلاف فذهب المقصود إلى أن يقال في الشهرين في الشهرين في الشهرين
بأنه من أن لا ترضى على غير الشهرين في الشهرين في الشهرين في الشهرين في الشهرين في الشهرين
خالف في ذلك الشيخ رحمه الله عليه في الشهرين في الشهرين في الشهرين في الشهرين في الشهرين في الشهرين
والشهرين في الشهرين في الشهرين في الشهرين في الشهرين في الشهرين في الشهرين في الشهرين
ومعها فاجتمع وان كنت على غير الشهرين في الشهرين في الشهرين في الشهرين في الشهرين في الشهرين
وهي حجة في المذهب وقوله في الشهرين في الشهرين في الشهرين في الشهرين في الشهرين في الشهرين
السيدات المسيحية في الشهرين في الشهرين في الشهرين في الشهرين في الشهرين في الشهرين في الشهرين
كونه في الشهرين في الشهرين في الشهرين في الشهرين في الشهرين في الشهرين في الشهرين في الشهرين
شأنه في الشهرين في الشهرين في الشهرين في الشهرين في الشهرين في الشهرين في الشهرين في الشهرين
تحقيقه في الشهرين في الشهرين في الشهرين في الشهرين في الشهرين في الشهرين في الشهرين في الشهرين
ولت الصحة أو استخفحت في الشهرين في الشهرين في الشهرين في الشهرين في الشهرين في الشهرين في الشهرين
على جرم في الشهرين في الشهرين في الشهرين في الشهرين في الشهرين في الشهرين في الشهرين في الشهرين
ما عرفت في الشهرين في الشهرين في الشهرين في الشهرين في الشهرين في الشهرين في الشهرين في الشهرين
وكان على من الشهرين في الشهرين في الشهرين في الشهرين في الشهرين في الشهرين في الشهرين في الشهرين
ثم هذا الجاهلية في الشهرين في الشهرين في الشهرين في الشهرين في الشهرين في الشهرين في الشهرين في الشهرين

والثاني لا يلزم في استحالة لاصاة البراءة ما في ذلك لأن ذلك في العادة
شأنه في الشهرين في الشهرين في الشهرين في الشهرين في الشهرين في الشهرين في الشهرين في الشهرين
الجملة وكيف قلنا ذلك من قضاء ثمانية أشهر في الشهرين في الشهرين في الشهرين في الشهرين في الشهرين
منه أن ومن مستقراً في الشهرين في الشهرين في الشهرين في الشهرين في الشهرين في الشهرين في الشهرين
على الوجه المذكور وقد تقدم في الكلام على العتادة في الشهرين في الشهرين في الشهرين في الشهرين في الشهرين
اعتباراً في الشهرين في الشهرين في الشهرين في الشهرين في الشهرين في الشهرين في الشهرين في الشهرين
بالشهرين في الشهرين في الشهرين في الشهرين في الشهرين في الشهرين في الشهرين في الشهرين في الشهرين
وقد شرط في ذلك إذا كانت المسألة أول الشهرين في الشهرين في الشهرين في الشهرين في الشهرين في الشهرين
إذا لم يكن في الشهرين في الشهرين في الشهرين في الشهرين في الشهرين في الشهرين في الشهرين في الشهرين
قالوا بآيات وقد تقدم في الشهرين في الشهرين في الشهرين في الشهرين في الشهرين في الشهرين في الشهرين في الشهرين
في الشهرين في الشهرين في الشهرين في الشهرين في الشهرين في الشهرين في الشهرين في الشهرين في الشهرين في الشهرين
وأما في الشهرين في الشهرين في الشهرين في الشهرين في الشهرين في الشهرين في الشهرين في الشهرين في الشهرين
كذلك وقد تقدم في الشهرين في الشهرين في الشهرين في الشهرين في الشهرين في الشهرين في الشهرين في الشهرين
بالجهر من أن في الشهرين في الشهرين في الشهرين في الشهرين في الشهرين في الشهرين في الشهرين في الشهرين
من أن في الشهرين في الشهرين في الشهرين في الشهرين في الشهرين في الشهرين في الشهرين في الشهرين في الشهرين
الأنية عدم جواز الرد في الشهرين في الشهرين في الشهرين في الشهرين في الشهرين في الشهرين في الشهرين في الشهرين
أحد اليأس من الشهرين في الشهرين في الشهرين في الشهرين في الشهرين في الشهرين في الشهرين في الشهرين في الشهرين
أما في الشهرين في الشهرين في الشهرين في الشهرين في الشهرين في الشهرين في الشهرين في الشهرين في الشهرين
الحريين في الشهرين في الشهرين في الشهرين في الشهرين في الشهرين في الشهرين في الشهرين في الشهرين في الشهرين
ولا غيرهما في الشهرين في الشهرين في الشهرين في الشهرين في الشهرين في الشهرين في الشهرين في الشهرين في الشهرين
بما لا يجاز في الشهرين في الشهرين في الشهرين في الشهرين في الشهرين في الشهرين في الشهرين في الشهرين في الشهرين
المجند والسبب في الشهرين في الشهرين في الشهرين في الشهرين في الشهرين في الشهرين في الشهرين في الشهرين في الشهرين
أما في الشهرين في الشهرين في الشهرين في الشهرين في الشهرين في الشهرين في الشهرين في الشهرين في الشهرين
من جهرين في الشهرين في الشهرين في الشهرين في الشهرين في الشهرين في الشهرين في الشهرين في الشهرين في الشهرين
أن لا يرضى عن الشهرين في الشهرين في الشهرين في الشهرين في الشهرين في الشهرين في الشهرين في الشهرين في الشهرين

أما

المجلد
الاول
الجزء الاول

شيئين الاعمال الواجبة المحقق قبلها وجب منها والاعمال الفعل بعد فعلها والواجبة
 الفعل بعد الفعل والواجبات والواجبات والواجبات والواجبات والواجبات والواجبات
 سبب آخر كذلك ايضا سائر الاول كالمتصاعص من غير الرجاء والواجبات والواجبات
 لا ان الظاهر وجوب التجويد لاجل اجزاء الفعل **الفعل الثاني قوله** ولا يقدر المالك
 والكافة فذات الرجوع في غير الاول والرجوع الكافة في غير الاول والرجوع الكافة في غير الاول
 وان كانت ذات رجوع ولعل استناد الى ان النص وكلام صاحب في ان كان في الحاصل
 ينصرف في الحكم الخاص على مورد وهو في عبارة الصبي تحت الارض لان فذات الرجوع
 مسائل الكافة فيكون بعد مقتضى عدم قرب الكافة **قوله** ولا يتوابع الكافة مطلقا فيصنف
 على الجموع والواجبة قوله وكذا الملة معناه انزع قدم الملة وذو الرجوع **قوله** وروى انهم
 نقلين خمس سنين يربوا ووجوبها كذا في الرواية في رواد النصاع عن عمار بن ابي ابي
 علم بايقول في الملة يكون في التسع وروى في التسع وروى في التسع وروى في التسع
 يصعبها قال في نقل **قوله** ووجوبها على التسع وروى في التسع وروى في التسع وروى في التسع
 نقل في التسع وروى في نقل **قوله** ووجوبها على التسع وروى في التسع وروى في التسع وروى في التسع
 وروى في نقل **قوله** ووجوبها على التسع وروى في التسع وروى في التسع وروى في التسع وروى في التسع
 واضطر على نقل الخلاف حال الملة لا يجوز نقل ولا العلة عليه لان تسعة من
 في نقل اهل الخلاف والمشهور من الاخبار كرامة التوثيق في غير هذا من اهل الخلاف
 في نقل اهل الخلاف ولا يوجب احد في نقل **قوله** ولا يوجب احد في نقل **قوله** ولا يوجب احد في نقل
 النص على اهل الخلاف ولا يوجب احد في نقل **قوله** ولا يوجب احد في نقل **قوله** ولا يوجب احد في نقل
 يكون نصيبا لروى في الخلاف فاما في الاثر والظاهر والرجوع في نقل **قوله** ولا يوجب احد في نقل
قوله وحيث ان هذا الفاسل بازل الخامس عن بدم مرت عوده ولا شئ في وجوب
 التي تسعة عند ترتيب نظير عليها لا عطف يجوز عليها ثم قد يشك اذا ترتيب بها على
 انكس ترتيبية عوده عن الناطق وكونا الفاسل غير مصر او اختلفا في ترتيب
 البصر وليس هناك ناطق غير لم يجب لكنه سبحانه استيعابا **قوله** ثم في رواية ما لا يظن
 في الخلاف على وجوب البصر في الميت وسلبه الاجماع وقد رد في العلة تطلبا في نظير
 من حاست الموت وبما قرأ المتأخرين على الوجوب وبما ظهر الحديث لا عنه ولا يوجب

المجلد الثاني
تقديم

قصر الحيد

[illegible]

وانما يشبه ما كان في الماء من الماء فيكون مطلقا والعلات واجبا للاستلزام و
جيب المركب وجوب اجزاءه ويقتضي ان اللازم وجوب اجزائه حيث من اجزائه ولا
مطلقا والماء عنه بغير السدس من الماء السدس مطلق وجوبه والوجوب الثاني
الاجزاء فكل واحد واحد سوا ما يقتضي التكليف به ونصبت بان المتغير
هو المخلوط فانه يقطع اذا غرق ثم افاض ان لا يربى غير العلات بعضها عن
المعنى الآخر لوجوب الترتيب بها وذلك بالبرهان بان قصد فعله بالترتيب
ما هو السدس ولما في الماء الكافور ولو لم يربى ما سبب بغيره في الماء والعلات وجوب
الخل عليه لعدم بعد العمل لوجوب المختللات في العمل فلو رزقه وهذا هو العمل
الاصح اذا امكن بغيره على الوجه المستعمل في الدين ولذا القول في كل شرح
المضروبة ومثلها يبرهن ان كل شيء في الماء الذي لو وجد ماء لعل واحد فاعلم
الترتيب لانه اقرب في التفسير ثم قال لا يلزم لوجوب العمل فواضح من هذا ان العمل
وجوب رعاية الترتيب وعناية فعل كمال الغلات وانما سبب من غير الغلات
غير السدس لا يقع مقامه عند قدره وعما في السدس من السدس لا يقع عند
قدره والاصح خلافه ولو ثبت بشاره في المجرى والمجرى لو لم يربى في المجرى
اسكال في المجرى من به المجرى بغير المجرى وهو في المجرى في المجرى في المجرى
بل في وقت السدس ان السدس انما يربى في المجرى في المجرى في المجرى في المجرى
في موه واحدا في موه من العدد وادى الواجب التردد في المجرى في المجرى في المجرى
البدل الضعيف بطريق اولي هو الاصح ولو كان في المجرى في المجرى في المجرى في المجرى
الاستعمال في الماء وقد انما في المجرى في المجرى في المجرى في المجرى في المجرى
وكلما في الماء وجوب التعدد الاشكال في المجرى في المجرى في المجرى في المجرى في المجرى
على ما به صيانة في المجرى في المجرى في المجرى في المجرى في المجرى في المجرى في المجرى
سكان الرجلين في المجرى في المجرى في المجرى في المجرى في المجرى في المجرى في المجرى
ذلك في المجرى في المجرى في المجرى في المجرى في المجرى في المجرى في المجرى في المجرى
كف تشبه في المجرى في المجرى في المجرى في المجرى في المجرى في المجرى في المجرى في المجرى
ولان في ما سبق لان ما في المجرى في المجرى في المجرى في المجرى في المجرى في المجرى في المجرى

الذي ذكر

ان سببه ذلك في الماء من الماء فيكون مطلقا والعلات واجبا للاستلزام و
جيب المركب وجوب اجزاءه ويقتضي ان اللازم وجوب اجزائه حيث من اجزائه ولا
مطلقا والماء عنه بغير السدس من الماء السدس مطلق وجوبه والوجوب الثاني
الاجزاء فكل واحد واحد سوا ما يقتضي التكليف به ونصبت بان المتغير
هو المخلوط فانه يقطع اذا غرق ثم افاض ان لا يربى غير العلات بعضها عن
المعنى الآخر لوجوب الترتيب بها وذلك بالبرهان بان قصد فعله بالترتيب
ما هو السدس ولما في الماء الكافور ولو لم يربى ما سبب بغيره في الماء والعلات وجوب
الخل عليه لعدم بعد العمل لوجوب المختللات في العمل فلو رزقه وهذا هو العمل
الاصح اذا امكن بغيره على الوجه المستعمل في الدين ولذا القول في كل شرح
المضروبة ومثلها يبرهن ان كل شيء في الماء الذي لو وجد ماء لعل واحد فاعلم
الترتيب لانه اقرب في التفسير ثم قال لا يلزم لوجوب العمل فواضح من هذا ان العمل
وجوب رعاية الترتيب وعناية فعل كمال الغلات وانما سبب من غير الغلات
غير السدس لا يقع مقامه عند قدره وعما في السدس من السدس لا يقع عند
قدره والاصح خلافه ولو ثبت بشاره في المجرى والمجرى لو لم يربى في المجرى
اسكال في المجرى من به المجرى بغير المجرى وهو في المجرى في المجرى في المجرى
بل في وقت السدس ان السدس انما يربى في المجرى في المجرى في المجرى في المجرى
في موه واحدا في موه من العدد وادى الواجب التردد في المجرى في المجرى في المجرى
البدل الضعيف بطريق اولي هو الاصح ولو كان في المجرى في المجرى في المجرى في المجرى
الاستعمال في الماء وقد انما في المجرى في المجرى في المجرى في المجرى في المجرى
وكلما في الماء وجوب التعدد الاشكال في المجرى في المجرى في المجرى في المجرى في المجرى
على ما به صيانة في المجرى في المجرى في المجرى في المجرى في المجرى في المجرى في المجرى
سكان الرجلين في المجرى في المجرى في المجرى في المجرى في المجرى في المجرى في المجرى
ذلك في المجرى في المجرى في المجرى في المجرى في المجرى في المجرى في المجرى في المجرى
كف تشبه في المجرى في المجرى في المجرى في المجرى في المجرى في المجرى في المجرى في المجرى
ولان في ما سبق لان ما في المجرى في المجرى في المجرى في المجرى في المجرى في المجرى في المجرى

بدر

على ذلك في البيان **قوله** وعمل بدو الفاسل مع كل غلبة **قوله** وعرفت ان الفصل
المزينة واحدة وكذا في العمل بالاجزاء **قوله** وصحت الماء في الحقيقة هي ايمان
بموضع المقول ولكن كما في العمل في الحقيقة **قوله** وتكون الكيفية في العمل
اولى من البالغة اسننه في الذكرى الى ان يربى في المجرى في المجرى في المجرى في المجرى
بالبالغة هي الكيفية في العمل في المجرى في المجرى في المجرى في المجرى في المجرى في المجرى
لاراق الماء ولوجه وترا بمتة صحت الماء في الكيفية في المجرى في المجرى في المجرى في المجرى
وب مكانية محد من الحسن الصغار الى العكس على **قوله** وقص الطهارة وترجيل
شبهه **قوله** اي سببه وقيل بالترتيب في المجرى في المجرى في المجرى في المجرى في المجرى في المجرى
من الوسخ في المجرى في المجرى في المجرى في المجرى في المجرى في المجرى في المجرى في المجرى
بوجوب **قوله** والاقرب سقطة الترتيب مع غلبة في الكيفية في المجرى في المجرى في المجرى في المجرى
كعمل في الماء لان المطلوب من العمل كعمل في المجرى في المجرى في المجرى في المجرى في المجرى في المجرى
الترتيب بين الاعضاء كعمل في المجرى في المجرى في المجرى في المجرى في المجرى في المجرى في المجرى
القوا غير ما فان لم يكن خيار للمياه امنتع ذلك في غير العمل الواحدة لعدم
ما الكافور والقوا شرعا على ما سبب بالسدس في العمل لعدم اجراء العمل لعدم النص
وفي الاول قوة لان سقطة الترتيب في العمل كعمل في المجرى في المجرى في المجرى في المجرى في المجرى في المجرى
بطريق اولي وان كان الترتيب كعمل في المجرى في المجرى في المجرى في المجرى في المجرى في المجرى في المجرى
لان البنية معتق في العمل كعمل في المجرى في المجرى في المجرى في المجرى في المجرى في المجرى في المجرى
قوله لو خرجت بجانته بعد العمل لم يعد الوسخ بل بفعل **قوله** وكذا لا يجب
اعادة شيء منها لو خرجت في الاشياء وان تدمر الوسخا وليس لماله هذا العمل
والوصف في المجرى في المجرى في المجرى في المجرى في المجرى في المجرى في المجرى في المجرى
فعمى العمل في المجرى في المجرى في المجرى في المجرى في المجرى في المجرى في المجرى في المجرى
اولا من المجرى في المجرى في المجرى في المجرى في المجرى في المجرى في المجرى في المجرى في المجرى
على البنية في المجرى في المجرى في المجرى في المجرى في المجرى في المجرى في المجرى في المجرى
غلت من المجرى في المجرى في المجرى في المجرى في المجرى في المجرى في المجرى في المجرى في المجرى
علم وغيره وفصل ما ذكره المصنف في الاستسقاء في المجرى في المجرى في المجرى في المجرى في المجرى في المجرى

فانما

فانما في المجرى في المجرى في المجرى في المجرى في المجرى في المجرى في المجرى في المجرى
على الاخر في المجرى في المجرى في المجرى في المجرى في المجرى في المجرى في المجرى في المجرى
وسكن الميت وتغير العمل في المجرى في المجرى في المجرى في المجرى في المجرى في المجرى في المجرى
في المجرى في المجرى في المجرى في المجرى في المجرى في المجرى في المجرى في المجرى في المجرى
ان يكون مما يكون الصلوة فيه حجم في المجرى في المجرى في المجرى في المجرى في المجرى في المجرى
المجرى في المجرى في المجرى في المجرى في المجرى في المجرى في المجرى في المجرى في المجرى في المجرى
مسوية لبيان في المجرى في المجرى في المجرى في المجرى في المجرى في المجرى في المجرى في المجرى
الذي كثر الصلوة فيه اذا غرق في المجرى في المجرى في المجرى في المجرى في المجرى في المجرى في المجرى
لوجال اذا لا يجوز التكليف في المجرى في المجرى في المجرى في المجرى في المجرى في المجرى في المجرى
الترتيب في المجرى في المجرى في المجرى في المجرى في المجرى في المجرى في المجرى في المجرى في المجرى
موجب في المجرى في المجرى في المجرى في المجرى في المجرى في المجرى في المجرى في المجرى في المجرى
به في المجرى في المجرى في المجرى في المجرى في المجرى في المجرى في المجرى في المجرى في المجرى
في المجرى في المجرى في المجرى في المجرى في المجرى في المجرى في المجرى في المجرى في المجرى في المجرى
الشبه في المجرى في المجرى في المجرى في المجرى في المجرى في المجرى في المجرى في المجرى في المجرى
اوجه المنع لاطلاق المجرى في المجرى في المجرى في المجرى في المجرى في المجرى في المجرى في المجرى
لا غير طار الصلوة في المجرى في المجرى في المجرى في المجرى في المجرى في المجرى في المجرى في المجرى
ثم كثر في المجرى في المجرى في المجرى في المجرى في المجرى في المجرى في المجرى في المجرى في المجرى
المجرى في المجرى في المجرى في المجرى في المجرى في المجرى في المجرى في المجرى في المجرى في المجرى
الشبه في المجرى في المجرى في المجرى في المجرى في المجرى في المجرى في المجرى في المجرى في المجرى
المجرى في المجرى في المجرى في المجرى في المجرى في المجرى في المجرى في المجرى في المجرى في المجرى
المجرى في المجرى في المجرى في المجرى في المجرى في المجرى في المجرى في المجرى في المجرى في المجرى
على ان المجرى في المجرى في المجرى في المجرى في المجرى في المجرى في المجرى في المجرى في المجرى
من المجرى في المجرى في المجرى في المجرى في المجرى في المجرى في المجرى في المجرى في المجرى في المجرى
الترتيب في المجرى في المجرى في المجرى في المجرى في المجرى في المجرى في المجرى في المجرى في المجرى
مطلقا في المجرى في المجرى في المجرى في المجرى في المجرى في المجرى في المجرى في المجرى في المجرى

هذا هو الحق الذي لا يمتنع عليه

الحققة هنا موكولة ببيان الصلوة وتقليدكم بل في الرفع او الاستقامة فيه
ويعني ذلك انه لو لم يكن له من احد منها لم يكن له صلوة صحيحة والصلوة من عبادة
ذلك والاصل في حصولها هو الخلق من الارض فصل الكعبين اصلا يمكن
على ان اشتراط ثبوت احد الارضين لتحقيق الاستقامة لا يكون وجوباً
ويكون المراد بالصلوة بالاصالة الى الصلوة ونحوها فيكون وجوبها
تقدراً على ما لا بأس بهذا التبريل فلا دليل على فساد الوصف بخلافه
الا ان في ذلك لا يكون سبباً وينبغي ان لا يخط هذا الوجه في كلامه
شيء كقوله وان جعل بين النبي طهراً ولكن على الخط في خبره
علمهم السلام ولا على غيره وايضا في القاموس الاية الحجة او ما ركبوا من
شئ اوله ولا قبله ولا بعده وفي الصحيح فان ثبت قلت اي ان فلا يكفها التماس
ولا ان خاف خروج شئ حاشا بين اما استصحاب الحشو في الدبر فقد ورد في خبر
يونس عنه وكذا في قبل المارة وكثير الحشو في النصف من بطنه عاراً به
الذكرى ونحوها عاراً الكتاب ان الحشو انما يستخرج عند خروج شئ
لا بد منه لا في غيره والوجه المتيقن على قوله الذكر وعاراً به الذكر في قوله
في دبره وقال ابن ادریس يوضع على خلفه الذكر وعاراً به الذكر في قوله
قال ويحشوا بجانبا من مخرج منه لعل مراده قول الشيخ لانه اخبر بالاجابة
وهي مطلقة فيكون المراد بانها خارجة من مخرجها في قوله الذكر في قوله
الحرف فتعني في بعض الاحوال خلاف الجبارة هنا وقول الشيخ ان في
بالطلاق الاخبار وانما لعل حقه الميت يحتاج الى الاحتياج الى التبريل
وانما خبره اشبه **قوله** وان يشد قديم من حقويه الى جليده بالي من لانا
سدا بعد ان يضع عليها قطناً وقريره في خبره ليس عن خبره في قوله
عرضها شبر فتعني ما من حقويه وضع حذيره فتعني شدة الجوع في قوله
ثم اخبرنا انها من تحت رجليه الى الجنبين واعني في الموضع الذي
فيه الحرق وفي بيان يشد على ما في خبره وبلفظ بالسوريل القرآن في قوله
بعد وقمع قطن تحتها والذي وعلم الاثر من ان في الذكر والابن واسما

والصحيح

عن الصادق

هذا هو الحق الذي لا يمتنع عليه

او جعل فيها جملتها بعد ان يقع عليها قطناً ان هذا القطن زان اعلى
والصحيح ان الاخبار قطلة والحق ان يقع الماء المحلة واسكان اتفاق الكثرين
في الصحاح ان الحق للصلوة ومشد الزان **قوله** وجعل احدى الجنتين مع جملته من
جانبه الا ان من تروته والاخر من اليسرين القيد الا ان من تروته جاز
الاصح في خبره وفي الاخبار قول الاصحاب وقيل ان الذي عذركم ما بين القيد
والاخر واليمين كما سبق وقيل احدهما تحت ابطه الا ان والاخر نصفهما بابل
اتفاق ونصفهما بابل والخبر والاجابة تحت لفته في ذلك وما احسن قال في المعية مع
الاخلاق الروايات والا قول بابل الجرم باليد المشتك وهو استصحاب وضعها
مع الميت في كنفه او في قبره باي يده العورة فينته ولو فخر وضعها في الكفن
في القبر لو فخر لتغيره وبان او تركت في الذكرى يجوز وضعها على القبر
كما فعل ابن سنان في القبر الذي كان صاحبه معزياً وفيها قال الاصحاب وتوضع مع
جميع اموات المسلمين خرا القبر والطلاق الا ان كذا في خبره **قوله** والتعم
في جميع اصحاب النخيك في رسلان الجهر من الصادق علم في بعض الاخبار
عن الصادق لا تعمية الاعراف او باخذ طرف العانة بين وسطها ونشرها على
ثم ردها الى خلفه وحل طرفها على ظهره وفي المصنف عذراً على يجره الا ان
ان يتم كما ينبغي وتحتك بالعانة وتعمل لاطرافه فيلحق فصل الشقاق بين الا
سور والعتك بعد ان على صوره كما في خبره ليس عنهم ولا في خبره لعل بل اوله ما ينبغي
في خبره المصنف **قوله** وانه الزبيرة على الحرة واللقافة والعقيد في الذكرى يستحب
الزبيرة على الاثني قطره جديداً على جميع قطع الكفن ودرست استصحابها
على القطن الذي يوضع على الفرجين وذكر الشيخ في المصنف وغيره وفي المصنف لا
يشرع على اللقافة العظيمة وقد اختلفت عبارة الاصحاب في الزبيرة اختلاف كثر لم
يترجم الى ابن ابراهيم في كتاب قصص الطيب الذي يحاميه من الهداية في كتابه
وقيل في اقطاب من الطيب في خبره في كتابه في خبره في كتابه في خبره في كتابه
يستحب النجاس بالقتل والتشديد في الخبرين الطيب في خبره في كتابه في خبره في كتابه
صاحب المعية لا من قوب فان اللقافة انما هي على المتعارف الشارب الكثر ان

من

تدبرم الكفن على الدين في الاخبار وكلام الاصحاب ويمكن الفرق بين المبروت
والجاني ان المبروت انما يستحب في قيمته ولا يستعمل بالاقبال على غيره ويمكن
الفرق بين كون الجاني خفاً وعاراً والحكم موضوع تزدد وان كذا لا يستعد
تدبرم الكفن على الرهن وهذا اذا لم يكن للثبارة او الرهن بعد الموت فان الكفن
مستحب جازاً ولا ينبغي ان لا يرد قوله من صلبه لان لا يكون من الثلث هذا
في الواجب خاصة دون ما زاد فانه من الوصية من الثلث وبدونها موقوف على
تخرج الوارث ولو ادعى باسقاط فالوارث بالحد وقيل بغيره وجب في القيد
منه من الثلث من الوارث وغيره وليس بشئ اذا اضافت الثلث الى الكفن فالحكم
ولما كان ثوبان في القفا فلا يترتب فيها بيع كل من الاقرن محتملاً لغيره لغيره
لا يمتد زبارة ولو فخر على راسه وجعل على جبهته شمس من كذا في خبره في كتابه
يعضل على راسه وكذا في الخبرين والاكسان قبل جعله اثنتان وثلاث وثلاثون
والمال في الخبرين من غير فعله في قتل احد من طريق العانة ولا يجوز ان
الديون متدبرة على الوصايا وما حثان على الميراث فسرر لو وجد الكفن في بيت
من الميت فهو ميراث ولو كان من بيت المال او الزبيرة او شرب بمرتب عاد كذا
لعدم سبب نقل **قوله** ولو لم يخلع شيئا دفن عارياً ولا يخلع على المسلمين نزل الكفن
بل يستحب نعم كفن من بيت المال **قوله** صرح من الاصحاب بان اذا لم يخلع الميت
يدفن عارياً ويجوز تعويته بشئ والصلوة عليه قبل الدفن فان تعذر وضعه في القبر
وسنته نحو ثياب وصل عليه ولا يخلع على المسلمين نزل الكفن لاصالة الامة بل
يستحب استصحابها موكداً الرواية بعد حثيتم ان الجوعه علم من كفن من كان
كفن من كسوة اليوم القيمة وكذا في القول في بيان تجديده من غير السدر و
الحكاية والماء ولو كان بيت مال المسلمين موجوداً فحق الكفن منه وكذا في
الموت والظاهرة على طرف الوجب لان بيت مال المسلمين لم يخلع المسلمين
والمراد بيت المال الاموال التي سجد من خروج الارضين المتعبرة عنه و
سهم سبيل الذين انزكوا على القول بان المراد بكل ثوب لا الجرد وصدقه ولو
المراد من سهم القفا والمكاتب من الزكاة جازاً لان الميت اشرفها
من غيره **قوله** بل يجب الظاهر كفن دون الفضل ان يوضع على القبر على ما كان له

شئ او تعفف وهذا يحل له اختمته والحكمة تصيد بذلك اطلاق الخبر مع حقيقته
ولعل عدم الوجوب الجرد والافرق في الزبيرة بين الحرة والمملوكة والمطلقة
زوجه بخلاف البائين وكذا في خبره في الخبرين كذا في خبره في الخبرين
صريح في كونه المستحب جازاً من الاصحاب والافرق من وجوب ذلك بين ان يكون
لها مال او لا ولو اعبر عن الكفن بالان لا يفضل شئ من قوت يوم وليلة ولا لعل
وما يستحب في الدفن كفن من ثوبها وعلمه المص بان الارث بعد الكفن في ثوب
بانه لو لم يكن قبل يعلين ثوبها لعل في ثوبها ولو اعبر عن ثوبها
اقدم من ثوبها ولو لم يكن ثوبها لعل في ثوبها ولو اعبر عن ثوبها
ما لو مات بعد ذلك ولو لم يكن ثوبها لعل في ثوبها ولو اعبر عن ثوبها
مستحب بطوره ووجه كونه المستحب تقدم كلفه على جميع الديون وظاهر انها لو
بالكفن في موضع وجوبه كان من ثوبها ولها وهذا ما حثت المملوكة كذا في خبره في كتابه
اول لان كفن من ثوبها لعل في ثوبها ولا فرق بين القيد وغيره في كتابه
لان الكفاية بالثوب اليه بطلان الموت ولو كانت مطلقة وادى ثوبها وجب
الكفن على الميت بقدر ما يقع من ثوبها لا يخلو واجب التفرقة بالزبيرة
وجوب الاتفاق في الجاني استحب بالمرتب في الفرج وجزاها في ثوبها لعل في ثوبها
تفرقة بالمرتب الا ان يبين بعد الدين بغيره في ثوبها في ثوبها في ثوبها
بالحكمين شارباً في ثوبها لعل في ثوبها لعل في ثوبها لعل في ثوبها لعل في ثوبها
لشئ استحبها لعل في ثوبها لعل في ثوبها لعل في ثوبها لعل في ثوبها لعل في ثوبها
ويؤيد الكفن او لا من صلب المال ثم الدين ثم الرضا في الميراث **قوله** لا يخلع
على ثوبه في كنفه عليه كذا في الخبرين ثم الدين ثم الرضا في الميراث **قوله** لا يخلع
يوسم في الذي وقصت واجلت كنفه في ثوبه ولم يخلع ثوبه وان الارث بعد
الدين والميراث قبله وليس الوجوب مخصص في ميار العورة والمراد بقوله لا يخلع على
كل ثوب وهو اخذ في الدين المتكفلة بالثوب قبل الموت فان ثوبها بالثوب كذا في خبره
عن الموت فلا يترجم الكفن وان كانت الميت متفلسا اما المجهول وانما في ثوبها لعل في ثوبها
منها تزدد من ان تفضي الرهن والحبابة في الاختصاص ومن ثوبها لعل في ثوبها لعل في ثوبها

ان كذا في خبره

تدبرم الكفن

بعد استحباب ما لا يرفع الا من الناس ويصح المص في الذكوة
وكنته اسماء وشهد الشهادتين واسما الاية عليه السلام وكنته
اسم آية على ما في ذكره وزاد في الذكرى الكفاية على العباد وتعلل ذلك من المشقة
في الميسر وابن البراج معلل بعدم تخصيص الجوز والبرقوت للدفاة كما في برك
اللفظ فلا يضر ما كفاية على الجميع ويجوز في كل الدفاة في كلامهم على الجوز والبرقوت
بما لم يثبت اصل التمسك بيسر في اياها الا ان زاده الجوز والاصح استحباب الكفاية
ما روى ان الصادق عليه السلام كتب على جاشع لقن ولده اسمعيل سميده ان لا الا الله وزاد
الايجاب وان جوار رسول الله واسما ولا يرفع عليهم السلام وفي الذكرى بعد الشهادتين
زاد الشيخ في النهاية والميسر والحكاية السماع اليه والاشارة في الظاهر في
الاجماع عليه ولم يترك الايجاب استحباب كونه شيئا غير ذلك ولم يتعلل شيئا يستدبر
في العمل بالزيادة وانما هو الايجاب عن التوضيح لزيادة يشعرون بكونه مع ان هذا
الباب لا مجال للذكر في اي قسم فيمكن المنع وفي الذكرى احتمال الامر بكونه كذا يعلم
ان وجهه فان قصد في الاصح وكبره بالسواد استحباب الكفاية بكونه كذا يعلم
الايجاب انها تتجدد للمكة ومن طهونه وبيعه ان ينزل المكة كما شرح به في المندوب فيكون
الكفاية مؤثرة جملة على المعهود ومع عدمها في طين وما ومع عدمه في الاصح كما
ذكره في الذكرى وتعلل عن الزيادة للمفيد ان الكفاية بالقرية او غيرها من الطين وعن
ابن الجوز انها باطنية والا ولم يعين فلا وجه للاتصال الى الاصح مع فقد التمسك بالزيادة
في ان وجدت في تعين الفصل والكفاية بالاصح ذكرها الايجاب وكما يكره بالسواد
بكره من الاصح كما ذكره المعبد وغيره لان فيه خروجا عن التكليف بالباب من مخالفة
التمسك عن التكليف بالسواد وسحق الكفاية بالزيادة لكونه كذا يعلم من الايجاب
وسنده في المعنى الى تحقيقه قال ولم يثبت مستدرك في الميسر بكونه مستحق
وقد ذكر في وطى كفاية الاية على الامن اي على الامن الميت جانيه بما بالناش
وما فكسرك الامن الملقاة على ابر لميت وكذا على الجوز والبرقوت كما في
المعتمد ذكره الشيخ ورايت الايجاب بكونه ولا بأس بقية نعمتهم لان الاصل

وكذا انظر

في بيان استحباب الكفاية في الذكرى

ووقفا

ووقفا على وضع الوفاق ونظم من تعبد الكفاية يكون لها بالبرق عدم كراهة
غيره وبه صرح في الذكرى للاصل والاكلام المستندة قال في الجواز وموافق
حسنة محمد بن سنان عن جابر عن ابي عبد الله عليه السلام قال في الجواز وموافق
في قضية فانه لا يقطع كذا انما يقطع من الاذاعة لا في قضية فانه لا يقطع كذا انما يقطع من الاذاعة
في المتيقن ويستحب ان يقطع في التحديد للاختلاف لان النبي صلى الله عليه وآله قال في هذه الرواية قال
السلام في رواية عن الرضا عليه السلام افضلية الثوب الذي كان يصل في الرجل
ويصير **هـ** وقطع الكفن بالحد يد قال في الشيخ معناه مذكرة من الشيوع
وعليه كما علم **هـ** ولا يجوز تعصبا من الجرم ولا غيرهما من الطيب في غسل جنين
اي جسد الحكم متفق عليه بين الاصحاب **هـ** ولا يكتف راسه في قول ابي الاحباب
لما رواه محمد بن مسلم عن الباقر الصادق عليه السلام قال في السجدة عن الجرم كيف
يضع به اذا مات قال يغطي وجهه ويصنع به كما يصنع بالجلال غير انه لا يقرب طبيا فقال
الرفقي وابن ابي عمير ان احرار باق فلا يقرب طبيا ولا يجمر راسه والمغفرة الاولى
ولا يلحق بالمغفرة لان وجوب الحد في القصاص لا يوجب وجوبه في الموت ولا الخلف
وان جرم عليه الطيب يتألف عدم النص وزوال الخلف بالموت المغتصبي لم يخط
بالموت ولا الخلف وان جرم عليه الطيب حكم الاغتلاف وغيره **هـ** وكفن المرأة
الوارجة على زوجها وان كانت موصية الاصل في ذلك ما رواه السكوني عن الصادق
عليه السلام عليه السلام ان عليا عليه السلام قال في التزوج لكف امرأته اذا عاشتة البقي
الزوجة الى حين الوفاة ولان من وجبت نفقة لمسوقه حال الحيوة فوجب نفقة
في الجمل كذا الزوجة كذا علل في المندكرة وما علل في الذكرى انها زوجة لان الزوجة
في جملتها لانها من احكام الزوجية وقرب من تغليل المعنى فظاهر ذلك مقتضى نص
الزوج على الزوجة الدائمة فلا يجب المسحوق بها ولا لك في الذكرى في التغليل
بالاتفاق بغير وجوب الكف للناشر والطلاق الخ يستند وكذا المستحق بها فظاهر
التوقف واقله ان عدم تعلق وجوب الاتفاق بالزوج لهما حال الحيوة لعدم
صلاحية الزوجية في المستحق بها لذلك وثبت المانع منه في الشروع في الشؤ
بعض عدم تعلق الحكم وجوب الكفن بعد الموت بطريق اولي لان الزوجية تزول

المعتمد

المجرب

يقول ان صفة بدن المؤمن تتحرك متحركاً في ريدته وعورته وجهره وكفه وحيط
 واخشب ذلك ان القوة في هذا الامر باعطاء عيال الميت قدما يحضره فان
 يكن من يقدم بامر جهره غير متحرك فيكون الدعوى الى الوارث افضل ان وجد ويت
 انه لو طفت كذا فتخرج متحركاً في كفه بالمسح به والاخر للورثه الا ان مقتضى الدين
 لو كان معالاً ما يشي جازاً الى بعد الوفاة فلا بعد تركه ولا يحسن ان ينظر فيه
 ويجوز ما سقط من الميت من شوه او غيره في الكفن ولكن بعد الفصل
 ونقل المصنف في التذكرة اجماع العلماء على ذلك **باب ما سقط من الميت**
 ومطالع حشدة الاول الصلوة واجبة على الكفاية على كل ميت فظهر للشهاة ودينه و
 ان كان ابن ستين من عمره لم يكن له الميت لا يتناول الا بعد ان يصبى عليه
 الا الصدر وسائر ذكره وكذا التعلية واجبة عليها على ما سبق في الاشارة اليه من
 كونها كالميت اما عظام الميت فيصلى عليها بالبركة الكاظم علم في اكيل السبع وما
 الذي يبراد لعظام الميت جميعاً حتى لو تفرقت عظامه لم يصب عليها من القطع كما فيها
 فخر في الشاقي قرب نطق الى الصدق فلا اثر لعظمه في الدور والرجل في المص
 ان مجموع ما عدا الصدر كالميت كحاشي حوش الشربة والاصلي على الصدر الا ان
 ما سوى ذلك من اشياء الاجزاء قال في التذكرة ان الرأس لا يصبى عليه ولا يبرك
 خلافاً للاجانب ولو تفرقت فغسل الصدر وكفه مما يغسل في الظاهر من بعد غسل
 بوجوه حمل يقيم وحاشيكم بالصلوة على الاضاح من الميت الاول الصلوة على الميت
 وعلى يديه الصلوة عليه كما قدم على المصطفى في المصطفى الاول الصلوة على الميت
 عندنا وعلى يديه الصلوة على الباقي له وجوه المصطفى في الميت من لم يعلم كما
 ما علم من الدين ضرورة فلا يصبى على الكفاية على كل ميت ولو وجد ميتة فليكن
 مسلم ومنه الاجزاء والعلامة والنواصب مستعدة وغيره من فروع الاسلام
 او فعل ولو وجد ميتة لا يصبى على الاضاح بالبركة الا ان يصبى على الاضاح بالبركة
 لعلها تفرق في القبر من الجحيم وان كان في علامات الميت لم يصبى على الاضاح بالبركة
 بشارك فيها بعض أهل الكفاية لا يمتنع ان لو اجمع عدة علامات ببعض
 في فروعها ثبت الحكم ولم يرد ذكره في ذلك الزمان ما سبق في الفصل ولعبد

لعمري

الاصحاب

الاصحاب حكم المسلم وكذا القبط ودار الكفر اذا كان فيها مسلم يمكن تولده عنه ومنه جميع
 الاصحاب الصلوة على الخائف لا تقتضي قبله من ذلك كلام المتأخرين يقتضي
 اختصاصه بذلك بالخاصة وحده والاصحاب بالقبيلة الواحدة من غير ان
 حوا حكم الصلوة على الخائف في قبيلتها وان كان ظاهراً الملائمة الوجوب وسبق ان
 يصبى عليه بعد غسله بل الخلاف في قصد الزمان لا بمزبلة كما المستضعف فانه لو كان
 شقاً له عاراً ولو لم يكن في اظهر الشهادتين اشارة الاخرين اذا عرفت قول المصنف ان
 كان ابن ستين من عمره لم يكن له الميت لا يتناول الا بعد ان يصبى عليه
 حكم المسلم وحسب الصلوة كما هو المشهور في جميع من لا خلاف الصلوة على الصبي
 اما ان يصبى وان لم يصب الصلوة والقبول على الكفاية الا ان كان في الاضاح بالبركة
 عليه والمؤثرين المستثنى استثناءه من قبله فليكن في الاضاح بالبركة
 من سبق كفن على ظاهر العبارة حاشيكم خذ كما ان احدهما ان الطفل الذي حكم المسلم
 وان لم يكن فليكن للشهاة ودينه على ان الظاهر له ما عرفت من ان الظاهر وعنده سواء لم يصب
 الا ان قال المراد في هذا الشهاة ودينه حقيقة او كما واستعمال اللفظ في حقيقة وحاشيكم
 صالت ان عطف على ان الوصلية في العبارة تصح وجوب الصلوة على من لم يصب
 اذا الصدر وان لم يكن ابن ستين او كان ولو تفرقت الواحدة كانت الاضاح بالبركة ان
 من زاد على الميت لا يتناول المراد من ستين فخر في المصنف وممكن ان يتناول العطف بان
 يشوبه ان بعد الاضاح واخيراً في ذهابها في ثوب الحكم الذي في الذي حاشيكم
 فانه لم يرد في دون الميت الاضاح على ولو حاشيكم في الاضاح بالبركة ان كان في
 ادلى ما سبق عن الكلف والاعتراف في ذلك من الذي في ذلك من الذي في ذلك من الذي في ذلك
 وسبق على من يصبى من ذلك ان ولو حاشيكم في ذلك من الذي في ذلك من الذي في ذلك
 في صلوته على الصبي الى ان يعقل الصلوة واوحيها ابن الجهم على المصنف وبوالاخذ علم
 يتناول الميت الصلوة اذا صاح فليكن الولادة والميت الاضاح بالبركة لعلها تفرق
 اذا استعمل في كل من لا صلوة لو سقط ميتاً وان حاشيكم في ذلك من الذي في ذلك من الذي في ذلك
 فاستعمل في ذلك من الذي في ذلك من الذي في ذلك من الذي في ذلك من الذي في ذلك من الذي في ذلك
 الحكم من استحباب الصلوة والارث به ومنه قوله علم عن ابيه علمه بالسورة
 الصلوة ويصل عليه اذا سقط من بطن ابيه ما سبق في الاضاح بالبركة لعلها تفرق
 في الثاني بقيد المطلق الاول لكن قال المصنف في التذكرة لو وقع بعضه الشرط
 ثم مات رجب الصلوة عليه ولو وقع اقله حصل الشرط وهو الاستعمال ويخرج في
 الميت الذي لم يصب في قوله علم اذا استعمل سقط على غيره كما سبق

بعض

لایق و کتب

[illegible]

والله اعلم

فليكن انوار جلاله
والله اعلم بالصواب
عن الصادق عليه السلام
ان قلب المؤمن
مكتوب

عربی طرز

ذلك ان يكون مستقلاً على كل واحد من اركانها وان كان باءاً او الفاعل لا يصدق
الصادق على باءاً او الفاعل على ما كان مستقلاً على كل واحد من اركانها وان كان باءاً او الفاعل لا يصدق
ما لم يردف **قوله** عن شئ واحد كقولنا ان هذا الفاعل مستقلاً على كل واحد من اركانها وان كان باءاً او الفاعل لا يصدق
الذكرى لا يجوز ان يتأخر عن ذكره في موضع واحد من اركانها وان كان باءاً او الفاعل لا يصدق
ولا لا يتأخر عن ذكره في موضع واحد من اركانها وان كان باءاً او الفاعل لا يصدق
قوله ويستقيم وتوفيقه وسط الرجل وصدرا المرأة لعل الصادق على الرجل
في وسطه قال امر المؤمنين علم من علم على امرأة فلا تقسم في وسطها ويكون جازي
صدراً واذا صلى الرجل فليقيم في وسطه ولا يرد عن محرابها وقال الشيخ في
الخطاب السنة ان تقعد عند رأس الرجل وصدرا المرأة والمشهور الاول لا يبعد
ان يقال ان الخشنة كالمائة تنبأ عن موضع الشهرة **قوله** يحاذي صدرها
وسطه ليقف الامام موقف الفضيلة من كل منها **قوله** فان كان عدواً وسطه
من وجه الضم الذي في كان الحد واسمها ليس كغيرها من الوجه لعل من خفا
تلك قد تفرقه فان كان الحاضر معها عدواً أو لورق على ان كان تامة او خروجه
الخبر كان اولى **قوله** فان جامع خشي آخر عن المرأة فلا يستقيم بل يستقيم بها
على المرأة وبه صرح المصنف في الذكر وغيره ويمكن جعل التاخير هنا التاخير الى الامام
ومع **قوله** فان كان معهم صبي له اقل من ست آخر الى اقل من ثمانية هذا هو المشهور
لان الصلوة عليه مستحبة ومراعاة الواجب والاطلاق ايما يوجب تقديم الصبي الى الامام
وبشبهه روايتان من سائر مسند ابن بكير والاطلاق في النهاية تأخيرها والتفريق على
الاول وفيه لا جعل بعد الرجل عنه وان لم يكن لا اقل من ست بان كان لا الرجل
بعد الرجل وقل المرأة **قوله** والصلوة في الموضع المعتادة ويجوز في المساجد
الاصحاب انشاء الصلوة في الموضع المعتادة لان ذلك اما تارة كما بالاشارة
من على فيها وانما ان الشارع بوجوبه تصدق بالصلوة عليه ويكره اتعاها في المساجد
الاعلمة خوفاً من اطلاق المصداق **قوله** ولا رواه ابو بكر بن عبد الله عن الكاظم علم
ان منعه من ذلك حيث اخبر من المصنف قال ايما كان الحاضر لا يصل عليه
المجهر ليس الخبي **قوله** لاذن الصادق على في الصلوة على الميت في المسجد ويجوز ان يركب

قوله

جما بينهما اما مسجدك فاستشاه الشيخ والاصحاب قال في المأثور لعل
مسجداً سبها كما في حق المتقين واصله في قوله لعل لان خوفه للظلم
انما لا يخفى مستقام في مسجدك دون ما سواه منها خلاصه المتكلمين
والخلاصه قبل المصنف والخبر في المساجد ان لم يأت الكراهية فالتأويل عليها
ومع ذلك فلا بد من استئذان مسجدك من قبله **قوله** ويجب فيها القيام مع القدرة
وكذا يجب الاستئذان قبل الصلوة فاعداً او راكياً اختياراً باجماعنا
بالميت والاصحاب السلام ولعدم تحقق البركة بدونه والناس كما لا بد على الاقرب
للتصديق لا يشرطوا مع الجهر فيصطط كالجهرية لكن هل يصطط بصلوة العار لوق
عن غير من يجر على القيام الظاهر لان التأخير لا يمتنع كما لا يمتنع في
العمرة وكذا يقول في العار بالاضافة الى من قدره على التاخر قلنا باشتراط
السنة وهو الاخرى لا تأخرها من الصلوة من لا يحسن العريضة مع من يحسنها
وغير ذلك وكذا الصبي لا يصطط بصلوة غيره المتكلمين لعدم التكليف ولان فعل
من ينشأ لا يوصف بالتخير والافعال على الاجرة وكذا القول في الغسل وغيره من فوض
الكفاية في الترتيب شرطه **قوله** واليكث ويعتبر فيها قصد الصلوة لوجهها
او بدنها تعين بالاشارة على انها عادة لا يجب فيها التفرغ الى الاداء والغضاء
لعدم قصد صلبها او تعين الميت لكن يجب التصدق للميت ويكره قصد معوي
الامام على صرح به في الذكرى ولو تفرغ بالعين فلم يطابق في الذكرى الا قرب
الاطلاق لخلو الواقع عن نيته ويشتبه ان مقتضى اذا لم يشأ الى المعجزة بان تقيده
الصلوة على قلان لا على هذا قلان ولا بد من التمسك من بيت الاقدم لجامع القبول
وقوله ويجعل مستنداً له الشيخ كما لا يخفى **قوله** والتكسيف باجماعنا
تلك من الاجرام وتبين على كذا ما رواه الصدوق من ان اعلته في ذكره ان الله
تعالى فوض على الكسيف من كل صلات فخل الميت من كل صلات يكبره وفي آخره لا يفتل
تعالى فوض على الكسيف من كل صلات فخل الميت من كل صلات يكبره وفي آخره لا يفتل
ليست من كل صلات يكبره وانما يكبر العادة او ربما لا تتركه على نواقل
بطي وطلان الصلوة بزيادة شئ منها وتقصاته على وجه لا يكتف تاركه بان

قوله

ويجوز ان يركب
الاصحاب ان يركب
الميت على الميت

الصلوة الحاضرة وان كانت احد الحاضر لاهل البيت والاصحاب والوارثة يعوم
الاذا في فعلها جميع الاوقات والميت من الصلوة عدم الميت منها
الميت من الحاضر الاوقات التي يكونه انشاء التواضع فيها وقدره على بعض الصلوة
المانع من فعله فيكون لا دلالة له على نفي الكراهية لان الصلوة لعل من ذلك
قوله فلا يحصل المطل من العبارة اعني نفي الكراهية في هذه الاوقات الا ان
يزيد مجرد الرد على بعض العبارة المبيحة منها في جعلها على استواء الطرفين
بعد ذوق العبارة فساد فان صحت كانت للاوقات ومواسمها واحد الحاضر
والغير لا يخفى به عن الجمع كما لا يخفى **قوله** لا يعد تصديق الحاضرة اي يقدم
الحاضرة لا شئ الصلوة الحاضرة وموتها لا يلاصق تصديق الحاضرة اي يقدم
خاصة وما اذا تصدق بها وقد احتل كلام الاصحاب في الفرضان فامضاً ان
ادرس تقدم الحاضرة بطلاناً وتعلق به المصنف في الخلاف في الميت في المسجدين
الحاضرة بما روي في اتحاد العهر من المصنف في قوله مع ضيق الوقت وعدم
اركان الا يفتل في الاصلح بوقوع الخلاف في المسئلة ويخرج من هذا ما علمت
وقد الميت قبل الصلوة عليه لم يرد في الحاضرة ثم يصلي على الميت في وقت
لا انما يفتل به تقديم صلوة الحاضرة على الدفن وموجبه الاعتناء عليه لكن
لو تصدق لوقته على لا يمكن مع ذلك بان لا يسم الا في حجة عن الصلوة او
الحاضرة فوجب تقديم الحكم للحاضرة لا يابى به لان حجة المسئلة متناهية
وفساد مقتضى المسئلة والا فلا يفتل في الحاضرة ولا يفتل في الحاضرة
بن حجة عن الصادق علم اذا دخل وقت مكتوبه فادبها قبل الصلوة على الميت
الا ان يكون مبطوناً او تعاضاً او غير ذلك كما لا يخفى في ذلك وليس ذلك اية
على وجه عرفنا حجة على ما يفتل فيه نعم لو انك تأخر بين الدفن والقيام
للميت وتوارك الصلوة على الميت لم يكن الفرض بغيره من الصلوة على الميت
انما حجة عن المصنف وقال في الذكرى الماشي في تقديم الحاضرة في وقت
على وجه عرفنا بالمر في عبارة الكتاب ما يفتل في الحاضرة في وقت
من عدم معنى الصلوة سابقاً ومن هذا جعل على في الصلوات في الحاضرة

الصادق علم له ورواية يونس في الرضا علم به فيقول لا يفتل في الحاضرة في وقت
يوتى والا قرب استحباب الحاضر بها للامام ليس من خلفه انما القصد في تحجب
الاصحاب بطلاناً لا قرب الا لاجل ما يكره في تكبير الماشي والاطمان
المقدور **قوله** وفي وقت خشي في الحاضرة ظاهر العبارة استحباب ذلك المكل
مضى ورواه جعفر بن عبيد الله عن الصادق علم به عن ابي عبد الله علم كان يصعد
ذلك لا يفتل في الحاضرة بالامام كاذب اليه في الذكرى وكما
عن انما يجنب ذلك للتأني **قوله** والاقرارة فيها اس واجبة ولا من ورت
وبكبره ذهب الشيخ في الخلاف الى الكراهية واذا علم عليه الاجماع وتظهر من كلام
الذكرى العلم وذهب الشيخ اخرها سبباً باليقين والامة علمه السلام وبكثرت
مستحبة لما عرفت عنها ولعل انما مواعيد الاتيان من اجاب الدعاء في المشي
جل بعض الاخبار بقرينة انما بعد الكثرة الاولى على ان اجاب ما من حيث يقتضيهما
مضى الشهادتين وفي بعض طائفة وكذا الاستعانة فيها ولا يستحق الاستعانة
قوله ولا تسلموا ولا اجاب ولا مندوباً باجماع الاصحاب قال في الذكرى ما روي عن
مشوعبة وكنز الاخبار ورواه شفيق وبها اشهر من بقى الدعوت والاجاب
الواردة بمن من صغيره فلا تعارض هذه وحملت على تنقيح المواقف ما روي
اهل الخلاف **قوله** ويكره تكرار ما على الوارثة قال الشيخ في الخلاف تكرار ما على
على الحاضرة انما علمها ما روي في الذكرى ان جازي على الميت كرهت
ولا فلا وفيه لا تكرار ما على الكراهية مع مناهة التعلل بظاهر الخلاف كراهية
التكرار مطلقاً فساد الاجاب لا يفتل في بعض الملاقاة مع التكرار في بعض الاوقات
ومررت في فعل مثل الصلوة واصر المؤمنين علم في مواضع مخصوصة وفيما روي
لما وكلام اصر المؤمنين علم في وجه الخلاف يدر على الخصائص باظهار التكرار والذكر
والذي ينبغي ان يجمع بين الاجاب والتكرار كراهية التكرار من المصنف كراهية
الذكرى في شئ منها بالاذن في ذلك الا ما روي من فعلها علمه السلام والجمع
كما علم دون تكرر المصنف لم يكره الا ان يفتل في الحاضرة فيجوز في الحاضرة بين يديه
اخباراً باصل الدعاء الذي اعتباً بصلوة العزف **قوله** كل الاوقات صالحة

کالیفرنیا

الجاهل واللامع هنا خلافاً للعابد **فصل** ولو حضرت الثانية بعد الأولى رخصت بين النكاح
 واستينافاً في الصلوة على الثانية بين الدليل واستينافاً في الصلوة عليها هذا أقول
 معظم الأصحاب استناد الرواية على وجهه عن أحمد موصى به في تقدم كروا على
 جازة كسبح أو تكبيرتين وصوتت معها أخرى قال إن شاء تركوا ولا حتى تكبر
 عوا من التكبير على الأخرى وإن شاء رفعوا الأولى وإنما التكبير على الأخرى ثم ذلك
 لا بأس به فالجواب المذكور والرواية قاهرة عن أخاذه الذي ظاهره أن ما بقي
 من تكبيرة الأولى محسوب للثانية فإنها أفرغ من تكبيرة الأولى بحجب ما بين تكبيرة الأولى
 والتكبير على الأخرى وبين رفعهما من مكانها واللام على الأخرى وليس هذا إلا
 على أصل في الصلوة على الأولى به يرجع مع ترك قطع العباد والواجب قلنا ذكره من عدم
 ولا في الرواية عبارات الأصحاب منقضة للقطع لأن ذلك لا يقتضيه ما وثقه في العلم
 بعوار الظاهر في وجهه على أن تركه قطعاً هو وأما ذكره من التشريك بين الجاهل بين
 فيما بقي من التكبير فهو مشناه من الرواية أصلاً بل كتحمل الكمال على الأولى ولا يتصل على
 الثانية ولما ظهر من ظاهر الرواية التشريك استشكل بعدم تساؤل الشيعة للثانية وتحويل العمل
 من الثانية إلى الأولى أصل الاكتفاء بأحداث الثانية من أن ما ذكره من تركه في قوله صعد
 وإن كانت عبارة ابن الحنفية وتأويل الشيخ زاهد جارحان رسول الله صلى الله عليه وسلم كبر حتى عترة
 وسبها واستينافاً على وجهه في آخره أخرى موافقين لما ذكره والذي ينبغي النظر
 عدم القطع إلا عند الضرورة أن لم يكن فيه رجوع إلى الإجماع ونحو قلنا لا يشك في ترك
 كون إحدى الصلوات واجباً والأخرى مندوبة لم يظهر كلامه عدم العرف من غيره إذ
 قلنا بأخبار أحداث الثانية من أن **فصل** فيكون الواقعة فإمّا إطلاق العبارة عدم
 الفرق بين استنواف الصلوة باليمين اليها في الوجوب والندب وعدم دفع في الثانية
 بين الوجوبين بالتقسيم على اختلافه المذكور ويصح بأن فعل واحد لا يكون واجباً
 فيجب سبها وليس من الذكر المبل إلى الاكتفاء بيمينه الحرب والاستنواف واجباً
 في الأخرى ولا يلزم عدم الاكتفاء بيمينه الحرب في الندب والاستنواف لا الاكتفاء
 بها تعالى في مندوبات الصلوة وغيرها **فصل** في بعض أحوال المبتدئين عند
 الاقرب ومكناً من قدر جازم في اللام وسط الصف هذا إذا كان أرجحاً فقط

2101261

[illegible]

خانہ الہی

المرا وتقدم في ثلث دعوات وانزال في الثالثة ولكتب سابقا برأسه قال المنيذ
في الدنيا من بطن امه قال في الذكرى ولم شدايت الحنيفي وقدم على
متره وموطا بر الخيرة علة بادل للوث والمراة عر حادخر واحد لمازوي
عبد القيد بن مرون رفع الحديث قال قال ابو عبد الله عليه السلام اذا دخل الميت القبر
ان كان رجلا مثل سلا المراته ترفع عظامه في قوله وتخل الما زال وكشف رأسه
وحل ازره لحفا في يكون الحى عن الصادق عليه السلام الفير علك عانة ولا
قلنوه ولا زرا ولا حله وحل ازارك قلت فالحق قال يا بنى الحنفى وتنتالفة روة
والثقتة وبقيت ان يكون منظر الضيق الصادق عليه السلام اذا دخلت الميت القبر
في الذكرى اسند ذلك الى المصنف العتق وقال انه في بيان حين يبرز مسلم
والحنيفي عنه علم وكما تعلم قطع يكون الاوين كلام الامام علم ويستحب الدعاء
عند سائده القبر يا **الله** وكونه احببتا الله الما لانه لا يورث نسوة الله
ومن ضا قبله يوم **يوم** وقال الصادق عليه السلام ان تطروا الزاين على دوى
الارحام فما ذك يورث النسوة في التلخيص من غير تليد بعد رسول ولا فرق
بين الابوين والاب وان كان من بعد الله عن الصادق عليه السلام ينش فخر كراهية
تتروا الابن اما المرأة ففي خبر السكوني عن الصادق عليه السلام قال يا بنى المؤمنين علم
عنه اسند رسول الله صلى الله عليه وسلم ان المرأة لا يدخلها قعر الا من كان يرا في حال
حياتها والزواج اول من الحرم لما ذك في القصد والغسل ومع المتقد واما
صالحه ثم اجبى صالح وان كان شفيقا فهو الى فانزلة التذكرة يدخل يده نزيل
كفها واخر يدخل يده تحت حضا به كاه في الذكرى عن ابن حجة
وحض القيد فانه الما في قوة اجماعا واكثر الاشار الى التفرع والابج
ملك الادب في السكون عن الصادق عليه السلام بيتي صل ولو تغدر الحضر لصلاته
الارض ونحنا به وجهه فقل الاما عن حرة فان تغدر اقر النساء علمه اذ صلبه
موصوه الدفن ولا يبرن اختيارا لانه خلاف المعبود والحمد لله على القيد
اي سقى الحد عندنا فاشبهه صل الحد لنا والشفق لغنا والمراة الى الحد انه
لا اذ لم الحاف ارض القيد حضة طامم كانا موضع في البيت ولكن تحالي

ما قيل ان تطهيره وهو بدن الميت وتبليها العنينة بالماء في القلعة كما سبق اذا انقضى
هنا قال في هذه الاشياء ولد المصطفى من العنينة هو الا احتمال الثاني وكذا الحال
التي هي بعد الموت وليس بعد ما اذا ولا فلان كون نجاسة الميت عينية او لا
باب الثاني من قد تقدم حكمها في الذي يجب ان يبحث عنه في باب الميت هو نجاسة
بدن الميت وما اذا نجا من تطهيره على العنينة على تقدير ارادة ابي من كان من معالي النية
اما الاول فلان القول بان نجاسة بدن الميت هي سنة بدن الميت كذا في غير
غير الاحكام اذ هو قول المصنف عليه يخرج عدم وجوب غسل الميت وعلى ما التقدير
ان يكون متبعا للظاهر كلام المصنف هو ان النجاسة بدن الميت عينية بخلافه هو باطل
عند المصنف لا بد ان نجاسة الميت عينية كما سبق في باب النجاسة في نجاسة الكلب والخمر وهو معلوم
الميت فيكون متبعا للظاهر كون نجاسة الميت كذا في غير النجاسة في الكلب والخمر وهو معلوم
الفرد واما المعنى الثاني فظاهر عدم ارادته وعدم مطابقة ظاهره انه المذكور في العنينة
والجواب ولد المصنف في كلامه جعل القول بان نجاسة الميت حكمية وايضا فلا يستقيم
ما قيل على كون النجاسة حكمية من اذ لو كانت بغير طهارة لم تكن نجاسة بطارية بل نجاسة
اما على الاول فلانه لا فرق في عدم نجاسة المذنبين في وسط الطهارة وعدمها واما على الثاني
فلان النجاسة العينية ايضا كذا في كل شئ لا يشترط في نجاسة المذنبين في وسط الطهارة وعدمها واما على الثاني
متقديرا على كون النجاسة حكمية فظاهر المصنف وانه اذا اراد استصحاب غسل الميت في كل حال
نجاسته حكمية بالمتن الثالث ولم ينظر الى ان متبعا للظاهر في العنينة ما هو في كل
به وعذر الثاني في غير فساد وانه لا يملك له فعل في الاصح الاجتهاد من مولا في كل شئ
من العنينة ان نجاسة الميت حكمية حرجية فلو لم تكن نجاسة بغير طهارة لم تكن نجاسة بطارية
لعدم المتقديرات في النجاسة العينية لا بتعدي الامم الرطوية وفي خلاف ما سبق في كلام
الشيخ في النجاسة والنجاسة ان نجاسة الميت ان كانت اجزاء بتعدي ولو لم يكن في كل المصنف
سابقا فظاهر سنة المصنف عينية بالنسبة الى العنينة الذي وقع به المصنف حكمية بالنسبة
الى جميع البدن فلا بد من غسل العنينة في الغسل وان قلنا انها انما يتعدى مع الرطوية
وهو الاصح فيها تجيب النجاسة سنة وبدوها ثبتت نجاسته واحده وهي الشاكلة
جميع البدن **قوله** ولو من الماحور بتقديمه غسله بعد فقد اشهد لم يجب الغسل

نيت

فيكون ذلك في كل شئ من النجاسة

تدبر في ذكره من الفقه

ان الله

اما الاول فظاهر في الغسل فيه والتمسح به لا موجب غسل القبول القادة في كل شئ من النجاسة
بن سنة ولا ياتى به بعد الغسل وفيه سابق كلام فيه واما الثاني فلان بعض النجاسات
وجوب الغسل الميت قبل ان يغسل في بعضها وجوب سبب بصل على الميت
والاحكام البينة وعدم تحقق فاقول **قوله** بخلاف من تم ومن سبق موثقه
ومن غسل كافر بعد حصول الغسل اذا اطلق في كل حال الغسل المختار شرعا
حالا لا بد وكذا من غسل فاسدا ومن قد غسلا غسل احدى الخطين والتمسح به
الغسل **قوله** ولو لم يكن غسل الى سره قبل كل حال الغسل لم يجب الغسل
ه لان الطهارة وجوب الغسل رافع له كسائر الدواب وقد حكم بطهارة الكراه
ح لان النجاسة العينية لا يشترط في طهارة اجزاء طهارة الميت في نجاسة الميت
وان لم يكن عينية محضه اذ انها عينية بعض الحيوان فافها يتعدى مع الرطوية
واضا فقد صدق كل الغسل بالاصناف الى الارض والاصناف الى الارض من وجوب
الغسل ولا قاطع يقتضي ويمكن الوجوب لصدق الميت قبل الغسل ما بقي
جزءا من نجاسته وتبعيته الغسل للميت على النجاسة غير معلوم والدوران
ضعيف والارباب ان الرطوية بوط **قوله** ولا فرق بين لغو الميت ميتا
او كراهه اذ في وجوب الغسل لان نجاسته اغلظ وصدق الميت
قبل الغسل اذ المانع من تعديله كمن ويجعل عدم الوجوب بل لا يفرق
قبل تطهيره بالغسل انما يجمع في ميت قبل التطهير والاولى اقرح كما
معلوم المرافقة والافارقة ذلك بين ان يغسل الحيا فلا ولا واعلم المصنف
لم يترك تعديله الميت الذي يلزم به الغسل من الحي والميت فان الميت
ليدن الميت ان كان بالظفر والاشغال والسن والعظم الموضع من الحي والميت
الغسل جميع وكلام لا فيه تردد من الشك في اوصاف اسم الميت
على الميت في كل ما وعده لغسل الميت بالاشغال ويجوز فيها بخلاف الظن المصنف
ينظر الى المعنى في التسمية في الرد ولو لم يكن في كل من هذه من الميت
فج وجوب الغسل الرد والظن هو الوجوب في العظم والظن بخلاف الثاني
وكذا ان الرد ولو لم يصب له سره وميت قطع مع الوجوب في الشئ

او يتارم

الواقف

الماء ويظهر ذلك فيها لوصاق الوقت عن الزمان الحاضر وسر لقوة وجودها
الوليقات لقراءة السورة وتبيين الركوع والقيام والجلوس وهكذا كان
بعض هذه الامور فلا كانت فخصة الحكم وتقر من ماله حيث ادا وقت
في الوقت فدخل الوقت فهو متعظم وحادث بانقضاء نعم لو كان الماء غير
يحدث لوقته ايسر الخروج الوقت فهو مع الغنى فلا حاجة عليه لعدم حزن الجوع
في **الوقت** ولو حزن آخر جرد الطالب ما لم يحصل العلم الغنى بالطالب
وهو لم يجد شكره لعدم فائده الطالب والفقير ان الماء بالعلم في حزن
ويطابق الحزم المستعاد في العادات وعلى كفى الظن القوي بالنعمة والكرام
لا منط ان الشكرات الظن وقديسه لذلك فضايف كل ذلك
مثل سماع الافراد ومن مثل قوله في الذكر ويجوز ان ياتي في اطلاب
حصول الظن وغير ذلك **فوق** ولوعلم قرب الثبات وجب الي اليه
يجف حزن في الوقت في الماء بالقرى ما وجد في عادة جود المصداق
بالسيرة من سيرة كبره ويكن في خوف الفزع في العروق وشهادة الغنى في
فوق في خوف الغنى من بين على كاشا ما خوف في الوقت فانما في
الباقي فيه اخبارا يعرفه استغفار الذم فيعبد باستعمال الماء ولا يسهل
التيكف به المؤمنين بحاضرهم وانما في السجدة في الوقت فيجعل وقتها
الاجل صدق المعتدل **فوق** وكذا في لوقت في الوارد وعلم ان الغنى لا يميل
اليه الا بعد فوات الوقت فانه في العباد ان يتم ذلك مع السجدة ويصل في
متخل بناء على ان العبد كان في السجدة في الغنى في السجدة والسجدة
بان الغنى لا يفسد اليه الا بعد خروج الوقت على قدر حرم حصوله لا يقتض عدم
حصوله فيله يظهر انما لا كان حصوله في السجدة وحده في الغنى في
مطلان عند الا في غنى في السجدة في السجدة في السجدة في السجدة
في الوقت في السجدة في السجدة في السجدة في السجدة في السجدة في السجدة
لعدم قرب الخطا به اليه باستعمال الماء ولم يكتف في السجدة في السجدة
او قهرا فلم يظهر ان كان متعظا في السجدة في السجدة في السجدة في السجدة

بين ما اذا وجدت الطهارة على ثيابه او متد وقرن في كسائه الا اعلم ذلك
تصريحاً ويكفي ان يقال ان الوقت ثبوتاً وانما ذكرنا ذلك لانه صلاوة واجبة فثبت في
الوقت بجديته ان الوقت هو الموضع والمصلحة وموقت الاداء
اما في الاول فلام بعد دخول الوقت فحاطب يدخل الصلاة بالطهارة
التي لا يشك فيها فاقبم وصلى بها وانما قوله نحن من اجبها اذا لم يطهر
مستحب على وجه صحيح لا خلافه في الثبوت في ان كان ما عول به اليه والمستلوه
عند اخر الوقت اما مع الامر به فتعين الاجز فان قيل الاجز بان المستحب في الاجز
بالثبوت ما بان في الاجز بالطهارة الماتية وبطلان الاول وقتها فيبقى غير مكتمل
قلت صدقتم ان لم يكن اليه بدلا من الطهارة الماتية اذ لا يعمل وجوب التاكيد
والبدل مع تعينه كماله فيكون فانه لا يعمل بها ولا يتيقض بالاول في
الوقت مع ظن وجوده ثم لم يظهر الخطا فانه لا يفتاح مع ان الدليل بانها
واجبة في التاكيد عدم النصا وموقوف برأبنا في الذكر وفي دفعه ولا عارة
اخرها اذا قلت بالاعادة قالوا لاجل اعادة اوراق الماتية وقتها واحدة كانت
او متعددة وتخلل اعادة النظر فيها بالارفة وبذلك الاختصاص بطهر وجهها
عند الزرع فمجلس مدموع مقطوع لها اثر ولو ظن عدم دخول الوقت فادركه
تميزه الدخول فلا يفتاح وكذا علم انهم وانما بانهم وجب الغض او الغسل
عدم غير غلظ في وجوده او امره فيبين الصدم فثبت في حكم الاثر في وجوده
عليه من الاثر في قبول التمسك وهو لو كان مشطرا وجانبه غير ذلك كان عند
ما لم يكن للوجه حاصه وهما لتمام الطهارة بخلاف الشك فانه يجوز على
ما في الاصل من عدم قبول الفعل وتقبلها على البيع والصلح وعلى القول
بالاخذ بالبعد من الصلاة في هذا الموضع وتيقن ثبوتها في ذلك لا يشك
فيها عارة بعد ذلك وانما هو ان الصدم كالصلاة في ذلك لا يشك
فيتميم الخطاب بان استعداده وانما هو ان الصدم كالصلاة في ذلك لا يشك
بالطهارة على ما اجد في تصحيحها الشك المحذور قبله لا على ما عول به اليه
التي يكونها فيصنع ومطلقا وكذا المالم لكن ظاهر قوله لا على ما عول به اليه
ان المراد نومه وانه في الاصل له التعميم لان خوفه على طلاق النفس المحذورة

4

عبد الرحمن بن محمد

[illegible]

و علی کمال جان و دل متاعیات

وَقَدْ قُتِلَ أَسَدُ بَنِي إِسْرَءِيلَ
بِأَسَدٍ بَنِي إِسْرَءِيلَ

[illegible][illegible]

على وجه الاستدلال... والحق ان...

في...

صلى الله عليه وسلم

على وجه الاستدلال... والحق ان...

في...

في...

في...

صلى الله عليه وسلم

على وجه الاستدلال... والحق ان...

في...

في...

في...

في...

على وجه الاستدلال... والحق ان...

في...

212

میری

م
عالمی تعلیم
م

[illegible]

علاء الدين لا مبح

١١
 ١٢
 ١٣
 ١٤
 ١٥
 ١٦
 ١٧
 ١٨
 ١٩
 ٢٠
 ٢١
 ٢٢
 ٢٣
 ٢٤
 ٢٥
 ٢٦
 ٢٧
 ٢٨
 ٢٩
 ٣٠
 ٣١
 ٣٢
 ٣٣
 ٣٤
 ٣٥
 ٣٦
 ٣٧
 ٣٨
 ٣٩
 ٤٠
 ٤١
 ٤٢
 ٤٣
 ٤٤
 ٤٥
 ٤٦
 ٤٧
 ٤٨
 ٤٩
 ٥٠
 ٥١
 ٥٢
 ٥٣
 ٥٤
 ٥٥
 ٥٦
 ٥٧
 ٥٨
 ٥٩
 ٦٠
 ٦١
 ٦٢
 ٦٣
 ٦٤
 ٦٥
 ٦٦
 ٦٧
 ٦٨
 ٦٩
 ٧٠
 ٧١
 ٧٢
 ٧٣
 ٧٤
 ٧٥
 ٧٦
 ٧٧
 ٧٨
 ٧٩
 ٨٠
 ٨١
 ٨٢
 ٨٣
 ٨٤
 ٨٥
 ٨٦
 ٨٧
 ٨٨
 ٨٩
 ٩٠
 ٩١
 ٩٢
 ٩٣
 ٩٤
 ٩٥
 ٩٦
 ٩٧
 ٩٨
 ٩٩
 ١٠٠

[illegible]

يترجم لما وراء الارباب والمعالف اذ اخرجوا دافع فساد مولانا، فاداه فيه
ما في نفس ما في النفس عبد الله اكل عذرا من جوانب العلم الالام على سبيل
وان نفس بعض الاحبار ما في نفس عبد الله من جوانب العلم الالام على سبيل
اصح الاحتجاب وانما سبب الاحتجاب اذ اكل الصلوة في يوم ادم كمن هو باق
بالا في كل يوم كذا الارباب والمعالف وهو الذي اراده النص يقول النص حيث
سماوي من يد ومن الجرح بالارباب من دون الجرح بالارباب والمعالف وهو على من
هو العبد عديم حواء الصلوة في جلد لا في الحاصل انما يصعب به الدور دون الحاصل
والاصح حواء الصلوة في جلد الحاصل الحاصل في جرح دور من عدا اجل
منه حل جلد وهو فظف ان اذ نرس حواء العرواء والارباب والمعالف في جرح حواء
الصلوة وطاهر كلام الحراء في الصلوة سبيل لاداء طر كذا قاله حتى في
من الحاء اذ ان العبد في الجرح وفي قال في الحاء في سبيل الصلوة على من
قلت بعد ما سمعنا ما سمعنا من الجرح وهو من هذا كمن علم ان الرب العبد
وعلم ان كل الماء فكل كذا بدوى البرج الى الطاهر اذ في نفس العبد في اذ
ان الى بعض من الصادق عليه السلام معصاة ان الصلوة حرام اذ اكل
استاد و ان معصاة من الجرح والاصح حواء العرواء من على الاكل
في في اصبى فوان احكاما في الصلوة في الصلوة في الصلوة في الصلوة
معامل عن الجرح في السلام في الصلوة ما في الصلوة في الصلوة في الصلوة
لا حجة في الصلوة في الصلوة في الصلوة في الصلوة في الصلوة في الصلوة
على السلام صل في الصلوة في الصلوة في الصلوة في الصلوة في الصلوة في الصلوة
الصلوة في الصلوة في الصلوة في الصلوة في الصلوة في الصلوة في الصلوة في الصلوة
به والصلوة في الصلوة في الصلوة في الصلوة في الصلوة في الصلوة في الصلوة في الصلوة
الصلوة في الصلوة في الصلوة في الصلوة في الصلوة في الصلوة في الصلوة في الصلوة
كل من حرام اكل في الصلوة في الصلوة في الصلوة في الصلوة في الصلوة في الصلوة في الصلوة
ما سبب في الصلوة في الصلوة في الصلوة في الصلوة في الصلوة في الصلوة في الصلوة
سبب ان يصعب به لاداء ما في الارباب ان في الجرح اذ في الجرح اذ في الجرح اذ في الجرح

غفر

والله اعلم
بما
في
الغيب

5

والله اعلم
بما
كان
في
القلوب

22

و قد تم على الفخامة محمد
بن عبد الجبار الابرقد
عليه السلام

مكة المكرمة

22

تجدید کربان پر این
نوع پاک صفت

استغفر من ذنوبه
استغفر من ذنوبه

[illegible]

محمود

9

حیدر آباد

مختار

الحسن مختص

[illegible]

الجبر وقوله في الذكرى ثم احباطا لمطلبا ولا ريب في بقائه ذلك وان
كان الاحباط لم يخل الى البراءة وقد يحتمل السلطان ما ورد العصب في ما ذكر
واجب والاسم الاسرى الصلوة لانا قد نضاد بها والاسم الواحد المطلب للامور
احد فكل من ترك الصلوة واحدا وطلب من غيره فاعلمنا ولكن الطعن في كل
واحد وبالله الامور احدا لا غير واحدا في كل شيء عدا ترك الواجب لا مطلقا
واعلم ان قولنا ان الصلوة في كل وقت في العصب هلها سائل الناس لا يعلمون
وكل من عذر ذلك كقوله لو قال بده عدا ما سلم من الذكر ان ذلك
الشيء لا يبعد عنصفي وجود الاعادة مطلقا وهو المباح في كل من تعجب
العصب في الصلوة ويعلق من الذكرى وحق الاعادة في الوقت لوجود
النسب وتعلق الحق من غيره لان وجود الاعادة ما هو جدير بوجهه
المختلف وتصور بان امساك الماخو به نصفي مجمع ككلمة في حال السنان
كما سبى يكون في السبل لاف في الوقت في قوله و مسحب عذر عود
الى العصب الذي هو الذي في الجبر عده وطاهر انما انما هو وهو المباح
لا سبعا العبدان في الملاحقة في اعلاه يكون الملاحقة في ما يحل في الملاحقة
وعنه في سبب في الملاحقة الذي لا يكون مباحا ان كان ذلك لا يكون
بكله النص في قوله بعد في العالم في المسئلة الاولى في كل من لا يحل في
النسب كما هو في الذكرى وقد وقع في عباره ابراهيم ولم يلزم انتباه
على انهم بها انه في قوله انما كسب العصب في الجراح في فعل كره وعنه
في كل المطلب في الاول في كل من كره في الجراح كراهة ازالة في السلطان
بغيره وهو ما سئل في ان اعتبار المهر من ترك الصلوة في العصب لان لم
يصلح السلطان مطلقا ووجه عرفت بما مضى الاسم بعض هذا في الملاحقة
ما لم يكن له الصلوة في كل ما يحل اما سبعا في كل من ما يحل في
ما لم يكن له وان لم يكن عويا في الصلوة في كل من كره في كل من كره
كما سئل في قوله لا لها ولا ايتا من سبعا في كل من كره في كل من كره
ما اذا لم يرضى الوصل ونص في كل من كره في كل من كره في كل من كره

الغنية
تحوّل ربحه إلى ربحه
ولكن هذا هو حال
الغنية

فصول و فہرست

عليه السلام

لا کھوسو

١٢٤٦
 ١٢٤٧
 ١٢٤٨
 ١٢٤٩
 ١٢٥٠
 ١٢٥١
 ١٢٥٢
 ١٢٥٣
 ١٢٥٤
 ١٢٥٥
 ١٢٥٦
 ١٢٥٧
 ١٢٥٨
 ١٢٥٩
 ١٢٦٠
 ١٢٦١
 ١٢٦٢
 ١٢٦٣
 ١٢٦٤
 ١٢٦٥
 ١٢٦٦
 ١٢٦٧
 ١٢٦٨
 ١٢٦٩
 ١٢٧٠
 ١٢٧١
 ١٢٧٢
 ١٢٧٣
 ١٢٧٤
 ١٢٧٥
 ١٢٧٦
 ١٢٧٧
 ١٢٧٨
 ١٢٧٩
 ١٢٨٠
 ١٢٨١
 ١٢٨٢
 ١٢٨٣
 ١٢٨٤
 ١٢٨٥
 ١٢٨٦
 ١٢٨٧
 ١٢٨٨
 ١٢٨٩
 ١٢٩٠
 ١٢٩١
 ١٢٩٢
 ١٢٩٣
 ١٢٩٤
 ١٢٩٥
 ١٢٩٦
 ١٢٩٧
 ١٢٩٨
 ١٢٩٩
 ١٣٠٠
 ١٣٠١
 ١٣٠٢
 ١٣٠٣
 ١٣٠٤
 ١٣٠٥
 ١٣٠٦
 ١٣٠٧
 ١٣٠٨
 ١٣٠٩
 ١٣١٠
 ١٣١١
 ١٣١٢
 ١٣١٣
 ١٣١٤
 ١٣١٥
 ١٣١٦
 ١٣١٧
 ١٣١٨
 ١٣١٩
 ١٣٢٠
 ١٣٢١
 ١٣٢٢
 ١٣٢٣
 ١٣٢٤
 ١٣٢٥
 ١٣٢٦
 ١٣٢٧
 ١٣٢٨
 ١٣٢٩
 ١٣٣٠
 ١٣٣١
 ١٣٣٢
 ١٣٣٣
 ١٣٣٤
 ١٣٣٥
 ١٣٣٦
 ١٣٣٧
 ١٣٣٨
 ١٣٣٩
 ١٣٤٠
 ١٣٤١
 ١٣٤٢
 ١٣٤٣
 ١٣٤٤
 ١٣٤٥
 ١٣٤٦
 ١٣٤٧
 ١٣٤٨
 ١٣٤٩
 ١٣٥٠
 ١٣٥١
 ١٣٥٢
 ١٣٥٣
 ١٣٥٤
 ١٣٥٥
 ١٣٥٦
 ١٣٥٧
 ١٣٥٨
 ١٣٥٩
 ١٣٦٠
 ١٣٦١
 ١٣٦٢
 ١٣٦٣
 ١٣٦٤
 ١٣٦٥
 ١٣٦٦
 ١٣٦٧
 ١٣٦٨
 ١٣٦٩
 ١٣٧٠
 ١٣٧١
 ١٣٧٢
 ١٣٧٣
 ١٣٧٤
 ١٣٧٥
 ١٣٧٦
 ١٣٧٧
 ١٣٧٨
 ١٣٧٩
 ١٣٨٠
 ١٣٨١
 ١٣٨٢
 ١٣٨٣
 ١٣٨٤
 ١٣٨٥
 ١٣٨٦
 ١٣٨٧
 ١٣٨٨
 ١٣٨٩
 ١٣٩٠
 ١٣٩١
 ١٣٩٢
 ١٣٩٣
 ١٣٩٤
 ١٣٩٥
 ١٣٩٦
 ١٣٩٧
 ١٣٩٨
 ١٣٩٩
 ١٤٠٠
 ١٤٠١
 ١٤٠٢
 ١٤٠٣
 ١٤٠٤
 ١٤٠٥
 ١٤٠٦
 ١٤٠٧
 ١٤٠٨
 ١٤٠٩
 ١٤١٠
 ١٤١١
 ١٤١٢
 ١٤١٣
 ١٤١٤
 ١٤١٥
 ١٤١٦
 ١٤١٧
 ١٤١٨
 ١٤١٩
 ١٤٢٠
 ١٤٢١
 ١٤٢٢
 ١٤٢٣
 ١٤٢٤
 ١٤٢٥
 ١٤٢٦
 ١٤٢٧
 ١٤٢٨
 ١٤٢٩
 ١٤٣٠
 ١٤٣١
 ١٤٣٢
 ١٤٣٣
 ١٤٣٤
 ١٤٣٥
 ١٤٣٦
 ١٤٣٧
 ١٤٣٨
 ١٤٣٩
 ١٤٤٠
 ١٤٤١
 ١٤٤٢
 ١٤٤٣
 ١٤٤٤
 ١٤٤٥
 ١٤٤٦
 ١٤٤٧
 ١٤٤٨
 ١٤٤٩
 ١٤٥٠
 ١٤٥١
 ١٤٥٢
 ١٤٥٣
 ١٤٥٤
 ١٤٥٥
 ١٤٥٦
 ١٤٥٧
 ١٤٥٨
 ١٤٥٩
 ١٤٦٠
 ١٤٦١
 ١٤٦٢
 ١٤٦٣
 ١٤٦٤
 ١٤٦٥
 ١٤٦٦
 ١٤٦٧
 ١٤٦٨
 ١٤٦٩
 ١٤٧٠
 ١٤٧١
 ١٤٧٢
 ١٤٧٣
 ١٤٧٤
 ١٤٧٥
 ١٤٧٦
 ١٤٧٧
 ١٤٧٨
 ١٤٧٩
 ١٤٨٠
 ١٤٨١
 ١٤٨٢
 ١٤٨٣
 ١٤٨٤
 ١٤٨٥
 ١٤٨٦
 ١٤٨٧
 ١٤٨٨
 ١٤٨٩
 ١٤٩٠
 ١٤٩١
 ١٤٩٢
 ١٤٩٣
 ١٤٩٤
 ١٤٩٥
 ١٤٩٦
 ١٤٩٧
 ١٤٩٨
 ١٤٩٩
 ١٥٠٠
 ١٥٠١
 ١٥٠٢
 ١٥٠٣
 ١٥٠٤
 ١٥٠٥
 ١٥٠٦
 ١٥٠٧
 ١٥٠٨
 ١٥٠٩
 ١٥١٠
 ١٥١١
 ١٥١٢
 ١٥١٣
 ١٥١٤
 ١٥١٥
 ١٥١٦
 ١٥١٧
 ١٥١٨
 ١٥١٩
 ١٥٢٠
 ١٥٢١
 ١٥٢٢
 ١٥٢٣
 ١٥٢٤
 ١٥٢٥
 ١٥٢٦
 ١٥٢٧
 ١٥٢٨
 ١٥٢٩
 ١٥٣٠
 ١٥٣١
 ١٥٣٢
 ١٥٣٣
 ١٥٣٤
 ١٥٣٥
 ١٥٣٦
 ١٥٣٧
 ١٥٣٨
 ١٥٣٩
 ١٥٤٠
 ١٥٤١
 ١٥٤٢
 ١٥٤٣
 ١٥٤٤
 ١٥٤٥
 ١٥٤٦
 ١٥٤٧
 ١٥٤٨
 ١٥٤٩
 ١٥٥٠
 ١٥٥١
 ١٥٥٢
 ١٥٥٣
 ١٥٥٤
 ١٥٥٥
 ١٥٥٦
 ١٥٥٧
 ١٥٥٨
 ١٥٥٩
 ١٥٦٠

چوڑے

حركاتها ولو اغمس بعضها في ذلك لوجب سرك ذلك الموضع لان
 الموضع المجمع ووجهه بذلك جمع من الاجزاء ورواها محمد بن مسلم عن ابي الحسن
 علي الهادي عليه السلام في الصلوة والاعمال المبررة والكساية اذا اسرط
 عليها سلاخا حتى يودي جميعها سلكا سها شعير بذلك نظرا الى
 حصرها في سلك واحد ان يودي جميعها لالا ان كان **في** وان اشرف
 الى الماء في استناب **هـ** لامتصاص هذه الصلوة بدون سطحا والبراد
 بالماء في الفعل الكساية والاسناد او الكساية وحدها
 وقد اطلق المصنف الاستناب في اليد في ما اذا لم يحرم
 الصلوة يعني اشرف الوقت فانما تمت الصلوة فيه صحيح
 الاجزاء لتعود السطح جسد مفصل بحسب المكنة وفيه نص في الخبر
 سي لان السرا كان سطا كان معد في هذا **و** في هذا
 المسقط في قول الله ولعبد حرار المكلف يدعه الى ان يوجب المسقط
 سطا وان لم يكن سطا وهذا سار مع الاستناب كما هو معنى
 عبارة **الخلاصة** بالاسناد والادليل وانما السطح في الجماعة وهذا
 لا يعدل بكونه في قول الله كما هو الدليل والجملة بالاسناد في معنى
قوله والصفة ليست انفسه الى ان يوجب والاسناد سواء كان في
 ما بعد الصلوة ام لا لعدم وجوب سد السطح وانما السطح في
 الاستناب اذا بقي السطح مبرا من السطح ولكنه كما هو في
 الاستناب ولو بعد السطح ستن نص في خبر الشيخ والطيب وغيرهما
هـ طاهر الصلوة ان السطح يروي الشيخ في حديث السطح وغيره
 لما اصابه كذا في اول السطح ووجهه ما في معنى غلب الطين
 عليه اجماع كل منهما في معنى ما اجاز في الحديث عدم اجزاء
 الطين مع انما السطح بعد عدم قوته من السار عند الاطلاق واحتمل
 الاحتمال في معنى السطح وهو سار في اليد
 الصادق عليه السلام في قوله وانما كان ان يراى في سرك عن

فلا يحتاج الى تكلف ما قبل من ان
المراد بالجميع سوى ما بين المرأة
والرجل

الحمد لله

Plu

نقص

1916

1

12

1612

قِيَامُ

علي محمد

41

قِيَامُ

علي محمد

دو کلام حضرت زکریا و یحیی علیهما السلام
عنه علیه السلام و یحیی علیه السلام
و یحیی علیه السلام و یحیی علیه السلام
و یحیی علیه السلام و یحیی علیه السلام

والتصوير

مروا الى كنفه عزم النمل ان ملكت

132

محمداً بن النعمان بن الحسين بن علي بن أبي طالب
عليه السلام

معاذ

43352

السلامة

السود

تو احم

خاتمه
علوم

من الشهادتين وكذا الصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم وما يوجد في بعض الأحكام
ظاهر الاكفاء ما وجدنا في السجدة الأولى وأولها وكذا ما في بعض صلواته
على النبي صلى الله عليه وسلم لا تعارض الأحكام الشرعية في ذلك بل هي على ما
الاصح كما وقع إمكان عملها على إرادة بيان الواجب بالنسبة إلى ذلك اعتقاداً
على العلم بالناسي ويكون المراد بالنسبة إلى الواجب في أوله وآخره **وعرف**
وكذا استحقاق التوابع لا يكون إذا اضاع الال والرسول إلى الصفة فلو كان
المراد ما لو والعاطف للشيء والمراد بالاكفاء التوابع وهو الصلوة على النبي
وإن جاز وأما الال والرسول إلى الصفة عن غير الال والرسول وهو الصلوة
على النبي المطلق فإن الشهادة لا تعبر عنه التوابع وكذا الظاهر والأصح
عن غير عن النبي وأما استحقاق العمل ولا سيما عندنا ولا مع أن الال
المعروفه ورد في بعض الأحكام روي أبو بصير عن محمد بن عبد الله السلام في السجدة الأولى
استدرك الال إلا أنه قد لا يكون له وإن جاز اعتقده ورسوله والأصح العمل
مخالفة المذهب عن غيره وسواء الذي يتركه لأن العمل لا يعطى العمل
وهو الال وإن كان لا يبرهن عن غيره من الأحكام الشرعية في الحديث وهذا لو
بالسبب من الاعتقاد أنه كما لو لم يستدركه وأما ما في السجدة الأولى والأصل
وتكون ذلك ظاهرة وأما الحديث المعتبر فإنه لا يبرهن عن ما في الحديث
علم الصلوة على النبي المطلق لا في ذلك من غير ما في الحديث
في الال إلا ما عرفت علم السلام **وعلم** ويجب فيه الطعن قطباً لعدم
مردود في الال من قبل كمال **وعلم** ويجب فيه الطعن قطباً لعدم
إجماع الناسي على ذلك وعليه السلام فلو سارع في السجدة وفي الال
من السجدة وما وجدنا في كمال العلم به في صلواته وإن كان يصح في بعض
النسب مع الاحتمال ما وجدنا في كمال ما في السجدة الأولى والأصل
نفسه بعد الصلوة وما في كمال الاحتمال ما وجدنا في كمال العلم به
ثم كتبنا على كمال الطعن في الال من غير ما في كمال العلم به
سواء من غير ما في كمال العلم به أو من غير ما في كمال العلم به
سواء من غير ما في كمال العلم به أو من غير ما في كمال العلم به

الحامد

قوله ولا المخصوص

[illegible]

نظره هو حيا لا يحط بها من غير ان يفصله فكيف يكونها مسكنا اذا قصر
هنا مع السراطين لم يمسح الكعبين اقامها مع السراطين عليها ولو اوسع ثم
يقول انها واجب **قوله** ومع احلال العقبها سحر جماعة وروى في الجماعة
فصلها من الحلق من السراطين والعقد والماله بها وانهم قد بها في
المسجد الامام وقال السيد المصنف يمسح على عقه بعد الامام واحلال العقب السراطين
فراوى وروى عنه قول في الفصل الرابع قال يمسح على عقه بعد احلال السراطين والكر
الا حيا على عقه بها جماعة وفي رواية عارض الصناديق التي عوامها من السراطين
في صلاة العبد في السطح افسد على حياها على اذا اخطى بها مع الجماعة وفي
رواية سماعة عن الصادق في الصلاة بعد الامام فان صلبه صلبك فلتسرى بها معجب
عقب الجماعة مع عدم الامام والحلية الامام فيها مع معارضة من عداها من العبد
اجازة عن عدها قال في الصلاة العقب والوجهي قال صلبك كصلي في جماعة مع
جماعة وهو يخطو خط النبي يصعد كونه ذلك مع احلال السطح والوجهي قال صلبك كصلي في
جماعة السراطين والعقب على السراطين الصلاة في جماعة والحال هناك السطح والوجهي
والصلاة مع من في السطح على السراطين في الصلاة والوجهي في السطح والوجهي
سبح قال في خطبها فسمع صلاتي السراطين خطبته من فصا واحلال الصلوات
في ما في الصلاة وروى عن المراهقة لا لا يحط بالام من الصلاة الواجب لمع المرو
من الصلاة **قوله** ويحتمل من عقه له وشم طهر سوطه باجماعا وفي رواية
عرجة ان على الامام ان يخرج الخشعة للذين هم الخج ويوم العدا في العبد وروى عنه
فادام الصلاة رضى الامام في السراطين والوجهي لا سعادته من لوط على فها سعادته
الحجج من ماسر السراطين في الحجج وشمادته لخراج الخشعة من السراطين في
قوله ولا اوتاب وهو الكسوف الربايد والوسط سها الى اذ ما كسوف الربايد بها راد
على كسوف الاخرام وكسوف في الركوع ويحتمل فها من عقه في احلال الصلاة والكسوف
الربايد في صلاة العبد في الاكبر كما سيد المصنف في الفصل الرابع والوجهي في
واحد المم وهو لا يصح للربايد والوجهي في الصلاة على السراطين ولا في الصلاة
على عقه صلاة العبد في السراطين وكسوف الكسوف الربايد ومن الوجهي في الصلاة
السراطين سحر واحاد من الذين من عده في الصلاة والوجهي في الصلاة

منه

من عتب سار عهده في الصلاة في العبد في الصلاة فيها من الكسوف الربايد في الصلاة
فاما كما يصح في الصلاة في العبد في الصلاة فيها من الكسوف الربايد في الصلاة
الصلاة والركوع والوجهي في الصلاة فيها من الكسوف الربايد في الصلاة
ويعجز الا يصار على القول فيكون الربايد محسبا اذا كان لا يجوز في الصلاة في الصلاة
فمن الرواية في الصلاة على العقب لهما فيها المراهقة من السراطين ولا من عقه بها
ويروى عن العقب في الصلاة في العبد في الصلاة فيها من الكسوف الربايد في الصلاة
م كسوف الربايد في الصلاة في العبد في الصلاة فيها من الكسوف الربايد في الصلاة
ثم كسوف الربايد في الصلاة في العبد في الصلاة فيها من الكسوف الربايد في الصلاة
ولا يروى عن العقب في الصلاة في العبد في الصلاة فيها من الكسوف الربايد في الصلاة
سها قال في الصلاة في العبد في الصلاة فيها من الكسوف الربايد في الصلاة
ولا راد لا سحر الكسوف سحر سحر الكسوف في الصلاة فيها من الكسوف الربايد في الصلاة
ما في الصلاة في العبد في الصلاة فيها من الكسوف الربايد في الصلاة
لان العقب الاخرام من الكسوف الربايد في الصلاة فيها من الكسوف الربايد في الصلاة
بها لا سعادته الخطا بالوجهي في الصلاة فيها من الكسوف الربايد في الصلاة
ولا يروى عن العقب في الصلاة في العبد في الصلاة فيها من الكسوف الربايد في الصلاة
قوله فلو كان العقب في الصلاة فيها من الكسوف الربايد في الصلاة
ان عداه من اذ اذ من السحرة في الصلاة فيها من الكسوف الربايد في الصلاة
العبد محسب على الكسوف الربايد في الصلاة فيها من الكسوف الربايد في الصلاة
ما يحسب من السراطين في الصلاة فيها من الكسوف الربايد في الصلاة
من السراطين في الصلاة فيها من الكسوف الربايد في الصلاة
احسار المم والوجهي في الصلاة فيها من الكسوف الربايد في الصلاة
بها من السراطين في الصلاة فيها من الكسوف الربايد في الصلاة
حجج عوا من عقه بها قال في الصلاة فيها من الكسوف الربايد في الصلاة
عبر راطها وازاد بالحد في الصلاة فيها من الكسوف الربايد في الصلاة
الوجهي في الصلاة فيها من الكسوف الربايد في الصلاة
الا في الصلاة فيها من الكسوف الربايد في الصلاة

